وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإنسانيةو العلوم الإسلامية والحضارة
قسم علوم الإعلام والاتصال

الموضوع

# استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية لدى الطالب الجامعي

-دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة مُحَمَّد بوضياف بالمسيلة-

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم الإعلام والاتصال
تخصص: اتصال وعلاقات عامة

إعداد الطالب:
- يوسف معزوز

| الاسم واللقب | الدرجة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| د.عبد القادرالنوعي | أستاذ محاضر | جامعة عمارثليجي بالأغواط | رئيسا |
| د.سليم معيزة | أستاذ محاضر | جامعة عمارثليجي بالأغواط | مشرفا ومقررا |
| د.المداني حجاج | أستاذ مساعد | جامعة عمارثليجي بالأغواط | مناقشا |

السنة الجامعية: 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ

وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

المجادلة 11

ويحضرني قول عماد الدين الأصفهاني:

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسانا كتابا في يومه إلا قال في غده، لو غيرت هذا لكان أحسن ولو زيد لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر".

# كلمة شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنعم عليَّ ووفقني لإتمام هذا الدراسة، وشكر الله من شكر الناس مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ (7755)، وَأَبُو دَاوُد (4198)

أتوجه بالشكر لأستاذي المشرف الدكتور "سليم معيزة" الذي وقف على هذا العمل وساير كل حيثياته من البداية إلى النهاية فكان موجها وناصحا، فكم أخطأت فقومني بحسن أسلوبه وبلباقة تعامله، فكان نعم المرشد والناصح، لذلك أسأل الله أن يجازيه عني خير الجزاء، فله كل الشكر والتقدير.

وشكر خاص للأخ والصديق الدكتور "عزوز نش" على مساهمته الفعالة في هذه الدراسة وتتبع جزئياتها بتوجيهاته ونصائحه السديدة فله كل الاحترام والتقدير، بارك الله فيه وجازاه الله خيرا.

وأشكر كافة أساتذتي الذين علموني من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي كل باسمه.

كما أشكر كل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة فلكم مني فائق التقدير وأسمى عبارات العرفان والامتنان.

يوسف معزوز

# إهداء

إلى أرواح الأحبة الغاليين الذين فارقوني . . . . . شوقا

إلى قرة عيني أمي . . . . . برا وحبا

إلى العزيز أبـــي . . . . . ودّا واحتراما

إلى إخوتي وأخواتي . . . . . شرفا واعتزازا

إلى من زينوا حياتنا . . . . . أبناء إخوتي وأخواتي

إلى كل من أحبهـم في الله . . . وفاء وإخلاصا

يوسف معزوز

**ملخص الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية لدى الطالب الجامعي، بالإضافة إلى استفادة ظاهرة السرقات العلمية من تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة (برمجيات الحاسوب وشبكة الإنترنت)، وكذا الأسباب التي تؤدي إلى استخدام هذه التكنولوجيا في السرقات العلمية، وحرصنا على معرفة أبرز مظاهر السرقات العلمية التي يعتمدها الطالب الجامعي من خلال استخدامه لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة وعواقبها على جودة وأصالة البحث العلمي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، باعتماد أداة استمارة الاستبيان، وعينة قصدية ذات الحصص المتساوية، قوامها 180 مفردة من طلبة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وخلصت الدراسة إلى جملة النتائج التالية:

-قدرة الطالب الجامعي على التحكم في استخدام الحاسوب وشبكة الإنترنت كانت متوسطة.

-سهولة وسرعة الحصول على المعلومات من أهم أسباب استخدام الطالب الجامعي للتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في البحث العلمي.

-الجهل بقواعد الاقتباس والتهميش هو أكثر الأسباب التي أدت بالطالب إلى القيام بعملية النسخ دون ذكر المصدر.

-عدم معرفة طرق التوثيق المعلومات المحصل عليها لدى الطالب كونه يعتبر التكنولوجيا فضاء مفتوحا لا يمكن رقابته، بالإضافة إلى أنه لا يعتبره سرقة علمية، ولغياب التحسيس في الجامعة بأهمية تجنب السرقة العلمية.

-ضيق الوقت لإنجاز البحث هو أكثر الأسباب التي تؤدي بالطالب إلى الاعتماد على السرقة، ثم تكاسل في البحث والاعتماد على أعمال الآخرين.

-تساهم تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في انتشار السرقة العلمية بشكل كبير.

-لا يعلم الطالب بالبرامج التكنولوجية للكشف عن السرقة العلمية.

-الحرمان من الشهادة هي أهم الإجراءات التي يراها الطالب مناسبة للحد من السرقة العلمية، ثم المتابعة القضائية، ثم الفصل والطرد.

-ضرورة التوعية بأخلاقيات البحث العلمي هي أهم الحلول التي يراها الطالب مناسبة للحد من ظاهرة السرقة العلمية، ثم تطبيق القوانين، ثم تعليم أبجديات الاقتباس والتهميش.

**الكلمات المفتاحية:** استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، السرقات العلمية، الطالب الجامعي.

## Summary of the Study:

This study aimed to know the use new technology of information and communication in scientific thefts among university student, in addition to the benefit of the phenomenon of scientific thefts from new technology of information and communication (soft-ware of computer and internet), as well as the reasons that lead to the use of this technology in scientific thefts, and we made sure to know the most appearances of scientific thefts adopted by the university student through his use of new technology of information and communication and its consequences for the quality and authenticity of scientific research.

The study relied on the descriptive method, using the questionnaire tool and an intentional sample with equal-quota (180 individuals) students of The University of Mohammed Boudiaf in M'sila, and the study concluded with the following conclusions:

- The ability of student to control the use of computer and Internet was moderate.
- Easy and quick access to information is one of the most important reasons for the university student's to use the new technology of information and communication in scientific research.
- Ignorance of the rules of quotation and reference is the most common reason that led the student to do the copying process without mentioning the source.
-Not knowing the methods of documentation of the information obtained by the student is because he considers technology an open space that cannot be controlled, in addition to not considering it scientific theft, and the absence of awareness at the university of the importance of avoiding scientific theft.
-The lack of time to complete the research is the most common reason why the student is dependent on theft, then laziness in research and accreditation on the works of others.
-New technology of information and communication contributes to the spread of scientific theft.
- The student is not aware of the technological programs to detect scientific theft.
-Denial of certificate is the most important procedure that the student considers appropriate to reduce scientific theft.
-The need to raise awareness of the ethics of scientific research is the most important solutions that the student considers suitable to reduce the phenomenon of scientific theft, then apply the laws, then the rules of quotation and reference.

**Key words:** The use new technology of information and communication, Scientific thefts, University student.

# قائمة المحتويات

## قائمة المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وعرفان** | |
| **إهداء** | |
| **ملخص الدراسة** | |
| **قائمة المحتويات** | |
| **قائمة الجداول** | |
| **قائمة الأشكال** | |
| **مقدمة**..... | أ-ج |
| **الفصل الأول: الجانب المنهجي للدراسة** | |
| 1-الإشكالية..... | 5 |
| 2-تساؤلات الدراسة..... | 6 |
| 3-أسباب اختيار الموضوع..... | 6 |
| 4-أهمية الموضوع..... | 7 |
| 5-أهداف الدراسة..... | 8 |
| 6-مجتمع وعينة الدراسة..... | 8 |
| 7-منهج الدراسة..... | 9 |
| 8-أدوات جمع البيانات..... | 11 |
| 9-حدود الدراسة..... | 13 |
| 10-تحديد المصطلحات..... | 13 |
| 11-الدراسات السابقة..... | 17 |
| 12-المقاربة النظرية..... | 22 |
| 13-الأساليب الإحصائية..... | 35 |
| **الفصل الثاني: الجانب النظري للدراسة** | |
| تمهيد..... | 37 |
| **المبحث الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة**..... | 38 |
| المطلب الأول: مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات..... | 38 |
| المطلب الثاني: خصائص وسمات تكنولوجيا الاتصال الحديثة..... | 41 |
| المطلب الثالث: وظائف تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في حياة الفرد..... | 44 |

**المبحث الثاني: السرقات العلمية**..... **46**
المطلب الأول: أسباب السرقة العلمية..... **46**
المطلب الثاني: حالات وصفات السرقة العلمية..... **47**
المطلب الثالث: أنواع السرقات العلمية..... **48**
**المبحث الثالث: أساليب مواجهة السرقة العلمية واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال للحد منها**..... **51**
المطلب الأول: أساليب مواجهة السرقة العلمية وكيفية تجنب الوقوع فيها..... **51**
المطلب الثاني: العقوبات المترتبة عن السرقة العلمية وفقًا للقرار الوزاري رقم 933.. **52**
المطلب الثالث: استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في كشف السرقات العلمية..... **53**
خلاصة..... **58**

**الفصل الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة**

تمهيد..... **60**
**1-عرض وتحليل بيانات استمارة الاستبيان**..... **61**
المحور الأول: البيانات الشخصية..... **61**
المحور الثاني: أنماط استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البحث العلمي ومجالاته..... **66**
المحور الثالث: أسباب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الانتحال العلمي..... **75**
المحور الرابع: عواقب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقة العلمية..... **91**
**2-عرض ومناقشة النتائج على ضوء التساؤلات**..... **111**
**3-النتائج العامة للدراسة**..... **114**
خاتمة..... **118**
اقتراحات الدراسة..... **119**
قائمة المراجع..... **121**
الملاحق..... **127**

# قائمة الجداول والأشكال

| قائمة الجداول | | |
|---|---|---|
| **الرقم** | **عنوان الجدول** | **الصفحة** |
| 01 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس | **61** |
| 02 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن | **62** |
| 03 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي | **63** |
| 04 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الكلية | **64** |
| 05 | يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص | **65** |
| 06 | يوضح مدى قدرة الطالب الجامعي على التحكم في استخدام الحاسوب وشبكة الإنترنت | **66** |
| 07 | يوضح ترتيب الوسائل الأكثر استخدما للتصفح من طرف الطلبة الجامعيين | **67** |
| 08 | يوضح ترتيب أماكن استخدم الحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي | **68** |
| 09 | يوضح المجالات الأكثر استخداما للحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي | **69** |
| 10 | يوضح هل طبيعة التخصص تفرض عليك استخدام شبكة الانترنت | **70** |
| 11 | يوضح المصادر التي يفضلها الطالب الجامعي ويعتمد عليها أكثر | **71** |
| 12 | يوضح المصادر المطبوعة التي يطلع عليها الطالب الجامعي أكثر | **72** |
| 13 | يوضح المصادر الإلكترونية التي يعتمد عليها الطالب الجامعي أكثر في البحث العلمي | **73** |
| 14 | يوضح مع من يقوم الطالب ببحث علمي | **74** |
| 15 | يوضح المصادر الالكترونية التي تعتمد عليها في إنجازك للبحوث | **75** |
| 16 | يوضح أسباب اعتماد الطالب الجامعي على الحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي | **76** |
| 17 | يوضح ما الذي يقوم به الطالب الجامعي عند اعتماده على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في البحث | **78** |
| 18 | يوضح ما إذا قام الطالب بنسخ لأعمال الآخرين دون ذكر المصدر | **80** |
| 19 | يوضح الكيفية التي يقوم بها الطالب عند السرقة العلمية | **82** |
| 20 | يوضح الخلفية التي أدت إلى القيام بعملية النسخ دون ذكر مصدر | **84** |
| 21 | يوضح ما إذا كان الطالب يحسن التوثق (التهميش والإحالات) من المعلومات المحصل عنها | **85** |

| | | |
|---|---|---|
| 22 | يوضح سبب عدم معرفة طرق التوثيق من المعلومات المحصل عنها | **87** |
| 23 | يوضح ما إذا كان الطالب يعلم أنه في حال نسخه لنص من أعمال آخرين دون ذكر مصدرها يعد سرقة | **88** |
| 24 | يوضح ما إذا كان الطالب يعلم أن السرقة العلمية يعاقب عليها القانون الجامعي | **89** |
| 25 | يوضح الأسباب التي تؤدي بالطالب إلى السرقة العلمية | **90** |
| 26 | يوضح رأي المبحوثين في الإنتاج الفكري الذي يتعرض لظاهرة السرقة العلمية أكثر | **91** |
| 27 | يوضح تصنيف السرقة العلمية جريمة من أي ناحية | **92** |
| 28 | يوضح مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في انتشار السرقة العلمية | **93** |
| 29 | يوضح مدى علم الطالب بأن السرقة تنقص من جودة وأصالة البحث العلمي | **94** |
| 30 | يوضح مدى علم الطالب بأن السرقة تنقص من جودة وأصالة البحث العلمي | **95** |
| 31 | يوضح الإجراءات التي يراها الطالب مناسبة للحد من السرقة العلمية | **96** |
| 32 | يوضح أهم الحلول التي يراها الطالب مناسبة للحد من ظاهرة السرقة العلمية | **97** |
| 33 | يوضح العلاقة بين مدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت والبيانات الشخصية (الجنس، المستوى التعليمي، التخصص) | **98** |
| 34 | يوضح العلاقة بين مدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت وشكل السرقة العلمية التي يقوم بها | **100** |
| 35 | يوضح علاقة أشكال السرقة العلمية مع البيانات الشخصية (الجنس، المستوى التعليمي، التخصص) | **102** |
| 36 | يوضح العلاقة بين ما إذا قام الطالب بنسخ دون ذكر المصدر مع البيانات الشخصية (الجنس، المستوى التعليمي، التخصص) | **105** |
| 37 | يوضح العلاقة بين ما إذا كان الطالب يتقن طرق التوثيق مع البيانات الشخصية (الجنس، المستوى التعليمي، التخصص) | **107** |
| 38 | يوضح العلاقة بين ما إذا يعلم الطالب بأن نسخ أعمال الآخرين دون ذكر المصدر هو سرقة علمية مع البيانات الشخصية (الجنس، المستوى التعليمي، التخصص) | **109** |

| قائمة الأشكال | | |
|---|---|---|
| **الرقم** | **عنوان الشكل** | **الصفحة** |
| 01 | يمثل أنواع السرقة العلمية | **49** |
| 02 | يمثل طريقة بحث عن العبارات المنقولة | **56** |
| 03 | يمثل النتائج التي وردت فيها العبارة | **56** |
| 04 | يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس | **61** |
| 05 | يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير السن | **62** |
| 06 | يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي | **63** |
| 07 | يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الكلية | **64** |
| 08 | يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص | **65** |
| 09 | يمثل مدى قدرة الطالب الجامعي على التحكم في استخدام الحاسوب وشبكة الإنترنت | **66** |
| 10 | يمثل ترتيب الوسائل الأكثر استخدما للتصفح من طرف الطلبة الجامعيين | **67** |
| 11 | يمثل ترتيب أماكن استخدم الحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي | **68** |
| 12 | يمثل المجالات الأكثر استخداما للحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي | **69** |
| 13 | يمثل هل طبيعة التخصص تفرض عليك استخدام شبكة الانترنت | **70** |
| 14 | يمثل المصادر التي يفضلها الطالب الجامعي ويعتمد عليها أكثر | **71** |
| 15 | يمثل المصادر المطبوعة التي يطلع عليها الطالب الجامعي أكثر | **72** |
| 16 | يمثل المصادر الإلكترونية التي يعتمد عليها الطالب الجامعي أكثر في البحث العلمي | **73** |
| 17 | يمثل مع من يقوم الطالب ببحث علمي | **74** |
| 18 | يمثل المصادر الالكترونية التي تعتمد عليها في إنجازك للبحوث | **75** |
| 19 | يمثل أسباب اعتماد الطالب الجامعي على الحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي | **77** |
| 20 | يمثل ما الذي يقوم به الطالب الجامعي عند اعتماده على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في البحث | **79** |
| 21 | يمثل ما إذا قام الطالب بنسخ لأعمال الآخرين دون ذكر المصدر | **81** |
| 22 | يمثل الكيفية التي يقوم بها الطالب عند السرقة العلمية | **83** |

| | | |
|---|---|---|
| 23 | يمثل الخلفية التي أدت إلى القيام بعملية النسخ دون ذكر مصدر | **84** |
| 24 | يمثل ما إذا كان الطالب يحسن التوثق (التهميش والإحالات) من المعلومات المحصل عنها | **86** |
| 25 | يمثل سبب عدم معرفة طرق التوثيق من المعلومات المحصل عنها | **87** |
| 26 | يمثل ما إذا كان الطالب يعلم أنه في حال نسخه لنص من أعمال آخرين دون ذكر مصدرها يعد سرقة | **88** |
| 27 | يمثل ما إذا كان الطالب يعلم أن السرقة العلمية يعاقب عليها القانون الجامعي | **89** |
| 28 | يمثل الأسباب التي تؤدي بالطالب إلى السرقة العلمية | **90** |
| 29 | يمثل رأي المبحوثين في الإنتاج الفكري الذي يتعرض لظاهرة السرقة العلمية أكثر | **91** |
| 30 | يمثل تصنيف السرقة العلمية جريمة من أي ناحية | **92** |
| 31 | يمثل مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في انتشار السرقة العلمية | **93** |
| 32 | يمثل مدى علم الطالب بأن السرقة تنقص من جودة وأصالة البحث العلمي | **94** |
| 33 | يمثل مدى علم الطالب بأن السرقة تنقص من جودة وأصالة البحث العلمي | **95** |
| 34 | يمثل الإجراءات التي يراها الطالب مناسبة للحد من السرقة العلمية | **96** |
| 35 | يمثل أهم الحلول التي يراها الطالب مناسبة للحد من ظاهرة السرقة العلمية | **97** |

# مقدمة

**مقدمة:**

لقد عرفت تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة ثورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة حيث تطورت وتنوعت، واهتم باقتنائها معظم الناس حتى أضحت من الضروريات، فلا نتصور اليوم بيتا يخلو من جهاز حاسوب مكتبي كان أو محمولا، وحتى الهواتف النقالة الذكية المزودة بخدمة الإنترنت فهي كذلك ماضية في غزو المجتمعات والأفراد، وقد ساهم هذا الانتشار الواسع والسريع في المنافسة التي أدت إلى انخفاض أسعار هذه الأجهزة، فأصبحت في متناول شريحة عريضة من المجتمع فنجدها في البيوت الراقية والبيوت البسيطة على حد السواء.

كما ساهم تعميم شبكة الهاتف الثابت والنقال وتوصيل شبكة الإنترنت ووصولها إلى معظم أرجاء الوطن، إلى الرغبة في الترفيه المتزايدة ومحاولة الهروب من الواقع والتقمص والفراغ الزمني والروحي مما أدى إلى زيادة الإقبال على هذه الخدمات لقتل الوقت، والعيش ولو عبر الأسلاك في عالم الأحلام والأماني.

وقد عرف تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة دورا في انتقالها بين عدة أدوار منها: التواصل والترفيه والتثقيف والتعليم، كما ساهم في تقريب المسافات، وحدوث عولمة ثقافية حقيقية ما كانت لتحدث لولاه، كما ساهم في تثقيف المتلقي وتكوينه، وتحصله على مختلف الأفكار والمعلومات وحصوله ووصوله عليها بكل بساطة وسهولة، بالرغم من أن الأفراد يقضون معظم الوقت اليومي بين الدراسة والعمل والمشاغل اليومية وتأتي تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة لتشغلهم، ونخص بالذكر هنا جهاز الحاسوب وخدمة الإنترنت التي سنركز عليها في بحثنا لأنها الأكثر استخداما وانتشارا، وأصبحت هذه الوسائل تفرض نفسها، حتى أنه اعتبرها بعض الباحثون عضوا من أعضاء البناء الأسري الأكاديمي تغلغلت سلبياته وإيجابياته في وسطها.

إنّ هذه القفزة الرقمية التي حدثت في العالم نتيجة التطور التكنولوجي والعلمي أثرت على كافة جوانب الحياة، وكان لها أثر مباشر على البحث العلمي، ولما كانت سمة العلم أنه يبنى على تراكمية، كان لابد على الباحثين والمؤلفين والكُتاب وكذلك الطلبة أيضًا، اللجوء إلى أعمال الآخرين والاقتباس منها قصد بناء المعرفة والبحث العلمي.

ولما كان لدواعي البحث العلمي ضرورة الاستعانة بأفكار الآخرين ظهر ما يعرف بمنهجية البحث العلمي، ليس هذا فقط بل ظهر مع ذلك انتهاك صارخ لمبادئ البحث العلمي في

الأوساط الجامعية، إلى أن وصلت ظاهرة السرقات العلمية إلى أوجها في الآونة الأخيرة، فهي محط استهجان من كافة طبقات المجتمع[1].

فأصبحت السرقة العلمية من أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة والمتعددة الوجوه في البيئة الجامعية، تكاد لا تخلو دولة من هذه المشكلة خاصة في دول العالم الثالث ومن ضمنها الجزائر، ولقد تفاقمت ظاهرة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية بشكلٍ ملحوظٍ في السنوات الأخيرة، لاسيما فيما يخص مذكرات التخرج لطلبة السنوات النهائية لمختلف الأطوار الجامعية (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، حيث أن الكثير من الطلبة أصبح يلجأ إلى آلية "نسخ- لصق" دون مراعاةٍ لطرق الاقتباس ومناهج البحث العلمي الصحيحة، كما تعد السرقة العلمية جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية تتنافى مع مبدأ الأصالة والأمانة العلمية الذي يجب أن تتسم به البحوث العلمية والرسائل والأطروحات الأكاديمية، ذلك أن الأصالة والأمانة العلمية هما أساس جودة التعليم العالي والبحث العلمي[2].

وساهمت سهولة استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في تنامي ظاهرة السرقة العلمية، التي تعد من أخطر الظواهر في البحث العلمي، حيث أثرت عليه سلبا بدرجة كبيرة وأنقصت من أصالته ورصانته، مما دعا الدول إلى سن القوانين للحد من هذه التصرفات، ولهذا قامت وزارة التعليم والبحث العلمي الجزائرية بسن القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016، من أجل مُعاقبة وتتبع المخالفين لنصوص وقوانين الأمانة العلمية وأخلاقيات المهنة.

ومما يطمئن الوسط الجامعي من ناحية وعودة لقيمة العلم من ناحية أخرى، أن هناك إصرار من جانب الجامعات ومسؤوليها بعدم التهاون مع من يرتكب مثل هذا الجرم وإن أنصف الحلول ليست هي الحل، لأن الطالب الجامعي ينبغي عزله مباشرة حال ثبوت السرقة. ومن ثم تهتم الجامعات ومؤسساتها للتصدي لهذه الظاهرة، ويبدو دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في المقدمة لما لها من دور فاعل في اكتشاف المعلومات واسترجاعها لدعم البحث العلمي والباحثين، للحفاظ على أمانة وأصالة البحث العلمي.

وتم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول: **الفصل الأول** كان بعنوان الجانب المنهجي للدراسة والذي احتوى إشكالية البحث، وتساؤلات الدراسة وأهمية وأهداف وأسباب اختيار

---

[1] إيمان بوقصة، آليات الحد من السرقة العلمية في الوسط الأكاديمي، https://www.morebooks.de/store/es/book/، يوم: 2020/04/30، الساعة: 12:00.

[2] ياسين طالب، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933، كتاب أعمال ورشات ملتقى الأمانة العلمية، الورشة الأولى، المنعقد بالجزائر العاصمة، يوم 2017/07/11، ص 86.

الموضوع، وكذا تحديد المصطلحات، ومجتمع وعينة ومنهج الدراسة وحدودها بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات، والمقاربات النظرية المعتمدة في الدراسة، وسرد لأهم الدراسات السابقة والمشابهة، وفي الأخير أهم الأساليب الإحصائية المعتمدة في الجانب الميداني.

أما **الفصل الثاني** فكان الجانب النظري للدراسة والذي احتوى ثلاثة مباحث، المبحث الأول فكان بعنوان: تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان: السرقات العلمية، أما المبحث الثالث فكان بعنوان: أساليب مواجهة السرقة العلمية واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال للحد منها.

أما **الفصل الثالث** فكان الجانب التطبيقي للدراسة والذي تناولنا فيه تحليل وتفسير ومناقشة النتائج المتحصل عنها من محاور الاستبيان التالية: البيانات الشخصية، ومحور: أنماط استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البحث العلمي ومجالاته، ومحور: أسباب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الانتحال العلمي، وكذا محور: عواقب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقة العلمية، بالإضافة إلى تحليل ومناقشة أسئلة الإشكالية، لنصل في الأخير لأهم النتائج التي تحصلنا عنها من هذه الدراسة.

ثم في الأخير خاتمة للدراسة وسرد لأهم المقترحات التي تخص الموضوع.

# الفصل الأول

## الجانب المنهجي للدراسة

1- الإشكالية

2- تساؤلات الدراسة

3- أسباب اختيار الموضوع

4- أهمية الموضوع

5- أهداف الدراسة

6- تحديد المصطلحات

7- مجتمع وعينة الدراسة

8- منهج الدراسة

9- حدود الدراسة

10- أدوات جمع البيانات

11- الدراسات السابقة

12- المقاربة النظرية

13- الأساليب الإحصائية

**1- الإشكالية:**

شهد العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين تقدما هائلا في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث أفرز هذا العصر العديد من آليات تصنيع المعرفة والمزيد من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي جعلت العالم قرية كونية صغيرة، ولعبت هذه التكنولوجيا ممثلة في أجهزة الحاسوب وشبكة الانترنت والهاتف الذكي دورا كبيرا في نقل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية إلى كافة الآفاق والاتجاهات، الأمر الذي أدى بهذه التكنولوجيا بالتوسع والانفجار، وهو ما اصطلح عليه عصر المعلومات والانفجار المعرفي، عصر التلاحم العضوي بين الحاسبات والعقل البشري، فالحاسبات غزت كل مجالات النشاط الإنساني المعاصر في الاقتصاد والخدمات والاتصالات والمعلومات، لهذا اهتمت النظم المعرفية والتربوية بإعداد الأفراد إعدادا يؤهلهم للاستخدام الجيد للحاسبات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة.

حيث شهد العالم وما زال يشهد ثورة تكنولوجية شاملة أحدثت تغيرات جذرية في عالمنا المعاصر لكل من المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والعلمية خاصة البحث العلمي الذي يعتبر من الحقول التي مسها توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، ويعد البحث العلمي أحد الأعمدة الرئيسية التي تقوم عليها الجامعات، بل أصبح البحث العلمي وأصالته أحد المعايير العالمية التي تقيَّم على أساسها الجامعات من قبل معايير تصنيف الجامعات.

وبفضل هذه التكنولوجيا الحديثة أصبحت عملية التواصل ونشر المعلومات بسرعة فائقة، لتشمل كل بقاع العالم التي لم تكن موجودة من قبل، مما أثر بشكل كبير على حياة الإنسان، وأحدث تغييرا جذريا فيها فازدادت سبل الراحة وقلت المشقة والعناء في العديد من الأمور، وأصبح العالم الآن يعتمد اعتمادا كليا على التكنولوجيا، فظهرت أجهزة الكومبيوتر وشبكات الإنترنت التي ساهمت بدورها في تطور البحث العلمي من سرعة معالجة وإخراج المعلومات، وسهولة الحصول عليها، وفتح المجال أمامها للنقل والتحميل.

كما أنه إذا لم يحسن استخدامها فإنها تحمل في طياتها خطرا كبيرا كافيا لتدمير المجتمعات، وذلك تزامناً مع التطور المنقطع النظير الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث شجعت هذه التكنولوجيا بسرعة وسهولة نقلها في انتشار وتنامي ظاهرة السرقات العلمية، التي تعد من أخطر الظواهر التي عرفها الوسط العلمي، فالسرقة العلمية هي قيام الباحث مُتعَّمداً استخدام كلمات أو أفكار أو معلومات ليست له، خاصة بشخص آخر دون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، مُنسباً إياها إلى

نفسه. وتعد تسميات ومرادفات الانتحال الأكاديمي، السرقة الفكرية، الغش الأكاديمي أوجه لعملة واحدة هي السرقة العلمية، والتي تعني قيام الطالب أو الباحث أو الأستاذ بالاستيلاء والسطو على مجهودات غيره دون مراعاةٍ لقواعد وأساسيات البحث العلمي.

وللسرقة العلمية عدة سلبيات فهي تؤثر على تقدم الدول وتطورها وانحطاط المستوى التعليمي والأكاديمي لمختلف الجامعات ومنها الجزائرية، فالجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة، ولهذا قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية بسن قوانين ومراسيم وقرارات من أجل مُعاقبة وتتبع المخالفين لنصوص وقوانين الأمانة العلمية وأخلاقيات المهنة.

ولعل من الأسباب التي تجعل الطالب أو الباحث أو الأستاذ يلجأ إلى ارتكاب هذه الجريمة هو غياب الوازع الأخلاقي والضمير المهني، والسعي نحو كسب المال من خلال كثرة المؤلفات والحصول على الترقيات والدرجات العلمية الأعلى، وغياب إرادة حقيقية في توقيع العقاب على مرتكبي هذه الجريمة.

والحقيقة أن تطور وسائل الإعلام والاتصال وابتكار الكثير من البرامج المعلوماتية أدى إلى تسهيل وتسريع الوصول إلى محتوى مختلف المؤلفات والمنشورات والرسائل لاستغلالها في الدراسات والبحوث العلمية وبالمقابل أصبح الأمر أكثر سهولة في اكتشاف أساليب الانتحال الأكاديمي والسرقة العلمية عن طريق استعانة بتلك البرامج ومحركات البحث الإلكترونية.

وعليه مما سبق يمكننا أن نطرح التساؤل التالي:

**-ما مدى مساهمة تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية لدى الطالب الجامعي؟**

**2-تساؤلات الدراسة:**

-ما أنماط استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في البحث العلمي لدى الطالب الجامعي؟

-ما أسباب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة وتقنياتها في السرقات العلمية لدى الطالب الجامعي؟

-ما عواقب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية على جودة وأصالة البحث العلمي؟

**3-أسباب اختيار الموضوع:**

تعد مرحلة اختيار الموضوع القابل للدراسة العلمية والعملية والمساهمة في إثراء المهارة الإنسانية من أصعب المراحل التي يمر بها الباحث لأنها تمثل المرحلة الحاسمة على سير عملية

البحث، ومن منطق أننا ممارسون للبحوث العلمية ومستكشفون لها فإن دراستنا هذه دعت إليها دوافع وأسباب موضوعية وذاتية ندرجها على النحو التالي:

**أ-أسباب ذاتية:**

-الفضول والرغبة العلمية للبحث في الموضوع.

-الإصرار على معرفة الطرق والوسائل الحديثة التي تستخدم في السرقة العلمية.

-ملاحظة انتشار هذه الظاهرة واستخداماتها في البحوث العلمية.

-إلحاحنا للوصول إلى نتائج قيمة ومفيدة حول استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في انتشار ظاهرة السرقة العلمية.

**ب-أسباب موضوعية:**

من خلال اطلاعنا على الجانب العلمي (الملاحظة) والدراسات السابقة التي تمت في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة واستخدامها في السرقة العلمية على الطلبة الجامعيين، نجد عدم وجود دراسات اهتمت باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في السرقات العلمية لدى الطلبة الجامعيين، وإن وجدت فهي قليلة جدا، وهذه الدراسات لها دور في مجال معرفة التأثيرات التي تخلفها هذه السرقات العلمية بواسطة تكنولوجيا الاتصال على البحوث العلمية فإنه لأمر جدير بالبحث والدراسة لمعرفة خفاياه وأبعاده وكذا نتائجه وانعكاساته على البحث العلمي.

**4-أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع في العناصر التالية:

-استفحال ظاهرة السرقات العلمية في الأوساط الجامعية مما دعانا إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة للدراسة والتحليل.

-تعدد وتنوع أدوات التكنولوجيا المساعدة على انتشار هذه الظاهرة.

-تفشي ظاهرة السرقات العلمية المعتمدة على تنوع وتعدد التطبيقات التكنولوجية المساعدة على ذلك.

-وجود فراغ تشريعي يتكفل بالحد من ظاهرة السرقات العلمية المعتمدة على توظيف الأدوات التكنولوجية.

-سهولة استخدام التطبيقات التكنولوجية في عمليات السرقات العلمية وتعدد مظاهرها.

**5-أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

-تسليط الضوء حول استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة ودورها في انتشار ظاهرة السرقة العلمية في الوسط الجامعي.

-معرفة مدى استفادة ظاهرة السرقات العلمية من إفرازات تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة.

-معرفة الأسباب التي تؤدي إلى استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية لدى الطالب الجامعي.

-معرفة أبرز مظاهر السرقات العلمية التي يعتمدها الطالب الجامعي من خلال استخدامه لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة.

-معرفة عواقب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقة العلمية على جودة وأصالة البحث العلمي.

**6-مجتمع وعينة الدراسة:**

**أ-مجتمع الدراسة:**

يعتبر مجتمع البحث هو المجتمع الأكبر أو مجموع المفردات التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق نتائج الدراسة، ويمثل هذا المجتمع الكل أو المجموع الأكبر للمجتمع المستهدف الذي يهدف الباحث لدراسته، ويتم تعميم نتائج الدراسة على كل مفرداته، إلا أنه يصعب الوصول إلى هذا المجتمع المستهدف بضخامته، فيتم التركيز على المجتمع المتاح أو الممكن الوصول إليه، والاقتراب منه بجمع البيانات، والذي يعتبر علاجه ممثلا للمجتمع المستهدف ويلبي حاجات الدراسة وأهدافها[1]، وعليه فإن مجتمع البحث في دراستنا هم الطلبة الجزائريون.

**ب-العينة:**

تعرف العينة على أنها: "عبارة عن نموذج يشمل جانبا أو جزءا آخر من وحدات المجتمع الأصلي بالبحث، تكون ممثلة لو بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي"[2].

[1] محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط 2، عالم الكتب، مصر، 2004، ص 130.

[2] زيدان عبد الباقي، **قواعد البحث الاجتماعي**، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 109.

ويعرفها ريمون كيفي ولوك فان كمبنهود "بأنها مرحلة انتقالية بين بناء المفاهيم والفرضيات من جهة، وفحص المعطيات المستعملة لاختبار هذه المفاهيم والفرضيات من جهة أخرى"[1].

وعليه قمنا باختيار عينة البحث من المجتمع المستهدف بطريقة **قصدية ذات الحصص المتساوية**، باعتبار مجتمع البحث يتمثل في طلبة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ونظرا للعدد الكبير للطلبة، وصعوبة الحصول على القوائم المضبوطة، فقد تم تحديد حجم العينة بـــ 180 (مائة وثمانون) مفردة من طلبة التدرج بالجامعة، وقد تم سحب العينة بطريقة العينة القصدية والتي تعرف بأنها: "هي تلك المعاينة غير الاحتمالية التي تواجه صعوبات أقل أثناء انتقاء العناصر، وسحب العينة فيها من مجتمع البحث حسبما يليق بالباحث"[2]، وقد تم تقسيم الطلبة إلى فئات وفقا لمتغير الجنس والكلية التي ينتمي إليها المبحوث، كما تم الاعتماد على أسلوب التوزيع المتساوي في عينة الدراسة. إذ يوجد بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة 9 (تسع) كليات حيث تم اختيار 10 ذكور و10 إناث من كل كلية، حيث بلغ عدد الذكور 90 مفردة وعدد الإناث 90 مفردة.

**7-منهج الدراسة:**

عند القيام بأي دراسة علمية لابد من انتهاج خطوات فكرية منظمة وعقلانية هادفة إلى بلوغ نتيجة ما، وذلك بإتباع منهج معين يتناسب وطبيعة الدراسة وبذلك فقد تم تعريف المنهج بأنه: "مجموعة الطرق والأدوات والإجراءات التي تستخدم في الدراسة العلمية للظاهرة أو الموضوع"[3].

عرف "موريس أنجرس" المنهج بأنه: "مجموعة الإجراءات والخطوات الدقيقة المتبناة من أجل الوصول إلى نتيجة"[4].

وهنا لابد من اختيار المنهج المناسب للدراسة فإذا رجعنا لموضوع دراستنا الذي هو استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقة العلمية لدى الطالب الجامعي فإننا

---

[1] ريمون كيفي ولوك فان كمبنهود، **دليل الباحث في العلوم الاجتماعية**، تعريب: يوسف الجباعي، ب ط، المكتبة العصرية، بيروت، 1996، ص 189.

[2] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية "تدريبات علمية"**، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، ط 2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 311.

[3] بركات عبد العزيز، **مناهج البحث الإعلامي الأصول النظرية ومهارات التطبيق**، ط1، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011، ص 33.

[4] موريس أنجرس، مرجع سبق ذكره، ص 36.

نستخدم **المنهج الوصفي** لمثل هذه الدراسات، إذا فإنها تنتمي إلى الدراسات الوصفية الشائعة في بحوث الاتصال والتي تقوم على تفسير الوضع القائم للظاهرة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها، بهدف الانتهاء إلى وصف علمي دقيق ومتكامل للظاهرة، إذ أنه يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع.

والدراسات الوصفية هي أساليب بحثية تدرس الظواهر الاجتماعية الراهنة دراسة توضح خصائص الظاهرة ودرجات ارتباطها بالظواهر الأخرى؛ وفي مجتمعاتنا تزداد الحاجة إلى الدراسات الوصفية، لأنها توفر رصيدا من البيانات والمعلومات الأساسية حول الظواهر الأمر الذي يتيح تطوير دراسات جديدة، وفقا للبيانات والنتائج التي قدمتها الدراسات الوصفية الأولية[1].

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتبر مظلة واسعة ومرنة قد يتضمن عددا من المناهج والأساليب وغيرها، إذ أنه يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع.

وتعتبر مهارة الباحث ووسيلة جمع المعلومات ونوع الجمهور موضوع الدراسة، من أهم المرتكزات اللازمة لنجاح الدراسات المسحية، حيث يظهر ذكاء الباحث في اختيار عبارات الأسئلة والأداة البحثية وملاءمتها وتعاون المبحوثين[2]، ويبدأ تصميم الأبحاث المسحية بضبط ما نرغب في مسحه من معلومات وبيانات تحديدا دقيقا، على مستوى طرح الإشكالية وتسطير الأهداف المتوخاة، وضبط عملية جمع المعلومات من خلال شرح الأسباب العلمية التي كانت وراء توظيف الباحث لأداة البحث هذه أو تلك، وتوضيح نقطة تحليل المعلومات والبيانات تحليلا كميا وإحصائيا وتفسير وضعها القائم في البحث، وأخيرا التوصل إلى النتائج النهائية[3]، ويعتبر المسح الذي يحدّد علاقة السبب والأثر بين ظاهرتين هو المسح الأكثر أهمية بالنسبة للباحثين[4].

وفي هذا السياق اعتمدنا على المسح بالعينة كأسلوب بحث في دراستنا هذا حول العلاقة بين استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والسرقات العلمية لدى الطالب الجامعي، وهذا

---

[1] محمد منير حجاب، **أساليب البحوث الإعلامية والاجتماعية**، ط 2، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2003، ص 81.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، ب ط، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص 101.

[3] أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في بحوث الإعلام والاتصال**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 289، 290.

[4] المرجع نفسه، ص 298.

لاستحالة دراسة مجتمع البحث كاملا والمتمثل في الطلبة الجزائريين، نظرا لضخامة عدد مفردات هذا المجتمع وكبر حجمه وغموض حدوده.

**8-أدوات جمع البيانات:**

ويقصد بها الوسائل التي يتم بواسطتها جمع البيانات والمعلومات اللازمة للإجابة على تساؤلات الدراسة واتساقا مع منهجية البحث والإطار النظري ونظرا لطبيعة الدراسة الميدانية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية لدى الطلبة الجامعيين، قمنا باستخدام استمارة الاستبيان كأداة تساعد على تحقيق أهداف الدراسة، كما دعمنا دراستنا بأداة الملاحظة كأداة علمية لتقصي ومسايرة مجريات البحث، وتعزيز البيانات المجمعة ودقة أكثر، وهي كالآتي:

**أ-استمارة الاستبيان:**

تعرف استمارة الاستبيان على أنها: "مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي يتم إعدادها للحصول على المعلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة معينة وتعد من أكثر الأدوات استخداما في عملية جمع المعلومات والبيانات"[1]، حيث أنها توفر الكثير من الجهد والوقت على الباحث، لذلك اعتمدنا في دراستنا على استمارة الاستبيان لكونها أداة أساسية وفعالة في عملية جمع البيانات والتي تقتصر عليها نتائج الدراسة.

وباعتبارها أداة جمع البيانات الرئيسية التي يأتي استخدامها متوافقا مع تحقيق أهداف الوصف التحليلي وطريقة المسوح باستخدام العينة تبعا لنوعها ومجالها، وقد مرت هذه الأداة بعدة خطوات منهجية حتى أصبحت قابلة للتطبيق الميداني في ضوء نتائج الصدق والثبات التي أجريت عليها.

وتم تقديم نسخ من استمارة الاستبيان لعدد من الأساتذة المحكمين في علوم الإعلام والاتصال*، للحكم على كل سؤال من حيث مدى صلاحيته، وصياغته اللّغوية واقتراح التعديلات التي يراها كل محكم مناسبة، إضافة إلى إبداء آرائهم في خيارات الإجابات المقترحة

---

[1] عبيدات وآخرون، **البحث العلمي مفهومه أدواته وأساليبه**، ب ط، دار أسامة للنشر والتوزيع، السعودية، 1999، ص64.

* **المحكمون هم:**

-أ.د.بدر الدين زواقة، أستاذ التعليم العالي، جامعة باتنة.

-أ.د.بودالي بن عون، أستاذ التعليم العالي، جامعة عمار ثليجي بالأغواط.

- د.عزوز نش، أستاذ محاضر (ب)، جامعة غرداية.

- د.حسين مساعدي، أستاذ مساعد (أ)، جامعة عمار ثليجي بالأغواط.

-د.تواتي خضرون، أستاذ مساعد (ب)، جامعة عمار ثليجي بالأغواط.

لكل سؤال. وتم الاتفاق على سلامتها بنسبة عالية، وبعد الرجوع للمشرع والضبط النهائي للاستبيان تم توزيعه على 180 طالب وطالبة من جامعة محمد بوضياف بالمسيلة بطريقة استمارة بالمشاركة، وقد قسمت الاستمارة إلى أربعة محاور:

-المحور الأول: البيانات الشخصية: يحتوي على متغيرات: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الكلية والتخصص.

-المحور الثاني: أنماط استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البحث العلمي ومجالاته ويضم (08) أسئلة.

-المحور الثالث: أسباب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الانتحال العلمي ويضم (08) أسئلة.

-المحور الرابع: عواقب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقة العلمية ويضم (07) أسئلة.

**ب - الملاحظة:**

واعتمدنا على الملاحظة كأداة ثانوية مدعمة للبحث والتي تعرف على أنها: "كلمة مشتقة من الفعل الثلاثي لحظ، وهي تعني في اللغة العربية النظر إلى الشيء، ويقابلها في اللغة الفرنسية مصطلح Observation"[1].

أما الملاحظة في البحث العلمي فهي: "عبارة عن نشاط يقوم به الباحث خلال المراحل المتعددة التي يمر بها بحثه، فهو يجمع الحقائق المتعلقة التي تساعد في تحديد المشكلة، وذلك عن طريق ما يراه بعينه أو يسمعه بأذنه وبكافة حواسه الأخرى، وتطبق الملاحظة على الجماعات الصغيرة كجماعات للعلاج، وكجماعات للتجريب[2].

تعد الملاحظة الرحلة الأولى التي يستطلع فيها الباحث موضوع دراسته، مع إمكانية القيام بالملاحظة عن بعد، بمعنى دون مشاركة الباحث المباشرة في نشاط الجماعة، وذلك من خلال تتبع أنشطة الجماعة ومظاهر سلوكها، أو عبر الفيديو، أو من على مدرجات الملاعب وهكذا[3].

ولا شك أننا استخدمنا في بحثنا هذا الملاحظة البسيطة فقط (وليس الملاحظة الممنهجة والمعمقة والمقننة)، من أجل استكشاف الظاهرة في البداية وهي اختيار عنوان البحث، ثم

---

[1] أحمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[2] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ب ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 124، 125.

[3] المرجع نفسه، ص 126-127.

صياغة الإشكالية، ثم بعد ذلك في الجانب التطبيقي لتعزيز التحليل، فالباحث هنا ملم بالموضوع ولاحظ سابقا كيفية اعتماد الطلبة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية من خلال عمله اليومي في المكتبة وإعداد البحوث العلمية.

**9-مجالات الدراسة:**

-**المجال الزماني**: تم الشروع في البحث منذ أن تمت الموافقة على العنوان من قبل الإدارة في بداية شهر ديسمبر 2019 إلى غاية شهر ماي 2020.

-**المجال المكاني**: تم إجراء هذه الدراسة بجامعة محمد بوضياف المسيلة.

-**المجال البشري**: يتكون المجتمع البشري للدراسة هم الطلبة الجامعيين الجزائريين، والذي اخترنا منه عينة تكونت من 180 مفردة من جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

**10-تحديد المصطلحات:**

**أ-الاستخدام:**

-**لغة**: الاستخدام في اللغة العربية مأخوذ من: استخدم (الرجل غيره) استخدمه استخداما فهو مستخدم، والآخر مستخدم أي اتخذه خادما، طلب منه أن يخدمه. واستخدم الإنسان الآلة أو السيارة استعملها في خدمة نفسه.

-**اصطلاحا**: هو عبارة عن الممارسات الاجتماعية، التي تصبح عادية في إطار ثقافة معينة، من خلال الممارسة وإعادة الممارسة في النشاط نفسه إلى جانب العوامل القديمة المتعلقة بالفعل الممارس. إذ يكون التعامل مع الأشياء الرمزية أو الطبيعية مرتبطا بتحقيق أهداف محددة، وتتعلق هذه الممارسات بالطابع الخاص الذي يضفيه الفرد أو الجماعة على الوسائل، الأدوات، والخدمات، هذا ما يعكس مجموعة من الدلالات الثقافية المركبة التي تتأسس في إطار الحياة اليومية[1].

-**التعريف الإجرائي:**

نقصد بالاستخدام مجموعة من السلوكيات والأفعال والعادات التي يقوم بها المستخدمون الذين يعتمدون على الإنترنت وأجهزة الحاسوب في استقاءهم للمعلومات التي يوظفونها في أبحاثهم العلمية.

[1] بدر الدين بلمولاي، **استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في العلاقات الاجتماعية، دراسة ميدانية بجامعة بسكرة حول استخدام الانترنت والهاتف النقال في اختيار الزوج**، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص 4.

**ب -تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة:**

**- التعريف اللغوي للتكنولوجيا:**

مصطلح تكنولوجيا هو مصطلح مكون من شقين الشق الأول يعني تكنو ومعناه المهارة الفنية، ولوجي معناه العلم.

لفظ تكنولوجيا مصطلح يوناني الأصل (Technologie) وهي مشتقة من كلمتين " Tech Ne" وتعني "تقنية أو فن" وكلمة "logis" أو "ligos" تعني علم؛-دراسة، وعلى هذا الأساس تشير التكنولوجيا إلى الدراسة الرشيدة للفنون، ويرى الأستاذ (Litter) في قاموسه الصادر في 1876، "إن اصطلاح التكنولوجيا تعني تفسير الألفاظ الخاصة للفنون والمهن العديدة"[1].

**- اصطلاحا:**

وقد عرفت الموسوعة الفلسفية السوفيتية التكنولوجيا بأنها "مجموع الآلات والآليات والأنظمة ووسائل السيطرة والتجميع والتخزين ونقل الطاقة والمعلومات، كل تلك التي تخلق لأغراض الإنتاج والبحث والحرب[2].

أما مصطلح اتصال فيعني "الوسيلة أو الأداة أو الطريقة التي يتم عبرها نقل المعرفة والأفكار من شخص إلى آخر أومن جهة إلى أخرى بقصد التفاعل والتأثير المعرفي أو الوجداني في هذا الشخص أو هذه الجهة أو إعلامه بشيء أو تبادل الخبرات والأفكار معه أو إقناعه بأمر ما أو الترفيه عنه، مثل اللقاء والورشة العلمية والمحاضرة أو الندوة أو المؤتمر العلمي وغير ذلك"[3].

أما مصطلح الإعلام (Information) فيعرف بأنه: "تلك العملية التي يترتب عنها نشر الأخبار والمعلومات الدقيقة التي ترتكز على الصدق والصراحة ومخاطبة عقول الجماهير وعواطفهم السامية، والارتقاء بمستوى الرأي ويقوم الإعلام على التنوير والتثقيف، مستخدما أسلوب الشرح والتفسير والجدل المنطقي"[4].

كما يستخدم مصطلح تكنولوجيا الاتصال الحديثة ليشير إلى الهاتف والتلفزيون المعتمد على الأقمار الصناعية ومسجلات الفيديو كاست والتكنولوجيا التفاعلية المستقبلة بالحاسب

---

[1] محمد الفاتح حمدي، وآخرون، **تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة "الاستخدام والتأثير"**، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 2.

[2] محمد الزعبي، **التغير الاجتماعي**، ب ط، دار الطليعة، القاهرة، 1998، ص 85.

[3] زين عبد الهادي، **تكنولوجيا الاتصال في الإعلام**، ب ط، كلية الآداب جامعة حلوان، القاهرة، 2008، ص 10.

[4] محمد الفاتح حمدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 3.

Computer Based interaction technology والإنترنت والتراسل الإلكتروني والتليكتكس Teletext والفيديو تكست Videodesct[1].

وورد تعريفها في المعجم الإعلامي بأنها: مجمل المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والإدارية والتنظيمية المستخدمة، في جميع المعلومات ومعالجتها وإنتاجها وتخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها، أي توصيلها إلى الأفراد والمجتمعات[2].

**- التعريف الإجرائي:**

تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة هي مجموعة الأدوات والأجهزة التي توفر عملية تخزين المعلومات ومعالجتها ومن ثم سهولة استرجاعها، وكذلك توصيلها بعد ذلك عبر أجهزة الاتصالات المختلفة إلى أي مكان في العالم، أو استقبالها من أي مكان في العالم.

**ب - السرقة العلمية:**

- **التعريف اللغوي:** Plagiat-plagiarism كلمة لاتينية مشتقة من plagiarus ومعناها مختطف*.

ثم استعملت بمعنى الانتحال؛ وهو سرقة أفكار الغير، أو كلماتهم، أو مخترعاتهم، أو مؤلفاتهم[3].

ويعرف قاموس ميريام ويبستر الانتحال العلمي كما يأتي: "سرقة وادعاء ملكية أفكار الآخرين. استخدام ما توصل إليه الآخرون من إنتاج فكري على أنه إنتاجه ودون توثيق للمصدر الأساسي".

كما يعرف قاموس Chambers المنتحل بأنه: "لص، الشخص الذي يسرق أفكار وكتابات الآخرين ويقدمها على أنها ملك خاص به، وعندما يتم فعل ذلك في الجامعة فهو يهدف إلى تحقيق مكاسب كالحصول على منح مالية، ويعد ذلك خيانة للأمانة[4].

---

[1] منال هلال المزاهرة، **تكنولوجيا الاتصال والمعلومات**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2014، ص 42.

[2] محمد منير حجاب، **المعجم الإعلامي**، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص 166.

* إن معنى الاختطاف متحقق في مدلول البلاجيا؛ فكأن المنتحل يختطف أفكار غيره، وينسبها إلى السابق ادعاء وتمويها، حتى لا يتعرف الناس على أصحابها الحقيقيين.

[3] محمد الأيوبي وآخرون، **قاموس أكسفورد المحيط؛ انجليزي - عربي Dictionary English Arabical – Muhit Oxford Study**، لبنان أكاديميا، بيروت، 2003، ص 81.

[4] فوزي رجب، **الانتحال العلمي**، إضاءات، منظمة المجتمع العلمي العربي، دون بلد، 2016، ص 10.

**- اصطلاحا:**

السرقة العلمية هي كل شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات والبحوث العلمية والرسائل والمذكرات الجامعية. كما يُمكن تعريفها أيضًا بأنها: "إعادة عمل الآخرين دون إشارة للمنشأ"[1].

وقد عرفها القرار الوزاري رقم 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي الجزائرية، في المادة الثالثة منه، بقوله "تُعتبرُ سرقة علمية بمفهوم هذا القرار كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإست شفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يُشارك في عمل ثابت للانتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى"[2].

**- التعريف الإجرائي:**

السرقة العلمية كل شكل من أشكال النقل غير القانوني وانتحاله أفكارا ومعلومات في المنشورات والبحوث العلمية والمذكرات الجامعية من أناس آخرين ويستخدمها الباحث (طالب) ويزعم أنها له ومن إنتاج فكره.

**ج - الطالب الجامعي:**

إن مفهوم الطلبة من المنظور العلمي التقليدي هو جماعة أو شريحة من المثقفين في المجتمع بصفة عامة، إذ يرتكز المئات والألوف من الشباب في نطاق المؤسسات التعليمية.

أما "عبد الله محمد عبد الرحمن" فقد عرف الطالب الجامعي بقوله: "الطلاب هم مدخلات ومخرجات العملية التعليمية الجامعية"[3].

ويرى رابح تركي أن "الطلبة هم نخبة ممتازة من الشباب والشابات الممتازين في ذكائهم ومعارفهم العلمية "[4].

---

[1] Jean-Noël Darde, **La tolérance au plagiat et la protection des plagiaires**, parmi les causes principales du plagiat universitaire, In، www.archeologie-copier-coller.com/?p=13295

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القرار رقم 933، المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 28 جويلية 2016، ص 03.

[3] يسمينة خدنة، **واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية "دراسة حالة جامعة منتوريقسنطينة**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري –قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص 20.

[4] المرجع السابق، ص 20-21.

**-التعريف الإجرائي:**

الطلبة الجامعيين هم الطلبة (ذكور-إناث) ممن يتلقون تعليمهم بأحد مراكز التعليم العالي ويقومون بالبحث العلمي في إحدى التخصصات المتوفرة بالجامعة، في الأطوار الثلاث (ليسانس، ماستر، دكتوراه).

**11-الدراسات السابقة:**

**-الدراسة الأولى: دراسة سالم بن محمد السالم، بعنوان السرقات العلمية في البيئة الالكترونية "دراسة للتحديات والتشريعات المعنية بحماية حقوق التأليف"، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2010.**

ونبعت فكرة هذه الدراسة نتيجة لما لاحظه الباحث من أن السطو على جهود الآخرين يعد جريمة لا تغتفر، وسلوكاً مخالفاً للشرع والقانون، مما يوحي بضرورة معالجة المشكلة في ضوء الأسلوب العلمي، وتوضيح الأهمية المنوطة بحقوق الملكية الفكرية، ومناقشة أبرز التحديات التي تواجه حماية هذه الحقوق، وذلك كخطوة نحو الخروج بمقترحات تسهم في توفير بيئة معلوماتية آمنة ولتحقيق أهداف الدراسة باستخدام المنهج الوصفي، مع التركيز على منهج الاستقراء والتحليل الوثائقي.

وكان من أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

-تعد سرقة المعلومات جريمة هذا العصر، حيث انتشرت وتوسعت، وتعددت طرقها وفنونها مع التوسع الكبير في استخدام التقنية الحديثة مما أثار قلق المشرعين القانونيين. ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة أنها أصبحت أسرع الجرائم انتشاراً مع تطور المجتمع وتحوله إلى مجتمع تقني في كافة قطاعاته.

-من بين المآخذ على قوانين حقوق النشر والتأليف التقليدية أنها لا تغطي الجوانب النظامية المتعلقة بالتعامل مع المعلومات المتاحة على المصادر الإلكترونية. الأمر الذي يؤثر سلباً على حركة النتاج العلمي للمؤلفين والباحثين، ويحد من الاستمرار في العطاء والإبداع العلمي.

-برغم وجود بعض التحديات التي تعرقل مسيرة الجهود المبذولة لتقليص حجم ظاهرة السرقات العلمية، فهناك بعض المبادرات الرائدة التي أسهمت في معالجة القضية من خلال توظيف التقنية لاكتشاف عمليات السطو والانتحال، والتشهير بأصحابها. كما أن هناك بعض البرامج التي تساعد في اكتشاف عمليات السرقة، وتحد من زيادة انتشارها.

-هناك العديد من التحديات التي تواجه الجرائم المعلوماتية، وتجعل من الصعب السيطرة عليها، بما في ذلك التطورات التقنية المعاصرة.

-ضعف تأهيل الكوادر البشرية في المجال الأمني، وحداثة تجربتهم في المجال.

-قصور التشريعات في معظم الدول.

**-الدراسة الثانية: دراسة بلمولاي بدر الدين بعنوان: "استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في العلاقات الاجتماعية، دراسة ميدانية بجامعة بسكرة حول استخدام الانترنت والهاتف النقال في اختيار الزوج"، 2011-2012.**

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع استخدام الانترنت والهاتف النقال، في أوساط الشباب وعند شريحة الطلبة خصوصا. وذلك من خلال الكشف عن مدى انتشار استخدام هاتين الوسيلتين بين الطلبة، ومدى استخدامهما في تواصلهم واتصالهم بالآخرين، ومحاولة التعرف على درجة ارتباط الطلبة بالانترنت والهاتف النقال ومدى تغلغلهما في حياتهم الخاصة. وقد انطلق هذا البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى استخدام الطلبة للانترنت والهاتف النقال في علاقاتهم الاجتماعية وفي الزواج خصوصا؟

وتمحورت التساؤلات الفرعية للدراسة حول ما يلي:

-ما هي عادات وأنماط استخدام الطلبة للانترنت والهاتف النقال؟

-ما مدى استخدام الطلبة للانترنت والهاتف النقال في العلاقات الاجتماعية؟

-ما هي اتجاهات الطلبة لاستخدام الانترنت والهاتف النقال كوسيلة لربط علاقة الزواج؟

بما أن هذا البحث يهدف إلى وصف مظاهر الاستخدام والإشباعات المحققة للطلبة المستخدمين للانترنت والهاتف النقال، فهو بذلك ينتمي إلى الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تم استخدام منهج المسح الاجتماعي، والعينة القصدية ذات الحصص المتساوية، كما اختيرت الاستمارة كأداة لجمع البيانات، وقد تم توزيع الاستمارة على 120 مفردة موزعة بالتساوي على جميع كليات جامعة بسكرة.

وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فهي كما يأتي:

-أغلب أفراد العينة يستخدمون الانترنت لأقل من 5 ساعات في الأسبوع.

-معظم أفراد العينة لا يستطيعون التخلي عن الانترنت.

-أكبر نسبة من أفراد العينة يستخدمون الدردشة أو الشبكات الاجتماعية بهدف التعارف وتكوين صداقات.

-أكبر نسبة من أفراد العينة يستخدمون الهاتف النقال أكثر لما يكونوا في الجامعة.

-جميع أفراد العينة يستخدمون الهاتف النقال في علاقاتهم الاجتماعية.

-أكثر من نصف أفراد العينة يعرفون أشخاصا تزوجوا بعد أن تعرفوا على الطرف الآخر عن طريق الهاتف النقال.

**-الدراسة الثالثة: دراسة هيفاء مشعل الحربي، ميساء النشمي الحربي، بعنوان: برمجيات كشف السرقة العلمية (دراسة وصفيه تحليله)، جامعة طيبة، 2015/2014.**

تناولت الدراسة التعريف ببرمجيات كشف السرقة العلمية وبأشكال السرقة العلمية، تساؤلات الدراسة:

-ما هي برمجيات كشف السرقة العلمية ؟

-ما هي أهم البرمجيات التي تساعد على كشف السرقة العلمية ؟

-ما هي أشكال السرقات العلمية؟

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتحليل إجابات أعضاء هيئة التدريس من خلال استبيان تم إرساله إلى 43 عضواً من أعضاء هيئة التدريس من مختلف التخصصات.

وفي الجانب العملي تم إنشاء موقع يضم برمجيات كشف السرقة العلمية وطرق الوصول إليها وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة أعضاء هيئة التدريس ممن تعاملوا مع برمجيات كشف السرقة العلمية 13.16%.

**-الدراسة الرابعة: دراسة رشدي العطراوي، نور الدين زغدودي، بلال عطاب بعنوان: الأنترنيت والانتحال العلمي لدى طلبة الماستر "بجامعة 8 ماي 54 قالمة"، 2016-2017.**

اهتمت هذه الدراسة على مدى تفشى ظاهرة السرقة العلمية في الوسط العلمي بجامعة 8 ماي 1945 بقالمة، وربطها بالانترنت التي يعتمد عليها أغلب الطلبة كمصدر أساسي في إعداد بحوثهم سواء كانت تخصصاتهم أدبية أو تقنية، كما سعيت لمعرفة العلاقة بين الممارسات المعلوماتية السائدة لدى الطلبة بانتشار الظاهرة وأيضا الفوارق بين مختلف التخصصات، وكانت الانطلاقة في هذا المشروع من خلال طرح تساؤل الدراسة:

-إلى أي حد ساهمت الانترنت في انتشار ظاهرة الانتحال العلمي لدى طلبة الماستر بجامعة 8 ماي 1945 بقالمة؟

وكانت تساؤلات الدراسة كالآتي:

-ما هي الممارسات المعلوماتية السائدة لدى الطلبة؟

-هل تحكم الطلبة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال ساهم في انتشار الظاهرة؟

-هل توجد فوارق لانتشار الظاهرة تعزى لمتغير التخصص؟

وللإجابة على هذه الأسئلة اعتمدت الدراسة على منهج البحث الوصفي التحليلي، من خلال توزيع استمارة الاستبيان على عينة قدرت بـــ 200 مفردة من مجموع طلبة الماستر لمختلف كليات جامعة قالمة بطريقة عشوائية ورأت أنها العينة الأنسب للدراسة. وقد تم معالجة

البيانات والنتائج بالأساليب الإحصائية تمثلت في التكرار والنسبة المئوية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-تحكم الطلبة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال يساهم في انتشار ظاهرة الانتحال العلمي في الوسط الطلابي على اختلاف أشكاله بنسب متباينة سواء أكان ذلك عن قصد أو غير قصد.

-هناك ممارسات معلوماتية سائدة لدى الطلبة يصب مجملها في سياق إنجاز البحوث العلمية و تحميل الكتب والملفات.

-لا توجد علاقة بين التخصص ومعرفة مفهوم الانتحال العلمي، غير أن أشكال هذا الأخير تختلف حسب التخصص.

**-الدراسة الخامسة: دراسة عيساوي صبرينة بعنوان: السرقة العلمية وتأثيرها على البحث العلمي في علم المكتبات والمعلومات "رؤية لأساتذة علم المكتبات والمعلومات بجامعة العربي التبسي -تبسة-"، 2016-2017.**

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوع السرقة العلمية تأثيرها على البحث العلمي في علم المكتبات والمعلومات حيث تم تقديم صورة عن علم المكتبات والمعلومات، أخلاقيات البحث العلمي، إضافة إلى السرقة العلمية بمختلف أشكالها وأسباب انتشارها وصولا إلى التدابير الوقائية منها.

انطلقت الدراسة من الإشكالية: ما هي انعكاسات السرقة العلمية على مصداقية البحث في علم المكتبات من وجهة نظر أساتذة علم المكتبات والمعلومات بجامعة العربي التبسي -تبسة؟

ولمعالجة هذا الموضوع قامت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي المعتمد على التحليل والاستعانة بأدوات جمع البيانات التي تتمثل في الاستبيان من أجل جمع المعلومات حول الموضوع.

أما النتائج المتوصل إليها:

-تساهم السرقة العلمية في الإخلال بنتائج وأصول البحث العلمي في علم المكتبات والمعلومات من كجهة نظر أساتذة علم المكتبات والمعلومات بجامعة العربي التبسي بتبسة.

-يساهم التعرف على أبجديات البحث العلمي في الحد من السرقة العلمية في علم المكتبات والمعلومات من وجهة نظر أساتذة علم المكتبات والمعلومات بجامعة العربي التبسي بتبسة.

-تساهم الإجراءات القانونية في الحد من السرقة العلمية في علم المكتبات والمعلومات من وجهة نظر أساتذة علم المكتبات والمعلومات بجامعة العربي التبسي بتبسة.

**-الدراسة السادسة: دراسة أشرف منصور البسيوني رداد: السرقات العلمية في المكتبات الجامعية "دراسة مسحية لمكتبات الجامعات المصرية"، 2017م.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مكتبات الجامعية المصرية في الحد من السرقات العلمية، والتعرف على أشكال السرقات العلمية وأسبابها وطرق علاجها وفقا لوجهة نظر طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس بإحدى الجامعات المصرية (جامعة المنصورة) كنموذج، فضلا عن التعرف على جهود الجامعة في التصدى لهذه الظاهرة من خلال موقعها على الإنترنت، واستخدام برنامج Turnitin لكشف السرقات العلمية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي أساسا لتحقيق أهدافها. واعتمدت في جمع البيانات على استبيان وقائمة مراجعة، حيث تم تطبيق الاستبيان على مجتمع جامعة المنصورة كنموذج ممثلا عن الجامعات المصرية، وعينة قوامها 222 مفردة منها 117 طالبا للدراسات العليا، و105 عضو هيئة تدريس. واستخدمت قائمة المراجعة لجمع المعلومات عن مكتبات الجامعات المصرية ودورها في الحد من السرقات العلمية ممثلا في المكتبات المركزية لثلاثة عشرة جامعة مصرية. هذا فضلا عن المقابلة الشخصية للقائمين على برنامج Turnitin المستخدم لكشف السرقات العلمية بجامعة المنصورة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:

-تعدد أشكال السرقات العلمية وكان أكثرها اتفاقا وحدوثا بين عينة الدراسة هي: إعداد بحث من خلال قص ولصق النصوص من مصادر متعددة، أخذ أفكار الغير والتعبير عنها بأسلوبه ونذكر المصدر، نقل معلومات بنصها دون وضعها بين علامتي إقتباس (" ") ودون ذكر المصدر.

-تعددت أسباب السرقات العلمية وكان أكثرها اتفاقا: غياب الوازع الأخلاقي، الرغبة في سرعة إنجاز البحوث، كثرة المعلومات المتاحة على الإنترنت، وسهولة الوصول إليها، وغياب العقاب.

-اتضح أن علاج الظاهرة يحتاج إلى تضافر جهود المجتمع الجامعي بكل طوائفه من مكتبات وباحثين ومشرفين ومحكمين، فضلا عن دور الجامعة في دعم البحث العلمي والتوعية والرقابة ووضع لائحة وتطبيق العقوبات.

-تقديم دورات عن أخلاقيات البحث العلمي ومنع الانتحال، هذا فضلا عن استخدام برنامج Turnitin لكشف السرقات العلمية.

**v أوجه تشابه دراستنا مع الدراسات السابقة:**

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي تم ذكرها في ربطها لمتغير استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة عموما بمتغير السرقات العلمية لدى الطلبة الجامعيين، كما تشابهت معها كلها في أساليب جمع البيانات أي الاستبيان. كما يمكن اعتبار دراسة "بلمولاي

بدر الدين" دراسة مشابهة لدراستنا غير أنّ الاختلاف يكمن في المتغير التابع (العلاقات الاجتماعية) التي تمت فيها إجراءات الدراسة والعينة المختارة، فهذه الأخيرة تم إجراؤها في جامعة بسكرة، أمّا دراستنا فعنيت بالسرقات العلمية، ودراسة "دراسة أشرف منصور البسيوني ردّاد" التي تناولت نفس أحد الأسئلة المطروحة وهو أسباب الكامنة وراء انتشار السرقات العلمية.

**v أوجه اختلاف دراستنا مع الدراسات السابقة:**

تختلف دراستنا مع الدراسات المذكورة في عيّنة الدراسة فأغلب الدراسات المذكورة اختارت فئة الطلبة الجامعيون لإجراء الدراسة عليها، بينما في الدراسة الحالية تم توسيع فئة الطلبة إلى اختيار كل كليات الجامعة إلى أكبر قدر ممكن، إيمانا منا أن يكون استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية مختلف بين كليات الجامعة.

**v جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:**

-المساهمة في بلورة الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة.

-مساعدتنا على اختيار أدوات الدراسة المناسبة.

-تشكيل خلفية نظرية عن الموضوع محل الدراسة بما يساهم في وضوح الأهداف وطرق المعالجة.

-الحرص على تفادي النقائص التي شابت الدراسات المشابهة واستغلال تجارب تلك الدراسات في التغلب على الصعوبات التي تعترضنا.

-مقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة، مما ساهم في الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين طبيعة التعامل مع المعلومات بين الطلبة الجامعيين، والتي تعكس أسلوب تعامل الأفراد (الطلبة) مع الانترنت وأجهزة الحاسوب كوسيلتين اتصاليتين حديثتين.

**12- المقاربات النظرية:**

تمثل المقاربة أو المدخل النظري للدراسة "المرجعية العلمية والمعرفية التي يمكن طرح مشكلة البحث وتفسير نتائج الدراسة في إطارها"[1]، حتى لا ننطلق من فراغ في دراستنا هذه نعتقد أنه ومن الأنسب لنا أن نستند على نظرية محددة، الأمر الذي من شأنه أن يقدم نسبيا صفة العمق والشمول لدراستنا، وذلك من خلال الاستفادة من التراكم المعرفي ومن ثم توجيه مسارنا في العمل التطبيقي من خلال تحديد التساؤلات تحديدا واضحا انطلاقا من التراكم المعرفي الحاصل، ونظرا إلى أن موضوعنا حول استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية لدى

[1] محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الطالب الجامعي فإنه رأينا أنه من الأنسب أن نستند على **نظرية انتشار المبتكرات (المستحدثات)**، وكذا **نظرية الاستخدامات والإشباعات** والتي عرفها "مرزوق عبد الحكيم العدلي" في كتابه الإعلانات الصحفية "دراسة جمهور وسائل الإعلام الذين يتعرضون بدوافع معينة لإشباع حاجات معينة"[1]، أملا في الوصول إلى نتائج أكثر شمولا وخدمة للموضوع.

**أولا: نظرية الاستخدامات والإشباعات:**

مع التطورات التي تشهدها شبكة الانترنيت لم تستطع العديد من النظريات مواكبة هذه التغييرات، وهذا ما جعل نظرية الاستخدامات والإشباعات، تتصدر العديد من البحوث التي تدرس استخدام الإنترنيت، ويأتي في مقدمتها استخدام الاتصال الرقمي، وذلك لسهولة تطبيق الفروض الخاصة بنظرية الاستخدامات والإشباعات في هذه البحوث[2].

**1-مفهوم النظرية:**

تهتم نظرية الاستخدامات والإشباعات بدراسة الاتصال الجماهيري دراسة وظيفية منظمة، فخلال عقد الأربعينات من القرن العشرين، أدى إدراك عواقب الفروق الفردية والتباين الاجتماعي إلى إدراك السلوك المرتبط بوسائل الإعلام إلى بداية منظور جديد للعلاقة بين وسائل الإعلام والجماهير[3]، وكان ذلك تحولا من رؤية الجماهير على أنها عنصر سلبي غير فعال إلى رؤيتها على أنها فعالة في انتقاء أفرادها لرسائل ومضمون من وسائل الإعلام[4]، وذلك بطرح التساؤل: ماذا يفعل الناس بوسائل الإعلام؟[5]

ويؤمن هذا المدخل أن للجمهور إرادة يستطيع من خلالها تحديد أيّ الوسائل يستخدم وأي محتوى يختاره ويركز هذا المدخل على الدوافع الخاصة، كما يفترض أنّ المحتوى الأكثر فاعلية لوسائل الاتصال، لا يستطيع التأثير على الشخص غير المستخدم للوسيلة في الإطار الاجتماعي والنفسي الذي يعيش فيه، حيث تمثل قيم واهتمامات وأدوار الأفراد الاجتماعية العامل الحاسم في اختيار الأفراد لوسيلة الاتصال ونوع المضمون[6]. وتعتمد البحوث في مدخل الاستخدامات

---

[1] مرزوق عبد الحكيم العدلي، **الإعلانات الصحفية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 109.

[2] محمود حسن إسماعيل، **مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير**، ط1، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2003، ص 252.

[3] حسن عماد مكاوي، عاطف عدلي العبد، **نظريات الاتصال**، ب د ن، القاهرة، 2007، ص 262.

[4] حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط 3، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص 239.

[5] أرمان مارشال ماتلار، **تاريخ نظريات الاتصال**، تر: نصر الدين العياضي والصادق رابح، ط3، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2004، ص166.

[6] رضا عبد الواجد أمين، **الصحافة الإلكترونية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 33.

والإشباعات على افتراض أن الأفراد يقومون بدور ايجابي في عملية الاتصال، ومن هنا يظهر مصطلح (الاستخدامات)، كما يفترض أيضا أن احتياجات الأفراد يمكن أن يتم إشباعها من خلال التعرض لوسائل الاتصال ومن هنا يظهر مصطلح (الإشباعات).[1]

**2-فروض النظرية:**

تقوم نظرية الاستخدامات والإشباعات على جملة من الأسس، ويلخص "كاتز وزملاؤه" الفروض الأساسية للنظرية فيما يلي[2]:

-جمهور وسائل الإعلام نشط ويتسم بالايجابية والفاعلية ويرتبط بوسائل الاتصال بأهداف محددة لديه.

-يختار الجمهور وسائل الإعلام التي يتوقع منها إشباع رغباته وحاجاته.

-تتنافس وسائل الإعلام مع الوسائل لإشباع احتياجات الجمهور، مثل الاتصال الشخصي أو المؤسسات الرسمية أو الأكاديمية وغيرها وتتأثر العلاقة ووسائل الاتصال بعوامل بيئية عديدة.

-الجمهور قادر على تحديد اهتماماته واحتياجاته ودوافع تعرضه لوسائل الإعلام، وبالتالي يختار الوسائل التي تشبع حاجاته ورغباته.

-يمكن استخدام الجمهور لوسائل الإعلام الأنساق والمعايير الثقافية السائدة في المجتمع، ويتحدّد في ضوء ذلك أن الجمهور هو الذي يحدد طبيعة استخدامه للمحتوى الذي يرغب فيه.

**3-أهداف مدخل الاستخدامات والإشباعات:**

يحقق مدخل الاستخدامات والإشباعات ثلاثة أهداف رئيسية هي[3]:

-تفسير كيفية استخدام الجمهور لوسائل الاتصال المختلفة لإشباع حاجياتهم المتنوعة.

-فهم دوافع التعرض لوسيلة معينة من وسائل الإعلام وأنماط هذا التعرض.

-معرفة النتائج المترتبة على مجموعة الوظائف التي تقدمها وسائل الاتصال الجماهيري.

**4-عناصر نظرية الاستخدامات والإشباعات:**

ويرتكز مدخل الاستخدامات والإشباعات على مجموعة من العناصر هي:

**أ-افتراض الجمهور النشط:**

فالجمهور النشط وفقا لهذا المدخل يستخدم وسائل الإعلام بشكل يرتبط باحتياجاته وأهدافه، كما أنّ لديه الوعي الذي يمكنه أن يحدد بوضوح الأسباب التي تدفعه لاستخدام هذه الوسائل، ومن

---

[1] رضا عبد الواجد أمين، **النظريات العلمية في مجال الإعلام الإلكتروني**، ب د ن، القاهرة، 2007، ص 66.

[2] ميرفت الطرابيشي، عبد العزيز السيد، **نظريات الاتصال**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص ص 260، 261.

[3] عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، **نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011، ص 300.

هنا يصبح مفهوم الجمهور النشط هو جوهر المدخل. ويقسم الباحثون نشاط وايجابية الجمهور في التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة إلى ثلاثة مستويات وهي (الانتقائية، الاستغراق والاندماج، الايجابية).

**ب-الأصول النفسية والاجتماعية لاستخدامات وسائل الإعلام**: أي أن جمهور وسائل الإعلام يتميز بوجوده وتفاعله مع بيئته الاجتماعية، ومن خلال هذا التفاعل تتولد لدى الفرد العديد من الحاجات التي تسهم وسائل الإعلام في إشباع جزء منها.

**ج-دوافع تعرض الفرد لوسائل الإعلام**: يفترض هذا المدخل أن دوافع التعرض لوسائل الاتصال تنتج أساسا عن الحاجات النفسية والاجتماعية، وتؤدي إلى توقعات معينة يمكن إشباعها من خلال وسائل الاتصال[1]. وصنف كل من "كاتز وجيروفيتش وهاس" ( kats, gurevitch and haas) حاجات الفرد من وسائل الاتصال في:

-الحاجات المعرفية: وهي حاجات الفرد إلى الأخبار والمعارف بمختلف أنواعها، باعتبار الخبر هو أهم سلعة حية تنفرد بتقديمها وسائل الاتصال، كما أنّ للفرد احتياجات تتعلق بفهم محيطه وما يدور فيه.

-الحاجات العاطفية: وهي حاجيات الفرد إلى الاستمتاع التي تتجلى في المشاعر كالإحساس بالأخوة والمحبة والفرح والسعادة، ويظهر ذلك في الرسائل الإعلامية مثل المسلسلات والأفلام.

-حاجات التكامل الشخصي: وهي الحاجات المتعلقة بدعم المصداقية، والثقة والاستقرار وهي ناتجة عن تحقيق الذات.

-حاجات التكامل الاجتماعي: وتخص تقوية الروابط الأسرية ودعم العلاقات مع الأصدقاء والمحيط الاجتماعي، وترتبط هذه الحاجة مع رغبات الفرد في الاندماج ضمن بيئته الاجتماعية.

-حاجات تخفيف التوتر والاسترخاء: وهي حاجات تنشأ من رغبة الفرد في الهروب والتحرّر من كل أشكال التوتر، بواسطة استخدام وسائل الاتصال والترفيه[2].

**د-التوقعات من وسائل الإعلام**: وهي ناتجة عن دوافعه التي تختلف حسب الأصول النفسية للأفراد، كما تعد التوقعات سببا في عملية التعرض لوسائل الاتصال. ويتفق معظم الدراسات أنّ هناك نوعان من الدوافع هما[3]:

-دوافع منفعية: حيث يهدف إلى التعرف على ذواتهم واكتساب المعارف والمعلومات، من خلال تعرضهم لوسائل الاتصال.

---

[1] رضا عبد الواجد أمين، **الصحافة الإلكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] عبد الرحمان عزي، **دراسات في الاتصال**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 115.

[3] حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 246، 247.

-دوافع طقوسية: وترتبط هذه الدوافع برغبة الفرد في الاسترخاء، والصداقة والهروب من مختلف أنواع المشاكل سواء كانت اجتماعية أو نفسية.

**هـ-التعرض لوسائل الإعلام:** يفترض أن دوافع الأفراد تؤدي بهم إلى التعرض لوسائل الاتصال، حتى يتحقق الإشباع بالإضافة إلى سلوك التعرض لوسائل الاتصال، وفي إطار هذا المدخل يمكن النظر لوسائل الاتصال باعتبارها أحد الحوافز أو التفسيرات التي تحقق الإشباعات.

وتتمثل أهم الإشباعات التي تتحقق لدى الجمهور المستخدم للإنترنيت في: استكشاف كل ما هو جديد، البحث عن المعلومات، الاستمتاع والتسلية، الاتصال بالآخرين، تحقيق الوجود الافتراضي[1].

لكن عموما تصنف هذه الإشباعات إلى نوعين:

-إشباعات توجيهية: الحصول على المعلومات والأخبار والبرامج الإخبارية، وأخرى اجتماعية: التي ترتبط فيها هذه المعلومات بحياة الفرد وعلاقاته الاجتماعية.

-إشباعات عملية: تتعلق بنتائج عملية التعرض لوسائل الإعلام نفسها أكثر من المحتوى، ولا ترتبط بخصائص الرسائل، وفيها تساهم قيم الفرد في عملية استخدام التخفيف من التوتر والدفاع عن الذات، وتتمثل في إشباعات شبه توجيهية: وتخص التخفيف من التوتر والدفاع عن الذات، إشباعات شبه اجتماعية: وترتبط بضعف علاقات الفرد الاجتماعية وميوله إلى العزلة[2].

**5-الانتقادات الموجهة لنظرية الاستخدامات والإشباعات:**

يرى عدد من الباحثين بأن نظرية الاستخدامات والإشباعات لا تزيد عن كونها إستراتيجية لجمع المعلومات، من خلال التقارير الذاتية للحالة العقلية، التي يكون عليها الفرد أثناء تعامله مع الاستقصاءات، فهي تعتمد بإفراط على دفاتر ذاتية للحالات النفسية للمستخدمين.

-تنظر النظرية لتعرض الجمهور لوسائل الاتصال على أنها عملية واعية وعقلانية، يسعى من خلالها حاجات محددة، إلا أن الملاحظ أنّ عادات الاستخدام هي الموجهة له[3].

-يدعي مدخل الاستخدامات والإشباعات أن الجمهور يختار الوسيلة بما يحقق له المضمون بحرية تامة، وبناء على الاحتياج فقط، وهو أمر ربما يكون مبالغ فيه حيث هناك عوامل

---

[1] رضا عبد الواجد أمين، **الصحافة الإلكترونية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-44.

[2] حسن عماد مكاوي، الشريف سامي، **نظريات الإعلام**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2000، ص215.

[3] فضيل دليو، **الاتصال، مفاهيمه، نظرياته، وسائله**، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص ص31، 32.

اجتماعية واقتصادية، قد تبطل ذلك وتحول دون تحقيقه، فهذه العوامل تحد من استفادة الفرد من التكنولوجيا الإعلامية المتقدمة.

-يرى "دنيس ماكويل" أن نتائج هذه البحوث يمكن أن تتخذ ذريعة لإنتاج المحتوى الهابط، لأنه تلبية لحاجات الجمهور في مجالات التسلية والترفيه[1].

-يتبنى المدخل مفاهيم تتسم بشيء من المرونة، مثل دافع الإشباع حيث لا توجد تعريفات محددة لهذه المفاهيم، وهو ما يؤدي إلى اختلاف النتائج التي يتحصل عليها الباحث أثناء تطبيقه لهذه النظرية[2].

-إن تطبيق هذه النظرية يطرح التساؤل حول قياس الاستخدام، حيث لا يمكن قياس كثافة التعرض أو الاستخدام، من خلال قياس الوقت الذي يقضيه الفرد في التعرض للوسيلة الإعلامية. وحول ما إذا كان التعرض يعكس رضا الفرد عن محتوى الوسيلة أم لا[3].

-يرى بلومر (Blumler) عدم تحديد هذا المدخل لمفهوم النشاط الذي يوصف به المتلقون، هل هو العمد أو المنفعة أو الانتقاء.

-دخول وسائل جديدة إلى الواقع كالانترنيت وهذه تتطلب مفاهيم جديدة، حتى يمكن فهم العلاقة بين الوسيلة وجمهورها[4].

-لم يشرح المدخل درجة الايجابية في السلوك الاتصالي لأفراد الجمهور أو مفهوم الجمهور النشط بوضوح، حيث أنه يمكن أن يقصد به الانتقائية قبل المشاهدة أو أثناء المشاهدة أو عقب المشاهدة وهذه التفاصيل لم تحدّد في المدخل بدقة.

-لم يركز المدخل على التفرقة بين الإشباعات التي يبحث عنها الجمهور والإشباعات التي تحققت بالفعل، رغم أهمية توضيح الفرق بما يبرر مبدأ انتقائية الجمهور للمضامين الإعلامية، كما أنه لم يتطرق لدور وسائل الإعلام في خلق حاجات أو استخدامات جديدة لدى الجمهور[5].

هذه الانتقادات وغيرها ساهمت في بشكل أو بآخر بتطوير نظرية الاستخدامات والإشباعات، إذ أدّت إلى ظهور اتجاهات جديدة في محاولة لاستدراك النقائص المسجلة، فظهر اتجاه يهتم بالربط بين دوافع الاستخدامات وأنواع الإشباعات، طبيعة المضمون وطبيعة الوسيلة المستخدمة، واتجاه يهتم بدراسة تأثير العوامل النفسية والاجتماعية عند تعرض الأفراد للوسائل،

---

[1] منال هلال لمزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 205.

[2] محمود حسن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 262.

[3] محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، مرجع سبق ذكره، ص 292.

[4] منال هلال لمزاهرة، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[5] عاطف عادلي العبد، نهى عاطف العبد، مرجع سبق ذكره، ص 315.

واتجاه ثالث يهتم بالعلاقات المتداخلة بين دوافع الاستخدام، وبين سلوكيات تلك الوسائل واتجاهها[1]. كما يعتبر المؤيدون لمدخل الاستخدامات والإشباعات في ردهم على الانتقادات الموجهة إليه، أنّ كل ما أثير حول المدخل لا يمكن أن ينفي دوره في دراسة علاقة الفرد بوسائل الاتصال، وينطلق هؤلاء من إمكانية حدوث تغيرات في سلوكيات أفراد الجمهور تجاه الوسيلة الإعلامية، التي يمكن أن يتغيّر نوعها ومضمونها[2].

**6-الاتصال الرقمي والاستخدامات والإشباعات:**

من خلال استقراء واقع الدراسات الإعلامية الحديثة، يمكن أن نلاحظ أن تطبيق فروض نظرية الاستخدامات والإشباعات يتصدر بحوث الاتصال الرقمي، وذلك لسهولة تطبيق فروض النظرية انطلاقا من المبررات التالية[3]:

إنّ فروض النظرية تشير إلى نشاط جمهور وسائل الإعلام واستخدامه، الذي تحكمه الأهداف والغايات، لذلك يعتبر الجمهور في الاتصال الرقمي أكثر نشاطا ومشاركة في العملية والاتصالية، انطلاقا من التفاعلية التي يتيحها هذا الاتصال، أي أن الاتصال الرقمي يتيح للفرد اتخاذ قرار الاستخدام، بأكثر وعي مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى، إضافة إلى الخيارات اللامحدودة التي يتيحها الاتصال الرقمي للمستخدم، من حيث المصادر المتنوعة والمواقع المتعددة للمعلومات، الاتصال بالغير والتجول بين المواقع، من أجل تلبية الحاجات بمختلف مستوياتها (معرفية أو التسلية والترفيه، الإعلان أو التسويق...الخ).

إضافة إلى أن وفرة وتنوع المواقع لا يعني بالضرورة استخدام أكثر للاتصال الرقمي وتلبية الحاجات المرجوة من طرف الأفراد، أيضا كثافة استخدام الشبكة بصفة عامة لا يعتبر دليلا على إشباع الحاجات، ولذلك فإنه يفضل البحث في عادات الاستخدام والأنماط السلوكية له، إنّ الاستخدام المكثف لشبكة الانترنت يفرض دراسة مشكلات الاستخدام وقدرة المستخدم على تجاوزها من أجل الدلالة على ارتباط المستخدم بالمواقع أو المحتوى، هذا مع الوضع في الاعتبار وجود فجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة في استخدام الانترنت، أي أنه من المتوقع أن يكون هناك تباين في عادات الاستخدام والأنماط السلوكية.

وفي الأخير، ومن وجهة نظر التحليلات البنائية الوظيفية عموما فإن التكنولوجيات التي يجب أن تبقى وتزدهر كنظم لوسائل الإعلام والاتصال هي التي تخدم احتياجات مجتمعية

---

[1] مرزوق عبد الحكم العادلي، **الإعلانات الصحفية**، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص 126.

[2] حسن حمدي، **وظائف الاتصال الجماهيري، الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991، ص 34.

[3] محمد عبد الحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، مرجع سبق ذكره، ص ص 288- 290.

للاستقرار والتكامل والإنتاج الكفء، ومن ثم فإن التكنولوجيات التي تيسر التعاون بين أجزاء متنوعة في مجتمعنا وتلك التي تساعد في السيطرة على التهديدات ضد الاستقرار أو التوازن مثل الصراع أو الانحراف هي تكنولوجيات وظيفية، ولهذا ينبغي أن تظهر في نظم الاتصال الجماهيرية[1].

**ثانيا: نظرية انتشار المبتكرات (المستحدثات):**

وتتمثل هذه النظرية في الدراسات المنجزة في إطار تمديد وتعميق "العلاقات الشخصية". وتعني ما يسمى بنظريات التأثير المحدود أو البحوث التي تجري حول "انتشار المبتكرات أو الأفكار المستحدثة"، والتي هي شبيهة بنظرية تدفق (انتقال) الاتصال على مرحلتين مع توسعها في مراحل التدفق ووسائطه[2].

ويرى (روجرز Rogers) صاحب هذه النظرية أن نظرية انتشار المستحدثات تعتمد على أسس اتصالية، فانتشار المستحدثات من الأفكار والتكنولوجيا بين الأفراد يتم من خلال الحملات الإعلامية، إضافة إلى الاتصال الشخصي الذي يساهم في نشر هذه الأفكار والمستحدثات، وصحيح أن تطبيق هذه النظرية في بدايته ارتبط بالمجتمعات الريفية لاسيما في مجال الزراعة بهدف تقييم وتطوير الخدمات الزراعية وتطوير سبل الاتصال بالمزارعين في الولايات المتحدة الأمريكية[3]. كما أن هذه النظرية حظيت باهتمام العديد من الدراسات والتطبيقات البحثية في مجال الإعلام في أمريكا، وفي مختلف دول العالم بعد ذلك.

وتعتبر نظرية انتشار المستحدثات تبني الأفراد للجديد من الأفكار والتكنولوجيا في ضوء مجموعة من العوامل أهمها العوامل الاجتماعية وتشمل نوع المجتمع، تأثير الأسرة، وتأثير جماعات الأصدقاء، والعضوية في إحدى الهيئات أو المنظمات، والعوامل الديمغرافية وتشمل تأثير السن والتعليم والنوع والمستوى الاقتصادي، والعوامل الثقافية وتشمل تأثير القيم والاتجاهات على عملية التبني، وعوامل أخرى تتصل بخصائص الفكرة أو المستحدث وتشمل التكلفة الاقتصادية للمستحدث، وسماته من حيث البساطة والتعقيد وقابلية المستحدث للتجريب[4].

---

[1] مي العبد الله، **نظريات الاتصال**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2006، ص 345.

[2] فضيل دليو، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3] Thomas W.Valente & Johns Hopkins, **Diffusion of innovations and policy decision making**, Journal of communication, Vol. 43, Winter 1993, P30.

[4] سامية سليمان رزق، **دور الاتصال الشخصي في نشر الأفكار المزرعية المستحدثة في المجتمعات الريفية**، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، 1978، ص ص 49-63.

**1-مفهوم المستحدث (الابتكار):**

يعرف المستحدث أو الابتكار على أنه "أي فكرة جديدة، أو أسلوب، أو نمط جديد يتم استخدامه في الحياة. ففكرة تنظيم الأسرة، أو إدخال أساليب جديدة في الزراعة، أو استحداث وسيلة اتصالية مثل: الهاتف المحمول، كل ذلك يعتبر ابتكار"[1].

كما يعرف المستحدث بأنه "فكرة أو ممارسة أو موضوع يدركه الفرد على أنه جديد، أي ليس بالضرورة أن يكون المستحدث جديدا، بل إن الحداثة تأتي من إدراك الفرد له بأنه جديد، وقد يكون الفرد ملما بالفكرة لكنه لم يتخذ بعد موقفا مؤيدا أو معارضا لها، وبالتالي لم يقبلها أو يرفضها. ومفهوم الحداثة، يمكن أن يعبر عنه بالمعرفة، والاتجاه، وبالنظر إلى قرار استخدامه".

وكل فكرة كانت في وقت ما، أو في مكان ما، وبالنسبة لبعض الناس مستحدثة، في الوقت الذي يكون فيه آخرون قد تبنوها أو رفضوها. وبالتالي فإن ما يمكن أن يشار إليه في مجتمع ما على أنه مستحدث قد يكون أمر عفا عنه الزمن وأصبح قديما في مجتمع آخر، وعموما فإن قائمة المستحدثات يجب أن تتغير مع الزمن، وهي في الغالب تشمل تنوعا كبيرا من المنتجات المادية، والمعتقدات الفكرية، والحركات الاجتماعية، وكل ما يمكن اعتباره مستحدثا.

وتتألف المستحدثات في الغالب من عنصرين اثنين: الفكرة والموضوع الذي يمثل الجانب المادي أو الناتج الفيزيائي للفكرة. وليس من الضروري أن تشتمل المستحدثات كلها على مكون مادي كما أنه ليس من الضروري كذلك أن تشتمل كلها على مكون فكري، وهذه إحدى معايير تصنيف المستحدثات. فالمستحدثات ذات المكون الفكري فقط، لا يمكن تبنيها بالمعنى الفيزيائي بل يكون التبني لفظيا كتبني الفكر الرأسمالي، وعلى النقيض من ذلك تتطلب المستحدثات ذات المكون المادي فقط تبنيا فعليا[2].

**2-خصائص المستحدثات:**

ليست كل الأفكار الجديدة والمستحدثات متكافئة من حيث أوجه ذيوعها وانتشارها، وذلك لكونها غير متشابهة تماما في الخصائص والصفات التي تجعل بعضها أكثر رواجا، وأسرع تقبلا من بعضها الآخر. وقد عرض "روجرز" و"شوميكر" قائمة بهذه الخصائص:

---

[1] حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 255.

[2] محمد لطف علي الحميري، **التقنيات المعاصرة في الاتصال "المستحدثات والاستخدامات"**، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص ص 106-107.

**أ-الميزة النسبية**: يعرف (روجرز) الفكرة الحديثة أو الأسلوب المستحدث، بأنها "درجة[1] تفوقها على غيرها من الأفكار أو الأساليب السابقة. ويقصد بالميزة النسبية عادة مدى الفائدة الاقتصادية التي تعود على الشخص الذي يتبنى الفكرة أو الأسلوب الجديد".

**ب-الملائمة**: يقصد بها "درجة توافق الفكرة مع القيم السائدة لدى من يتبنونها، وتجاربهم الخاصة بذلك". هذا التوافق من شأنه أن يزود من يتبنى الفكرة بقسط أكبر من الطمأنينة والأمان، كما أنه يجعل تلك الفكرة أسهل فهما بالنسبة له.

**ج-درجة التعقد**: يقصد بها "درجة الصعوبة النسبية للفكرة على الفهم والاستخدام"، وقد لوحظ أن بعض الأفكار المستحدثة أكثر وضوحا وأيسر استعمالا من بعض الأفكار الأخرى، وأن هذا ترتبط بدرجة قبول أفراد المجتمع لها وانتشارها بينهم.

**د-القابلية للتقسيم والتجزئة**: بعض الأفكار والأساليب المستحدثة يمكن تقسيمها وتجربتها مجزأة، وكلما نجح الفرد في تجربة جزء ينتقل بسهولة إلى أجزاء تالية. وبعض الأفكار والأساليب الأخرى تكون غير قابلة للتجزئة. وقد استخلص (روجرز) أن: "الأفكار والأساليب المستحدثة التي يمكن تجربتها مجزأة تكون -على العموم- أسرع في التبني للأفراد والمجتمعات من الأفكار والأساليب التي لا يمكن تجزئتها.

**هـ-قابلية التداول**: يقصد بها: "سهولة نشر وتداول الفكرة أو الأساليب المستحدثة بين الأفراد". وقد لوحظ أنه كلما كانت النتائج المترتبة على تبنى الفكرة واضحة جلية للعيان، كلما كان قبول الآخرين وتبنيهم لها سهلا ميسورا[2].

وبالإضافة لهذه الخصائص هناك من يضيف خصائص أخرى مثل:

-**إمكانية التجريب**: كلما توافر للمستحدث إمكانية التجريب، ولو كان على مستوى محدود، كانت إمكانية تبنيه من الأفراد أكبر، وخاصة إذا أثبتت التجربة إمكانية تبنيه. وقد وجد "رايان" و"جروس" في دراستهما حول انتشار بذور الذرة الهجين، أن أحدا من مزارعي "أيوا Iowa" الأمريكية لم يقبل تبني الفكرة إلا بعد تجربتها على مستوى محدود.

-**إمكانية الملاحظة**: يتوافر للمستحدث حظ أكبر في الانتشار، ومن ثم التبني، إذا توافرت إمكانية ملاحظته ومعاينته من قبل الأفراد، ومن الأفضل أن يرى الفرد نتائج المستحدث حتى تصبح عملية التبني أسرع.

---

[1] حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 256.

[2] المرجع السابق، ص 257.

-**الكلفة**: وهي أحد الأبعاد الداخلة في تكوين الميزة النسبية، إذ أن أي خدمة أو منتج جديد يتطلب تكلفة مادية أكبر، ومن ثم تبدو عملية تبنيه أبطأ مما لو كان المستحدث المراد تبنيه بالنسبة للإنفاق عليه يبدو أعلى نسبيا، لأن الناس بشكل عام يقبلون مثلا على السلعة التي تقدم لهم نوعية أقل في العائد مقابل سعر أقل ومناسب.

-**الفعل الاجتماعي**: تتطلب أغلب المستحدثات اتخاذ قرار التبني بشكل فردي، غير أن بعض المستحدثات وفي بعض الحالات، تتطلب اتخاذ قرار على المستوى الجماعي[1].

**3-مراحل عملية تبني الأفكار والأساليب المستحدثة**:

عملية تبني الأفكار الجديدة والمستحدثات هي عبارة عن العملية العقلية التي يمر خلالها الفرد من وقت سماعه أو علمه بالفكرة أو الابتكار حتى ينتهي به الأمر إلى أن يتبناها. وتمر هذه العملية بخمس مراحل رئيسية وهي:

**أ-مرحلة الوعي بالفكرة**: في هذه المرحلة يسمع الفرد أو يعلم بالفكرة الجديدة لأول مرة، ولا يستطع أحد الجزم بما إذا كان هذا الوعي يأتي عفويا أو مقصودا ويتفق العلماء على أن أهمية هذه المرحلة تتركز في كونها مفتاح الطريق إلى سلسلة المراحل التالية في عملية التبني[2].

**ب-مرحلة الاهتمام**: في هذه المرحلة يتولد لدى الفرد رغبة في التعرف على وقائع الفكرة، والسعي إلى مزيد من المعلومات بشأنها، ويصبح الفرد أكثر ارتباطا من الناحية النفسية بالفكرة أو الابتكار عنه في المرحلة السابقة، ولذلك فإن سلوكه يصح هادفا بشكل قاطع.

**ج-مرحلة التقييم**: في هذه المرحلة يزن الفرد ما تجمع لديه من معرفة ومعلومات عن الفكرة المستحدثة أو الابتكار، في ضوء موقفه وسلوكه والأحوال السائدة في الحاضر، وما يتوقعه مستقبلا، وينتهي به الأمر إلى أن يقرر إما رفض الفكرة أو إخضاعها للتجريب العملي.

**د-مرحلة التجريب**: يستخدم الفرد الفكرة المستحدثة على نطاق ضيق -كلما كان ذلك ممكنا- على سبيل التجربة لكي يحدد فائدتها في نطاق ظروفه الخاصة، فإذا ما اقتنع بفائدتها فإنه يقرر أن يتبناها ويطبقها على نطاق واسع. أما إذا لم يقتنع بجدواها فإنه يقرر رفضها.

**هـ-مرحلة التبني**: تتميز هذه المرحلة بالثبات النسبي، فالفرد قد انتهى إلى قرار بتبني الفكرة المستحدثة بعد أن اقتنع بجدواها وفوائدها. غير أنه يجب أن نتذكر أنه في بعض الحالات ينعكس الفرد على عقبيه تاركا الفكرة المستحدثة لأسباب عديدة يتعذر حصرها[3].

---

[1] محمد لطف علي الحميري، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

[2] حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 258.

[3] المرجع السابق، ص 259.

**4- انتشار وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وتطبيقها:**

لقد أدى الانتشار الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة إلى الهيمنة على المجتمع المعاصر، من خلال تدخل هذه التكنولوجيا في جميع مجالات الحياة المعاصرة، لذلك فقد اتجهت الدراسات الإعلامية إلى تناول هذه الوسائل كمستحدثات، فكثرة الأبحاث في الثمانينيات من القرن العشرين حول الحاسبات الشخصية، والمؤتمرات عن بعد، والتلفزيون الكابلي التفاعلي، وأنظمة نقل الرسائل الإلكترونية، والإنترنت[1].

وفي بداية الألفية الجديدة تعمقت هذه الدراسات لتجاوز دراسة الوسائل إلى دراسة تطبيقات محددة في هذه الوسائل باعتبارها أفكار مستحدثة، والتي أهمها التفاعلية في هذه الوسائل. كالتفاعلية في التلفزيون والإذاعة ومختلف مواقع الانترنت. ولم تقف هذه الدراسات عند هذا الحد وإنما غاصت في هذه التطبيقات باعتبارها مستحدثات، كتناول بعض تطبيقات الانترنت كالدردشة مثلا. بالإضافة إلى الاتجاه إلى دراسة انتشار الوسائل الحديثة كالهاتف النقال بتطبيقاته الكثيرة، باعتباره من أنجح المستحدثات انتشارا وقبولا من طرف مختلف شرائح المجتمعات البشرية. ولا شك أن دراسة انتشار هذه الأفكار والمبتكرات، مرتبط بدراسة العلاقات الاجتماعية، وتأثير شبكة العلاقات الشخصية على عملية التبني مسألة ضرورية، لأن الأشخاص المتبنين لهذا المستحدث ينقلون لرفاقهم ومعارفهم رضاهم عن هذه الفكرة الجديدة، مما يجعل من عملية التبني سلوكا اجتماعيا وليس مجرد تصرف فردي. ولقد حاولت الدراسات التنبؤ بمعدل انتشار التكنولوجيا التفاعلية وركزت على:

-مدى دقة التنبؤ بتبني التكنولوجيا الجديدة.

-معدل التبني المتوقع.

-مدى دقة وفائدة أساليب تنبؤ معينة لتبني التكنولوجيا الجديدة.

وخلصت بعض الدراسات التي تناولت انتشار الوسائل التفاعلية الحديثة إلى أن العوامل الاجتماعية مثل مستوى التعليم، الدخل، والوظيفة، مؤشرات جيدة للدلالة على تبني واستخدام الحاسب الآلي في المنزل. ودلت النتائج كذلك على أن الناس الذين يملكون أجهزة حاسب آلي أو ينوون شراءه يتصفون بأنهم من ذوي الدخول العالية، والتعليم المرتفع ويشغلون وظائف مرموقة[2].

[1] محمد لطف علي الحميري، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] المرجع السابق، ص ص 106-107.

وهذا ما يدل على أن هذه المستحدثات (التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال) لم تأخذ بعد مجالها الاجتماعي الواسع بالرغم من هذا الانتشار لبعض الوسائل كالهاتف النقال، لأن هناك جوانب أخرى مثلا رغم أن انتشار الانترنت في الدول العربية لا بأس به إلا أن الخبراء يجمعون على أن العرب لا يستخدمون إلا 10% من إمكانات الانترنت، وأن أغلب هذه التطبيقات قد أصبحت من الماضي في الدول المتقدمة، رغم وصولها وتبنيها حديثا في الدول العربية. وهذا ما يدل على أن استخدام نظرية انتشار المستحدثات أمر مشروع لدراسة استخدام الانترنت والهاتف النقال في العلاقات الاجتماعية، باعتبار هذا التطبيق مازال من المستحدثات ومن الأمور الجديدة في المجتمع الجزائري.

**5-الانتقادات الموجهة لنظرية انتشار المبتكرات:**

لقي نموذج انتشار المبتكرات شيوعا وانتشارا في بداية الستينيات خاصة في دول العالم الثالث غير أنه واجه فيما بعد في السبعينيات جملة من الانتقادات هي:

-أن تطبيق هذا النموذج والعمل به في دول العلم الثالث أدى إلى اتساع هوة فجوة المعلومات وازدياد الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بين فئات المجتمع لأن الفئات المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا تشجع أكثر من غيرها على التجديد وممارسته بالإقبال على تلقي المعلومات أكثر من غيرها من الفئات الفقيرة.

-دعم اتفاق الباحثين والدارسين لهذا النموذج "الانتشار" على تعريف محدد للتنمية.

-إيمان الباحثين وعلى رأسهم **روجرز** بقوة تأثير وسائل الاتصال على قادة الرأي خاصة وبفاعليتها من مناطق أو بتأثير نظرية الطلقة السحرية أي أن نموذج الانتشار أخذ مبدأ سريان المعلومات في اتجاه واحد أي من الحكومة ومراكز التنمية إلى الجمهور المتلقي.

-الارتباط الكبير لنموذج انتشار المبتكرات بنظريات النظم الأربعة للإعلام لقناعتها بأهمية الإعلام وقوته وبذريعة التنمية وخدمة برامجها تسعى السلطات الحاكمة إلى خلق رأي عام وإقناع الجماهير بأفكارها والعمل بها وفق ما جاءت به أفكار نظرية وانتشار المبتكرات.

**-مدى الاستفادة من المقاربات النظرية للدراسة:**

استفادت الدراسة من مدخل الاعتماد على وسائل الإعلام في أن ملائمة المستحدث لطبيعة المستهلكين، ودرجة التعقد الميسر الذي يمكن من الاستخدام ودرجة قبول أفراد المجتمع لها وانتشارها بينهم، وكذا القابلية للتقسيم والتجزئة وقابلية التداول، وكذا إمكانية التجريب وإمكانية الملاحظة، والكلفة الزهيدة التي تمكن من الحصول عليها، والفعل الاجتماعي حي أن الفرد يقوم بالفعل لنفسه داخل المجتمع، بالإضافة إلى أن الجمهور يعي ثم يهتم بكل مستحدث

لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة مما يؤدي به إلى تقييمها أولا ثم تبنيها بشكل نهائي بعد تجربتها واعتماده على هذه الوسائل في أغلب استخداماته المستقبلية من هذه السرقات العلمية.

كما استفادت الدراسة من مدخل الاستخدامات والإشباعات في التعرف على استخدامات الطلبة الجامعيين لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية، وكذلك التعرف على الدوافع والحاجات التي يسعى لإشباعها من خلال استخدامات أجهزة الحاسوب وتصفح المواقع الالكترونية عبر الإنترنت، من منطلق تأكيد مدخل الاستخدامات والإشباعات على نشاط الجمهور المتعرض لها، ومحاولاته إشباع مجموعة من الدوافع والحاجات التي دفعته للتعرض لهاته المواقع واستخدامها، كما يضع هذا النموذج المتلقي في موقع المسؤولية عن المضامين الإعلامية والاتصالية التي يختارها ومن ثم ينشرها ثم الرجوع إليها مرة أخرى.

**13- الأساليب الإحصائية:**

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة الميدانية، تمّ ترميز البيانات وإدخالها إلى جهاز الحاسوب الآلي، ثمّ معالجتها وتحليلها إحصائيا باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "Statistical Package fore Social Science"، "SPSS V22".

وتمّ اللجوء في تحليل بيانات الدراسة إلى الاختبارات التالية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- اختبار كا$^2$ (Pearson Chi-Square) لدراسة العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين متغيرين من المتغيرات التي تخص الدراسة.

# الفصل الثاني

## الجانب النظري للدراسة

**تمهيد**

**المبحث الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة**

المطلب الأول: مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المطلب الثاني: خصائص وسمات تكنولوجيا الاتصال الحديثة

المطلب الثالث: وظائف تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في حياة الفرد

**المبحث الثاني: السرقات العلمية**

المطلب الأول: أسباب السرقة العلمية

المطلب الثاني: حالات وصفات السرقة العلمية

المطلب الثالث: أنواع السرقات العلمية

**المبحث الثالث: أساليب مواجهة السرقة العلمية واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال للحد منها**

المطلب الأول: أساليب مواجهة السرقة العلمية وكيفية تجنب الوقوع فيها

المطلب الثاني: العقوبات المترتبة عن السرقة العلمية وفقًا للقرار الوزاري رقم 933

المطلب الثالث: استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في كشف السرقات العلمية

**خلاصة**

**تمهيد:**

مع التطورات المستمرة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، أزيلت الفوارق والحدود التي طالما فصلت بين وسائل الإعلام المختلفة، فقد حدث اندماج وتزاوج بين تكنولوجيا الإعلام الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، هذا التزاوج تجسد في التكنولوجيا الرقمية، التي نتج عنها ظهور وسائل إعلام واتصال حديثة أكثر تطورا وذكاء وجودة الأمر الذي سهل الحصول على المعلومات ومعالجتها وتخزينها والرجوع إليها مرة أخرى، لكن الاستخدام السيئ لهذه التكنولوجيا ولد نوعا من السرقات العلمية في الوسط العلمي والأكاديمي وأثر على جودة البحث العلمي وكذا الأمانة والنزاهة العلمية، الأمر الذي يشكل خطورة عليه، وفي هذا الفصل سوف يتم التطرق لكل من تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة كمبحث أول، والسرقات العلمية كمبحث ثاني، واستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في الحد من السرقات العلمية في الوسط الجامعي كمبحث ثالث.

**المبحث الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة**

**المطلب الأول: مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

يمكن لنا ببساطة الإشارة إلى أن أي جهاز حاسب مرتبط بشبكة الانترنت يمكن أن يمثل مجموعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولكن الأمر دائما ليس بهذه البساطة.

إن استخدام أي عنصر أو أداة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات في أي مجال أو صناعة يمثل في حد ذاته مظهرا من مظاهر تكنولوجيا المعلومات، ولكن العمود الفقري في تكنولوجيا المعلومات هي أجهزة الحاسب.

**1-الحاسب الآلي Personal Computer**: الحاسب الآلي أو الكمبيوتر أو الحاسوب كلها مسميات لهذه الآلة التي تتكون من مجموعة من الأجزاء هي:

**أ-المعالج**: وهي الأداة التي يمكن أن تقوم بمعالجة المعلومات والبيانات التي يمكن إدخالها في الحاسب.

**ب-أداة التخزين**: وهي تمثل القرص الصلب الذي يتم تخزين المعلومات عليه بهدف حفظها أو استرجاعها أو معالجتها في وقت لاحق[1].

**ج-أدوات الإدخال واستخراج البيانات**: وهي تتمثل في تلك الحالة لوحة المفاتيح والفأرة والماسحات الضوئية، وكلها أدوات لإدخال البيانات وتخزينها على القرص الصلب للحاسب أو أي أداة تخزين خارجية كالأقراص الضوئية وغيرها.

**2-البرمجيات**: لم يكن من الممكن استخدام الحاسب الآلي وبالتالي معالجة المعلومات دون أن تتطور صناعة البرمجيات نفسها[2]. تمثل البرمجيات عقل الحاسبات، فالأجهزة والمكونات التي أشرنا إليها لا يمكن أن تعمل وحدها، وإنما لابد لها من برامج ونظم يتم تثبيتها على الحاسبات حتى يمكن تشغيل الحاسبات، فالحاسبات تعمل من خلال برامج ونظم تشغيل ولا يمكن بدون هذه النظم تشغيل الحاسبات أو استخدام أي من التطبيقات الشائعة كبرامج إعداد النصوص أو الجداول أو الرسم أو الصوت أو الصورة المتحركة فبدون هذه البرامج لم يكن من السهل التعامل مع الحاسب أو استخدامه بشكل أفضل، ويمكن الإشارة إلى هذه البرامج فيما يلي:

**أ-معالجات النصوص Word Processing**:

لا يمكنك كتابة رسالة أو خطاب أو تقرير أو مذكرة أو إعداد دراسة أو مشروع قانون دون أن تملك القدرة على التعامل مع واحد من أهم تطبيقات الحاسب ألا وهي معالجات

[1] زين عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

[2] المرجع السابق، ص 17.

النصوص، فهي التي تمكنك من عمل ذلك إضافة إلى التحكم في أنواع الخطوط وأشكالها وحجم الصفحة وعدد السطور بها إلى آخر تلك العمليات الضرورية لإخراج مستند مقروء، وبحيث يمكنك في نهاية المطاف أيضا من حفظ المستند أو طباعته أو إرساله بالبريد الإلكتروني إلى من تريد.

**ب-معالجات الجداول Spread Sheets**:

كم من مرة توقفنا لإعداد جدول إحصائي بعدد العاملين في الأمانة أو عدد الحضور أو نسبة التصويت على قرار أو متوسط الغياب لموظف كل هذه العمليات الإحصائية التي تتم في شكل جداول غالبا تتم عبر ما يعرف ببرامج اللوحات الجدولية Spread Sheets وهناك الكثير من البرمجيات المتقدمة التي تقوم بعمليات أكثر تعقيدا كإعطاء رسوم بيانية لهذه الجداول، أو استخراج متوسطات حسابية أو معاملات انحدار وارتباط... إلى آخر هذه العمليات[1].

**3-شبكة الإنترنت**:

يَستطيع مُستخدمو الإنترنت الحصول على معلومات هائلة من المعلومات العِلمية والتعليمية التربوية، بل يَستطيعون الحصول على آخر ما توصَّلت إليه مراكز الأبحاث العلمية في الجامعات والمؤسَّسات العِلميَّة والتقنية، والموسوعات العلمية مثل دائرة المعارف البريطانية والأمريكيَّة، والقواميس الإلكترونية.

-**تبادل الملفات File Transfer Protocol**: يعد تبادل الملفات من أهم الخدمات المطلوبة والمميزة بشبكة المعلومات العالمية، وهو ما يتيح الفرصة للمستخدم لتبادل البيانات والمعلومات في صور ملفات يتم نسخها بين أجهزة الكمبيوتر المختلفة داخل شبكة الإنترنت[2].

-**الاستخدام عن بعد: Remote Use (تِلنِت)**: تعد هذه الخدمة من أكبر الخدمات المطلوبة على شبكة الإنترنت، إذ أنها تمكن المستخدم في أي مكان وعلى مسافة آلاف الكيلومترات من استخدام الكمبيوترات الموجودة مثلا في الولايات المتحدة أو أوروبا، وكأنما يجلس المستخدم في نفس الغرفة.

-**الرسائل الالكترونية Electronic Mail**: يعتبر البريد الالكتروني الشكل الأكثر شيوعاً واستخداماً لهذه الخدمة، على الرغم من عدم اقتصارها على هذا الشكل فقط. والهدف من تكنولوجيا الرسائل الالكترونية هو السماح بنقل كل أنواع الإشارات بكفاءة عالية بين مستخدمي الشبكة الدولية Internet. ويتمثل الوضع الحالي للرسائل الالكترونية، في نقل ومرور كل

[1] زين عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] خير الدين حجار خرفان، **محاضرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال**، سنة ثانية إعلام واتصال، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2018-2019، ص ص 169-173.

إشارات الأشكال الثابتة والمتحركة والفيديو، بالإضافة إلى الصوتيات والرسومات والنصوص من حاسب إلى حاسب آخر متصلة معاً بالشبكة عن طريق خطوط اتصال محددة[1].

**4- النشر الالكتروني.**

يشير مصطلح النشر الالكتروني إلى توظيف تكنولوجيا الحاسب الآلي في كافة خطوات ومراحل إنتاج المعلومات من جمع، وتخزين ومعالجة، لتسهيل عملية الطباعة، وكذا الجاهزية للتوزيع سواء كان ذلك في مكان واحد أو أكثر من مكان في الوقت ذاته. كما يركز هذا المفهوم على التأثيرات التطبيقية التي أحدثتها الحاسبات الالكترونية في عمليات الإنتاج والنشر[2].

وعند ذكرنا لمصطلح النشر الالكتروني لابد من ذكر مصطلح آخر وهو تكنولوجيا النشر المكتبي، فبالرغم من أن هذه الأخيرة تمارس تأثيرا على صناعة النشر برمتها، بداية من جمع المعلومات وحتى إنتاج الكتب والمجلات والجرائد، إلا أننا سوف نستخدم مصطلح النشر الالكتروني Publishing Electronic، لكي نصف هذا المجال الذي يتنامى بسرعة مذهلة وتختلف أنظمة النشر الالكتروني عن أنظمة النشر المكتبي، في أنها مصممة لإنتاج واسع النطاق في التوثيق والكتب والجرائد والمجلات، ولذلك فإنها توظف أجهزة كمبيوتر أكثر قوة مثل "أنتل" و"أبل".

كما أن أنظمة النشر الالكتروني عادة ما تعتمد على محطة عمل قوية تعمل وفقا لنظام تشغيل يخدم عددا كبيرا من المستخدمين قادرين على القيام بعمليات عديدة في وقت واحد[3].

وبالتالي أصبح في الإمكان الآن الاستغناء عن مراحل التجهيزات السابقة على عملية الطباعة، حيث تتم الطباعة من أجهزة الحاسوب مباشرة إلى ماكينة الطباعة مما يوفر الكثير من الوقت والجهد والمال، ويشتمل نظام النشر الالكتروني على عدد من المكونات الأساسية التي تضم: جهاز كمبيوتر، شاشة العرض المرئي، آلة المسح الضوئي، الطابعة[4]. وتوجد هناك تطبيقات الهاتف الذكي التي تسمح بالطباعة مباشرة.

وينبغي أن نشير إلى المراحل التي مر بها النشر الالكتروني:

---

[1] خير الدين حجار خرفان، مرجع سبق ذكره، ص ص 168-174.

[2] أشرف فهمي خوخة، **الإخراج الصحفي والطباعة**، ط1، دار المعارف الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 139. (بتصرف)

[3] شريف درويش اللبان، **تكنولوجيا النشر الصحفي الاتجاهات الحديثة**، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2007، ص 145. (بتصرف)

[4] أشرف فهمي خوخة، مرجع سبق ذكره، ص 140.

***المرحلة الأولى**: كانت باستخدام الحاسوب لإصدار المنشورات البسيطة والمحدودة النسخ واستخدام ميكانيزمات المعلومات لإخراج الناتج على الورق، وفي هذه المرحلة كان الحاسوب يستعمل بديلا عن الكاتبة ويتفوق عليها من خلال القدرة على تخزين المعلومات على شكل نصوص وجداول وصور فضلا عن معالجة تلك المعلومات واسترجاعها بأقل جهد و بأسرع وقت.

***المرحلة الثانية**: شهدت التحسينات التي أدخلت على عملية النشر فجعلتها تنتج مطبوعات أكثر تكاملا وجودة، مع اتساع استعمالها، وأبرز تطور كان إمكانية الربط بخطوط الاتصالات مباشرة، وهي التي مكنت المستخدم من الحصول على معلومات مطبوعة دون متاعب وهو جالس في مكانه.

**المطلب الثاني: خصائص و سمات تكنولوجيا الاتصال الحديثة:**

على الرغم من أن الوسائل الاتصالية التي أفرزتها التكنولوجيا الراهنة تكاد تشابه في العديد من السمات مع الوسائل التقليدية إلا أن هناك سمات للتكنولوجيا الاتصالية الراهنة بأشكالها المختلفة مما تلقي بظلالها وتفرض من تأثيراتها على وسائل الإعلام.

وأبرز هذه السمات التي تتصف بها التكنولوجيا الاتصالية الحديثة هي:

**1-تقليص الوقت**: فالتكنولوجية جعلت كل الأماكن –إلكترونيا– متجاوزة.

**2-تقليص المكان**: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها سهولة.

**3-اقتسام المهام الفكرية مع الآلة**: نتيجة للتفاعل بين الباحث والنظام.

**النمنمة**: بمعنى آخر، أسرع، أرخص...الخ، وتلك هي وتيرة تطور منتجات تكنولوجية المعلومات.

**4-الذكاء الاصطناعي**: أهم ما يميز تكنولوجية المعلومات هو تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج؛

**5-تكوين شبكات الاتصال**: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجية المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين، وكذا منتجي الآلات، ويسمح بتبادل المعلومات مع باقي النشاطات الأخرى[1].

[1] مراد رايس، **أثر تكنولوجية المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 29.

**6-التفاعلية** (***Interativity***): وتطلق هذه السمة على الدرجة التي يكون فيها للمشاركين تأثير في أدوار الآخرين، وباستطاعتهم تبادلها ويطلق على ممارستهم الممارسة المتبادلة أو التفاعلية وهي تفاعلية بمعنيين هناك سلسلة من الأفعال الاتصالية التي يستطيع الفرد (أ) أن يأخذ فيها موقع الشخص (ب) ويقوم بأفعاله الاتصالية المرسل يستقبل ويرسل في الوقت نفسه وكذلك المستقبل ويطلق على القائمين بالاتصال فقط مشاركين بدلا من مصادر وبذلك تدخل مصطلحات جديدة في عملية الاتصال مثل الممارسة الثنائية، والتبادل، والتحكم والمشاركة ومثال على ذلك التفاعلية في بعض أنظمة النصوص التلفزية[1].

**7-اللاجماهيرية**: وتعني أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو جماعة معينة فقد سمحت الوسائل الجديدة للفرد أن يستقبل عن الجموع من حيث الرسائل التي يتابعها، ومثال ذلك عن محطات البث التلفزي في البلدان المتقدمة التي تقدم متنوعة حسب طلب المشترك ورغباته[2].

**8-اللاتزامنية** (***Asynchronization***): وتعني إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم من المشاركين ولا تتطلب من المشاركين كلهم أن يستخدموا النظام في الوقت نفسه فمثلا في نظم البريد الإلكتروني ترسل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستقبلها في أي وقت دون حاجة لوجود المستقبل الرسالة.

**9-القابلية التحرك أو الحركة** (***Mobilité***): تتجه رسائل الاتصال الجماهيرية في ظل هذه الثورة إلى رسائل صغيرة يمكن نقلها من مكان إلى آخر، وبالشكل الذي يتلاءم وظروف مستهلك هذا العصر الذي يتميز بكثرة التنقل والتحرك، عكس مستهلك العقود الماضية الذي اتسم بالسكون والثبات ومن أمثلة عن هذه الوسائل الجديدة، تلفزيون الجيب، الهاتف النقال، الحاسوب النقال المزود بطابعة إلكترونية[3].

**10-قابلية التحويل** (***Convertibility***): وهي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة وبالعكس وهي في طريقها لتحقيق نظام للترجمة الآلية.

وقد ظهرت مقدماته في نظام المينيتال "*Minitel*" الفرنسي، فالحدود والفوارق أو السمات التي كانت تميز وسائل الاتصال الجماهيرية عن بعضها البعض قد زال بعضها وبعضها الآخر

---

[1] حسن رضا نجار، مرجع سبق ذكره، ص 497.

[2] عبد الباسط محمد عبد الوهاب، **استخدام تكنولوجيا الاتصال في الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني "دراسة تطبيقية ميدانية"**، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص 261-262.

[3] محمد شطاح، **قضايا الإعلام في زمن العولمة بين التكنولوجيا والإيديولوجيا**، دار الهدى، الجزائر، 2006، ص25.

في طريقه إلى الزوال، فالأفلام السينمائية يمكن عرضها في دور السينما، شاشة التلفزيون وعلى أشرطة الفيديو كاسيت وعلى الأسطوانات المدمجة على الرغم من اختلافها في الشكل[1].

**11-قابلية التوصيل والتركيب (*Connectivity*)**: لم تعد شركات صناعة أدوات الاتصال تعمل بمعزل عن بعضها البعض فقد اندمجت أنظمة الاتصال واتحدت الأشكال والوحدات التي تصنعها الشركات المتخصصة في صناعة أدوات الاتصال، ومن الأمثلة الدالة على ذلك: وحدات الهوائي المقعر الذي يمكن تجميعها من موديلات مختلفة الصنع، لكنها تؤدي وضيفتها في مجال استقبال الإشارات التلفزيونية عن أكمل وجه فهناك الهوائي القائم على الوحدات التالية: الصحن من صنع شركة "أيستون" "*Easton*"، والديمو المحلل من صنع شركة "ناكستويف" والرأس من صنع شركة "شارب" "*Sharp*"[2].

**12-الشيوع أو الانتشار (*Ubiquity*)**: ويعني به الانتشار المنهجي لنظام وسائل الاتصال حول العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع، وكل وسيلة تظهر تبدو في البداية على أنها ترف ثم تتحول إلى ضرورة تلمح ذلك في التلفون والفاكسميلي وجهاز الفيديو وبعده التلفاز عالي الوضوح والتلفاز الرقمي والتلفاز ذو الشاشة البلازمية والسينما المنزلية وكلما زاد عدد الأجهزة المستخدمة زادت قيمة النظام للأطراف المعنية كلها، وفي رأي (ألفن تولفر) أن من المصلحة القوية للأثرياء هنا أن يجدوا طرائق لتوسيع النظام الجديد ليشمل -لا يقصي- من هم أقل رثاء حيث يدعمون بطريقة غير مباشرة الخدمة المقدمة لغير القادرين على تكاليفها[3].

**13-الكونية (*Globalization*)**: البيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال هي بيئة عالمية دولية حتى تستطيع المعلومات أن تتبع المسارات المعقدة تعتقد المسالك التي يتدفق عليها رأس المال إلكترونيا[4].

عبر الحدود الدولية جيئة وذهابا من أقصى مكان من الأرض إلى أدناه في أجزاء على الألف من الثانية، إلى جانب تتبعها مسار الأحداث الدولية في أي مكان من العالم[5].

---

[1] محمود علم الدين، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة**، دار الرحاب، القاهرة، 2005، ص177.

[2] عبد الباسط محمد عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 262-263.

[3] محمود علم الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 179-180.

[4] محمد شطاح، مرجع سبق ذكره، ص25.

[5] سعيد الغريب النجار، **تكنولوجيا الصحافة في عصر التقنية الرقمية**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص235.

**المطلب الثالث: وظائف تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في حياة الفرد**

أهم وظائف تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في حياة الفرد هي كالتالي:

**1**-وظيفة التوثيق: لعبت تكنولوجيا الاتصال ممثلة بالحاسوب والأقراص المضغوطة وآلات التصوير الرقمية دورا كبيرا في توثيق الإنتاج الفكري في مجال الاتصال والإعلام وذلك بتناول البحوث والدراسات الأكاديمية والتطبيقية والعلمية والمعلومات المتخصصة في فروع الإعلام بتناولها لعمليات التجميع، ووضع النظم والأساليب الفنية الكفيلة باسترجاع مضمون هذا الإنتاج وتحليله من خلال فهرسته وتصنيفه، ثم الإعلام عنه ليتحقق الاستخدام الأمثل لهذا الرصيد الفكري.

2-تعمل تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة على تقديم المعلومات (*Information*) المتعددة والمتنوعة التي تتميز بالضخامة بشكل غير مسبوق، ذلك أن الاتصال الرقمي والانفجار المعلوماتي والمعرفي جاء نتاجا للتطور غير المسبوق في تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات الذي استفاد منه الاتصال الرقمي وساهم في تعميم الاستفادة من ثورة المعلومات وانتشارها التي غطت كل المجالات، نتيجة الخصائص التي تميزت بها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وأهمها سعة التخزين.

3-عملت تكنولوجيا الاتصال والإعلام الجديدة على الزيادة في سرعة إعداد الرسائل الإعلامية ومن القدرات العالية من حيث تحويلها إلى أشكال مختلفة (من مطبوعة إلى مرئية ومن مرئية إلى مطبوعة) وفي القدرة على نشرها وتوزيعها وتخطي حاجزي الزمان والمكان.

4-ظهور الحاسب الشخصي والتوسع في استخداماته ويتيح هذا الحاسب قائمة ضخمة من الخدمات والمعلومات سواء للاستخدام الشخصي أو إمكانية الاستفادة من المعلومات التي تقدمها شبكات المعلومات، كما يحتوي الحاسوب الآلي عل كمية كبيرة من المعلومات يمكن استرجاعها بسرعة فائقة مثل برامج النشر المكتبي والصحفي وقواعد البيانات والفاكسميلي والبريد الإلكتروني، كما أصبح أداة ووسيلة اتصال، حيث يمكن للحاسب الآلي عبر خطوط الهاتف الاستعانة بالمعدل (*Modem*) والاتصال ببعضها وهو ما يطلق عليه أنظمة الحاسب الإلكتروني التي تتضمن (النصوص المتلفزة، البريد الإلكتروني، عقد الندوات عن بعد) وتبادل المعلومات والأحداث العلمية بين المراكز والمعاهد العلمية على نطاق عالمي واسع، وأيضا التحكم والاستكشاف وذلك من خلال برامج تسمح للطلاب بإجراء التجارب، وتصميم المواقف وتحليل المتغيرات[1].

[1] محمد الفاتح حمدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

5-بالإضافة إلى ما سبق، يستخدم الحاسب الآلي في التعليم وانتشار الاستراتيجيات الخاصة بتوظيف الحاسب وبرامجه في التعليم واعتماد التعليم عليه خصوصا في التعليم الفردي أو التعليم الذاتي، الذي يقوم على الاعتماد على تصميم وإنتاج البرامج التعليمية ونسخها على الأسطوانات المدمجة (CD) للاستفادة بها في التعليم الفردي والتعلم الذاتي.

6-قدمت تكنولوجيا الاتصال الحديثة ومن خلال الأجيال الجديدة للهاتف والفاكس فرصة المشاركة في الندوات خلال طرح تساؤلات أو مناقشة بعض الموضوعات، كما اتسعت دائرة التعليم المفتوح أو التعليم عن بعد التي بدأت بالجامعات، وتقديم المحاضرات من خلال الانترنت.

7-أدى امتزاج وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية مع تكنولوجيا الحاسب الالكتروني إلى خلق عصر جديد للنشر الالكتروني، حيث يتم طباعة الكلمات على شاشة التلفزيون. أو وسيلة العرض المتصلة بالحاسب الإلكتروني لكي بتسلمه المستفيد في منزله أو مكتبه حيث يقترب مستخدمو النصوص الالكترونية من المعلومات بالكمية والنوعية التي يرغبون بها وفي الأوقات التي تناسبهم.

8-بجانب المواقع الإعلامية المعروفة على شبكة الانترنت، تقوم الآلاف أو مئات الآلاف من المواقع الأخرى التي تقدم الخدمة الإعلامية، حول الوقائع والأحداث التي تتم في بقاع كثيرة من العالم وكتابة التقارير الإخبارية والتعليقات عليها في إطار الخدمة الإعلامية المتكاملة تراها هذه المواقع[1].

[1] محمد الفاتح حمدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

**المبحث الثاني: السرقات العلمية**

**المطلب الأول: أسباب السرقة العلمية:**

إن السرقة العلمية هي واحدة من المشاكل والجرائم التي تعرفها الجامعات العالمية عموما والجامعات الجزائرية على وجه الخصوص، ولعل لجوء الطالب أو الأستاذ أو الباحث إلى السرقة العلمية مردُّه مجموعة من الأسباب يُمكن ذكرها على النحو التالي:

**1-غياب الوازع الأخلاقي**: تقول الأستاذة (Geneviève KOUBI)"السرقة العلمية تتعارض مع علم الأخلاق، أي أن مرتكب جريمة السرقة العلمية طالبا كان أو باحثا أو أستاذاً لا أخلاق له، لأن الأخلاق ببساطة تتنافى مع الجريمة، فمن لا يملك ملكة البحث العلمي ولا يبذل مجهودًا في مجال النشر الأكاديمي ليس له أن يسطو على الإنتاج العلمي لغيره. ولهذا فالسرقة العلمية هي جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية"[1].

**ثانيًا: قِصر الوقت وصعوبة البحث**: من الأسباب المؤدية إلى السرقة العلمية هو الضغط الذي يعيشه الطالب أو الباحث أو الأستاذ لاستكمال بحثه مع ضيق وعدم كفاية الوقت، وكذا التسهيلات التي يوفرها العصر الرقمي...الخ. كما أن لصعوبة البحث دافعٌ أساسي في اتجاه "المنتحِل" إلى السطو على أبحاث غيره ومجهوداتهم الفكرية، لتجاوز تلك الصعوبات والتقدم السريع في إنجاز بحثه أو رسالته.

**ثالثا: عدم إلمام الطالب أو الباحث بالأساليب الصحيحة للبحث العلمي**: أي عدم معرفة الطالب بالطرق والمناهج الصحيحة لإنجاز البحوث العلمية وفقا لقواعد النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية، التي تُجنبه من ارتكاب جريمة السرقة العلمية، ونتيجة جهله بتلك الطرق والمناهج يقع عن غير قصد في فخِّ السرقة العلمية[2].

**رابعًا: السعي نحو الحصول على الترقيات والدرجات العلمية الأعلى**: إن غياب الإرادة في البحث العلمي يُشكِّلُ دافعًا قويًّا نحو ارتكاب جريمة السرقة العلمية، حيث يسعى بعض الطلبة والباحثين والأساتذة إلى القيام بإنجاز المذكرات والبحوث العلمية والمقالات ليس حبًّا في التأليف والقيام بالبحث العلمي، وإنما لكسب المال والحصول على الترقية في الرتبة بالنسبة للأساتذة، أو الحصول على مستوى علمي وشهادة علمية أعلى بالنسبة للطلبة.

**خامسًا: غياب ثقافة العقاب وبروز ثقافة التسامح**: من الأسباب الرئيسية للسرقة العلمية في الجامعات هو التسامح مع مرتكبي هذه الجريمة، وفي بعض الأحيان يكون هذا التسامح منظَّمًا،

[1] ياسين طالب، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] المرجع السابق، ص 88.

حيث يتمتع به بعض "المُنتحلين Les plagiarists" من قِبل سُلطات الجامعة وإدارتها (رئاسة الجامعة، المجالس العلمية، لجان البحث على مستوى الجامعة... إلخ) من خلال توفير حماية قوية لهم من أي محاولات متابعة إدارية أو قانونية.

والحقيقة أن التسامح "المُنظَّم" وسياسة اللاعقاب لا يستفيد منها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والباحثين فقط، وإنما يشمل الطلبة في بعض الأحيان أيضا[1].

**المطلب الثاني: حالات وصفات السرقة العلمية:**

نص القرار الوزاري رقم 933 (2016) الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الحالات التي يُمكن إدراجها ضمن نطاق السرقة العلمية، حيث جاء في المادة الثالثة منه تِعدادٌ لهذه الحالات وهي:

-اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

-اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

-استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

-استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.

-نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أُنجِزَ من قِبل هيئة أو مؤسسة واعتباره عملاً شخصيًّا[2].

-استعمال إنتاج فني معيَّن أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.

- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.

-قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.

-قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يُشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادًا لسمعته العلمية.

[1] ياسين طالب، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] القرار 933، مرجع سبق ذكره، ص 4.

-قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

-استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

-إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قِبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها[1].

**المطلب الثالث: أنواع السرقة العلمية:**

تتعدد وتتنوع أشكال السرقة العلمية وهي كالآتي:

1. **السرقة العلمية الناتجة عن النسخ واللصق:** تكون عند استخدام جملة أو تعبير استخداماً حرفياً، كما ورد في مصدره الأصلي، دون استخدام لعلامات التنصيص، والإشارة للمصدر ودون الاستعانة بالمزدوجتين أو التهميش[2].
2. **السرقة العلمية باستبدال الكلمات:** وهي اقتباس جملة من أحد المصادر وتغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة، ولتجنب ذلك يجب وضعها بين علامتي تنصيص وذكر مصدرها، ولابد أن نشير هنا إلى أن بعض حالات الاقتباس تستدعي إعادة صياغة الكلام المقتَبس، لكن ذلك لا يمنع ذكر المصادر الأصلية المقتبس منها، مع الإشارة إلى تغيير الصياغة.
3. **السرقة العلمية للأسلوب:** المقصود بها إتباع نفس طريقة كتابة المقال الأصلي، جملة بجملة، ومقطعاً بمقطع، فهذه سرقة علمية، مع أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، ولا مع طريقة ترتيبه؛ هي سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في خطة البحث أي في هندسة عمله.
4. **السرقة العلمية باستخدام الاستعارة:** في بعض الأحيان يجد الباحث نفسه مجبر على تقديم توضيحات إضافية، أو تقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية، لذا وجب عليه إحالة مختلف الاستعارات لأصحابها الأصليين. فالاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته.

---

[1] القرار 933، مرجع سبق ذكره، ص 4-5.

[2] جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، **السرقة العلمية، ما هي؟ وكيف أتجنبها؟**، سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، وزارة التعليم العالي، السعودية، 1434هـ، ص ص 18-19.

ويحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاصة به اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين شريطة ذكر مرجعيتها لأصحابها.

5. **السرقة العلمية للأفكار**: يجب ذكر أصحاب الأفكار الحقيقيين في حال الاستعانة بفكرة أبدعها مؤلف أو باحث ما، أو توصيات أو مقترحات قدمها لحل مشكلة ما، يجب نسبتهما له بوضوح. ولا يجب الخلط هنا بين الأفكار والمفاهيم الخاصة، وبين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج الباحث إلى نسبتها لأحد، فتعريف بعض الظواهر على سبيل المثال، لا يحتاج الباحث إلى توثيق وإشارة مرجعية، فهذا يندرج تحت المعارف العامة، لكن إذا استعان الباحث بأفكار جديدة لآخرين في أثناء بحثه عن ثقب طبقة الأوزون مثلاً، أو حل جديد لمعضلة فيزيائية، فإنَّ ذلك يتطلب منه الدقة في نسبتها إلى أصحابها[1].

**الشكل رقم (1): أنواع السرقة العلمية**

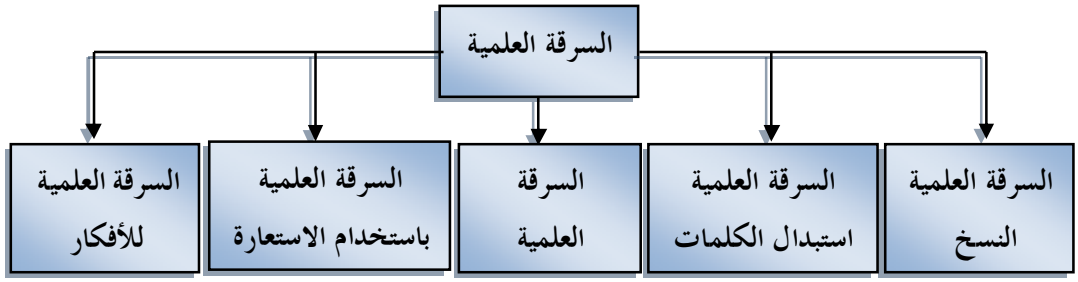


**المصدر**: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السرقة العلمية: ما هي؟، المرجع السابق، ص 3.

كما قسم الدكتور عبد الفتاح خضر السرقة العلمية للأفكار إلى ثلاث أقسام: سرقه شاملة، سرقه علمية، سرقه عن طريق الترجمة.

بحيث تُعد السرقة الشاملة للأفكار من اشدّ واخطر أنواع السرقات الفكرية والتي من خلالها يسطو فيها السارق على أفكار غيره سطوا جلياً صريحاً ومفضوحاً فينقل العبارات كما هي بدون أي تغيير[2]، وتعتبر السرقة الكاملة من أبشع أنواع السرقة العلمية وفيها يسطو الباحث على بحث بأكمله نشره غيره من الباحثين ، وتصل به الجرأة لأن يحذف اسم الباحث الحقيقي يضع اسمه بدلا منه وينسب البحث دون أدني تغيير فيه لنفسه[3].

وللسرقة العلمية عدة أشكال نذكر منها:

– استخدام كلمات، أو نصوص، أو فكر، أو رسوم توضيحية لمؤلف آخر.

---

[1] جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السرقة العلمية، ما هي؟، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[2] هيفاء مشعل الحربي وميساء النشمي الحربي، **برمجيات كشف السرقة العلمية "دراسة وصفيه تحليله"**، قسم المعلومات ومصادر التعلم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، السعودية، 2015، ص 14.

[3] محمود محمد فهمي، **عدم الأمانة في البحوث العلمية**، جامعة طنطا، قسم هندسة الحاسبات والتحكم الآلي، كلية الهندسة، مصر، ب ت، ص 3.

- التقصير في نسب التوثيق للمؤلف الأصلي.
- تلميح مرتكب السرقة العلمية بأنَّه المؤلف.
- التقصير في الحصول على موافقة المؤلف الأصلي.

وتعتبر السرقة العلمية جرماً خطيراً لا يمكن التغاضي عن مرتكبه ولا التضامن أو التعاطف معه ولا التهاون على فعله للأسباب الآتية:

- انتهاك لحقوق الغير ولحقوق الطباعة. ففي حالة عدم موافقة المؤلف الأصلي قد تؤدي إلى أضرار وغرامات ومتابعات قضائية ، وإلى ما هو أسوأ بكثير من ذلك.
- تمنح السارق الحق في التفوق الغير العادل على أقرانه الذين يعتمدون على أنفسهم في إنجاز أعمالهم البحثية الخاصة.
- تمثل انتهاكاً صريحاً لميثاق أخلاقيات المهنة والأمانة العلمية، وسمعة برامج البحث، مراكز البحث، والجامعات، المعاهد وحتى الدول[1].

[1] جامعة الملك سعود، **الاقتباس العلمي، الأنواع، الضوابط والشروط مسودة**، الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، السعودية، ب ت، ص 5.

**المبحث الثالث: أساليب مواجهة السرقة العلمية واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال للحد منها:**

**المطلب الأول: أساليب مواجهة السرقة العلمية وكيفية تجنب الوقوع فيها:**

تختلف آليات وأساليب مواجهة السرقات العلمية ما بين التدابير والإجراءات القانونية التي أقرتها القوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية والقوانين المنظمة للجامعة والبحث العلمي، وكذا الآليات التقنية والتكنولوجية التي تتم بالاعتماد على التقنيات الرقمية، إضافة إلى الجانب الأخلاقي المكرس بموجب العرف الأكاديمي والمواثيق الجامعية والأخلاق المجتمعية المتعارف عليها. وسنتعرف فيما يلي جانبًا من آليات وأساليب مواجهتها كما يلي:

**1- قوانين الملكية الفكرية كوسيلة ردع وحماية قانونية:**

تعتبر السرقات العلمية باختلاف مضامينها وتعدد أساليب ارتكابها من قبيل الأفعال المجرمة قانونًا نظرًا لانتهاكها لحق من حقوق الإنسان الفكرية وملكاته الإبداعية، إلا أن استفحالها وانتشارها بكثرة في السنوات الأخيرة يستدعي من جميع فعاليات الوسط الأكاديمي البحث عن حلول وآليات لحماية الحقوق الفكرية للباحثين وتكريس الممارسات الأكاديمية التي تدعم النزاهة الأكاديمية. ولذلك لجأت العديد من الدول إلى تبني عدة تدابير قانونية، وذلك عن طريق تعديل قوانين الملكية الفكرية لتستوعب جزئية السرقة الفكرية والانتحال. في حين ذهبت دول أخرى إلى استحداث قوانين خاصة بالانتحال أو السرقة الفكرية، وذلك عن طريق ما يعرف "بالدليل الاسترشادي أو الميثاق الأكاديمي"؛ الذي يبين حقول وواجبات ومسؤوليات كل منتسبي الوسط الأكاديمي (طلبة، أساتذة، باحثين) ويحدد بدقة كل الممارسات المنافية للبحث العلمي ويبين آليات مواجهتها والعقوبات المقرر لها.

**2- التوعية الأخلاقية كوسيلة حماية استباقية:**

إنّ أساليب مواجهة السرقة العلمية وتجنب الانتحال لم تعد مقتصرة على الإجراءات القانونية والتدابير التقنية فقط، إذ أصبح من الضروري التفكير في كيفية الوقاية منها، فالسرقة العلمية ظاهرة أخلاقية تستدعي التوعية الأخلاقية قبل كل شيء[1]. ولقد أثبتت لتجارب أن لا النصوص القانونية لوحدها ولا التقنيات التكنولوجية لوحدها قادرة على القضاء على هذه الظاهرة خاصة في البيئة الرقمية؛ فالبرمجيات الإلكترونية مثلاً لا يمكنها البحث في المصادر

[1] طه عيساني، **الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية**، أعمال ملتقى تثمين أدبيات البحث العلمي، الملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 29 ديسمبر 2015، ص ص 147.

القديمة التي لم يتم إدراجها على شبكة الأنترنت، كما لا يمكنه البحث في المقالات المحمية بكلمة مرور.

ولقد لجأت العديد من الجامعات اليوم إلى الاعتماد إضافة إلى آليات الحماية القانونية والتقنية على الحماية الاستباقية أو الوقائية؛ وذلك بالتركيز على تلقين الممارسات الأكاديمي الجيدة والتوعية الأخلاقية، وتدريب الطلبة والباحثين على كيفية تجنب السرقة العلمية، وتعريفهم أكثر بأبجديات منهجية البحث العلمي وإلزامهم باحترام الأمانة العلمية[1].

**المطلب الثاني: العقوبات المترتبة عن السرقة العلمية وفقًا للقرار الوزاري رقم 933:**

نصت المادة 35 من القرار نفسه في الفرع الرابع المتضمن للعقوبات حيث اعتبرت كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة الثالثة من القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس والمستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

كما نصت المادة 36 من القرار نفسه على أن كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 03 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث، الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى والمثبتة قانونًا أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم بعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

كما يمكن إدراج السرقة العلمية ضمن حالات المساس بالحقوق المعنوية للمؤلف، وفي هذه الحالة فقد أكدن المادة 25 من الأمر 03-05 المتعلق بحق المؤلف مسمى "حق الأبوة" أنه من بين الحقوق المعنوية المقررة للمؤلف على مصنفه حقه في احترام سلامته والاعتراض على أي تعديل أو تشويه يدخل عليه، خاصةً إذا كان هذا التعديل يضر بمصلحته أو شرفه أو سمعته.

كما نصت المواد من 42 إلى 53 من ذات القانون على الأفعال التي تعتبر من قبيل الأعمال المشروعة في إطار استغلال المصنفات من ذلك الاستنساخ والترجمة والاقتباس والتحوير، واعتبرت أن أي استنساخ أو استغلال للمصنف خارج هذه الحالات يشكل تقليد،

[1] طه عيساني، مرجع سبق ذكره، ص ص 147-148.

ويعاقب صاحبه بالحبس والغرامة المالية طبقًا لما حددته المواد من 151 إلى 153 من ذات القانون.

من بين النصوص التي تطرقت بشكلٍ مباشر لهذه الظاهرة في المنظومة القانونية الجزائرية، القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الدائم، حيث نص صراحةً في المادة 31 على تجريم كل أعمال الغش والانتحال والتزوير في المنشورات والأعمال البحثية ورسائل الدكتوراه وصنفها ضمن قائمة الأخطاء المهنية من الدرجة الرابعة، وهي أخطاء قد ينجر عليه إما التسريح أو التنزيل للرتبة السفلى طبقًا لقانون الوظيفة العمومية[1].

**المطلب الثالث: استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في كشف السرقات العلمية**

بالرغم من أهمية الإجراءات القانونية في مواجهة السرقات العلمية في الوسط الأكاديمي، إلا أن فعاليتها تبدو ضئيلة مقارنة مع حجم ودرجة اتساع هذه الظاهرة التي فتأت تزداد انتشارًا يومًا يوم بشكل يهدد الحقوق الفكرية للأساتذة والباحثين. ولعل السبب في ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى كون أغلب القوانين المعتمدة في مواجهة السرقة العلمية في العديد من الدول لم تتلاءم مع الآليات التكنولوجية المستخدمة في ارتكابها، والتي تعتمد بشكل كبير على شبكة الإنترنت، خاصة وأن الإنترنت معتمدة في أغلب مجالات البحث العلمي.

وتماشيًا مع الاتجاهات الحديثة في مجال البحث العلمي أدركت بعض الدول أنه من غير الممكن مواجهة السرقة العلمية بالطرق القانونية التقليدية فقط، لأن التقنية عادة ما تتجاوز القوانين بأشواط كبيرة. ولذلك لجأت العديد من الجامعات إلى اعتماد التدابير التكنولوجية والتقنية كوسيلة للحد من عمليات السرقات العلمية والانتحال خاصة تلك التي تتم باستخدام شبكة الإنترنت أو بواسطتها، وهذا حتى تكون أساليب مواجهة السرقة العلمية متوافقة مع الأساليب المستخدمة في ارتكابها.

لأن البرمجيات هي في المقام الأول أدوات لمكافحة الانتحال، وليست فقط مجرد غاية لكشف الانتحال، ويمكن أن تشكل في كثيرٍ من الأحيان عامل ردع تمنع الأشخاص من الوقوع في الانتحال، ولذلك فمن المستحسن استعمالها بكثرة في الأوساط الجامعية[2].

وهناك برمجيات متاحة على الانترنت في أغلب الأحيان تكون مجانية أو بمقابل تقوم بتكشيف ومضاهاة النصوص لكشف التعرض للانتحال أو السرقة.

---

[1] سعاد بن جيلالي، **أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية**، عدد 2، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، جوان 2018، ص ص 183-184.

[2] طه عيساني، مرجع سبق ذكره، ص ص 144-146.

**1-أنواع برمجيات كشف السرقات العلمية:**

-**حسب بيئة العمل**: وتشمل على البرمجيات المعتمدة على الويب web-based مثل: (Turnitin)، والبرمجيات المعتمدة على نظم التشغيل والتي يطلق عليها أحيانا تطبيقات الويندوز Application Windows مثل: (EVE2).

-**حسب طريقة أو أسلوب كشف الانتحال**: وتشمل كشف الانتحال اعتمادا على محركات بحث الإنترنت فقط، والكشف اعتمادا على قواعد بيانات النصوص، والكشف باستخدام الاثنين معا.

-**حسب التكلفة**: تشمل البرمجيات التجارية، والبرمجيات المجانية، والبرمجيات مفتوحة المصدر.

-**حسب نوع الملفات التي يدعمها**: تشمل البرمجيات التي تتعامل مع ملفات النصوص بكل أشكالها Txt, Doc, Pdf, Rtf إلى آخره. وبرمجيات تدعم أشكال معينة من الملفات النصية، وبرمجيات تتعامل مع وسائط.

**2-وظائف برمجيات كشف السرقات العلمية:**

-مضاهاة وثيقة بوثيقة أخرى أو بعدة وثائق وبيان أوجه التشابه والاختلاف، ونسبة التشابه بينهما[1].

-إمكانية التكامل مع نظم إدارة المحتوى CMS، ونظم إدارة التعلم LMS.

-المساعدة في إجراءات تصويبات على ملف الوثيقة التي يتم فحصها.

-طباعة التقارير، مع إمكانية حفظها في صيغة ملفات نصية.

-اختزان تقارير فحص الوثائق بحساب المستخدم.

-مشاركة التقارير مع أفراد آخرين مسجلين ولهم حسابات على نفس البرنامج.

-إرسال إشعارات أو تنبيهات بالبريد الإلكتروني لإعلام المستخدم بانتهاء عملية الفحص وصدور التقرير.

-التعامل مع الوثائق بأكثر من لغة.

-التعامل مع أشكال متعددة من أشكال ملفات الوثائق Pdf, Doc, Docx, Html, Txt, Rtf.

-تنوع أساليب إرسال نص الوثيقة للبرنامج (بريد الكتروني، قص ولصق، تحميل صاعد لملف)[2].

[1] هيفاء مشعل الحربي وميساء النشمي الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] المرجع السابق، ص 18.

**3-برمجيات كشف الانتحال:**

برمجيات كشف الانتحال في معظمها عبارة عن نظم لمضاهاة النصوص تعتمد على قواعد بيانات بالمصدر ومن ثم يمكن القول أنها تعاني من نقطتي ضعف أساسيتين وهما:

-**الأولى**: إن إدخال بعض التعديلات على صياغة عبارات وجمل وإعادة ترتيبها من شانه أن يؤدي إلى عدم دقة عملية المضاهاة وبالتالي إخفاق البرنامج في الكشف عن الانتحال.

-**الثانية**: نتيجة اعتماد تلك البرمجيات على مضاهاة النص بالمصادر الموجودة بقواعد بياناتها لهو دليل على استحالة رصد واقعة انتحال بمضاهاة نص ثم انتحاله من مصدر غير موجود في قاعدة بيانات النظام.

**4-طرق كشف الانتحال:**

-أولهما تعتمد على البحث عن النصوص باستخدام محركات البحث لبيان مدى مطابقتها للنص المنقولة منها.

-والثانية تعتمد على استخدام برمجيات مخصصة لكشف السرقات العلمية[1].

الكشف عن الانتحال يمكن أن تكون إما: كشف يدوي أو الكشف التلقائي.

-دليل الكشف: يتم يدويا عن طريق الإنسان ولكنها ليست فعاله لوجود عدد كبير من الوثائق.

-الكشف التلقائي هناك العديد من البرامج والأدوات المستخدمة في الكشف التلقائي للانتحال[2].

**5-كشف الانتحال ومحركات البحث:**

قد يشوب عملية كشف الانتحال اعتماداً على محركات البحث بعض القصور ذلك لأنه ليس كل ما ينشر على شبكة الانترنت يتم تكشيفة من جانب محركات البحث، فقد ذكر "بيرجمان" أن حجم محتوى الويب الخفي (غير المرئي) أكثر من 500 مرة من محتوى الويب وأنه يشتمل على 7500 تيرا بايت من المعلومات مقارنة بـــ 19 تيرا بايت من المعلومات في الويب، ويتضمن أيضا حوالي 550 بليون وثيقة منفردة بالمقارنة بواحد بليون في الويب. حيث أن تكشيف المعلومات المختزنة في قواعد البيانات من أكثر المشكلات الفنية لمحركات البحث والتي تتزايد أعدادها نظرا لما تتمتع به قواعد البيانات من مرونة، تلك القواعد التي تحتوي على معلومات قيمة نشرت على الويب بواسطة الجامعات، أو المكتبات، أو المؤسسات الحكومية، أو التجارية الخ. إلا أنه لا يمكن الولوج إليها من جانب محركات البحث بسبب قيود التأمين المفروضة عليها. وعلى العكس من هذا الرأي نجد في حوار أجرته إذاعة "دويتشة فيله"

[1] هيفاء مشعل الحربي وميساء النشمي الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

[2] المرجع السابق، ص 19.

الألمانية مع أستاذة المعلوماتية "ديبورا ف. فُلف" حول كفاءة برمجيات كشف الانتحال مقارنة بمحركات بحث مثل جوجل، ذكرت "ديبورا" أن محركات البحث التقليدية مثل محرك البحث جوجل تغني عن مثل هذه البرمجيات[1].

**الخطوات التطبيقية لاستخدام محرك البحث جوجل للكشف عن السرقات الفكرية:**

-يتم تحديد العبارة التي سيتم البحث عنها، ثم وضعها في مربع البحث للبحث عنها.

**الشكل رقم (2): طريقة بحث عن العبارات المنقولة**

**المصدر**: من إعداد الباحث.

-ظهور النتائج التي وردت فيها العبارة.

**الشكل رقم (3): النتائج التي وردت فيها العبارة**

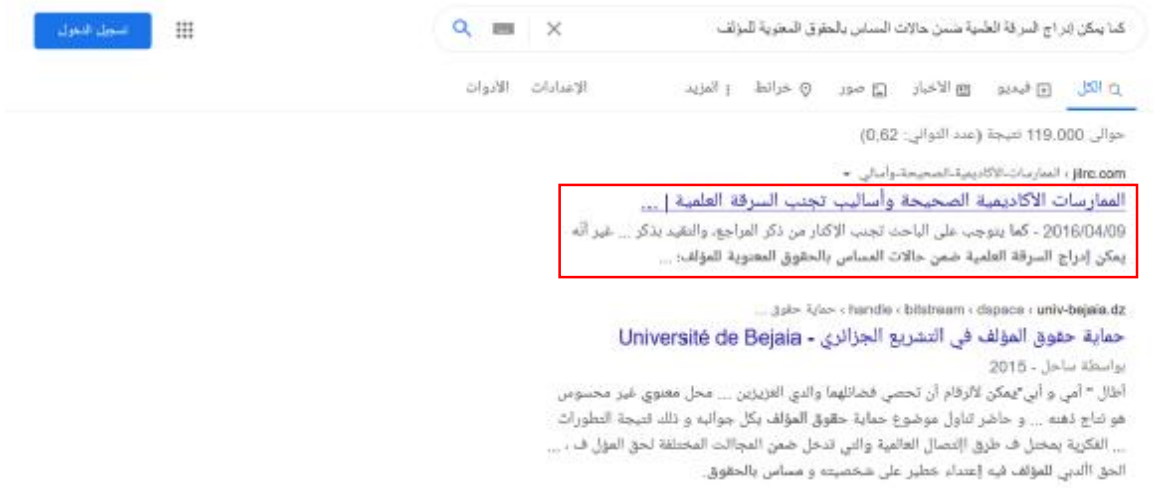


**المصدر**: من إعداد الباحث.

[1] هيفاء مشعل الحربي وميساء النشمي الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

**6-برامج كشف السرقات العلمية العربية:**

**أ-برنامج Aplag:**

هو اختصار لـــ Arabic Plagiarism ويعتبر احد برمجيات كشف انتحال النصوص عربيه المنشأ صدر بقسم علوم الحاسب بجامعة الملك سعود عام 2011.

**ب-نظام قارنت QARNET:**

قارنت نظام حاسوبي متقدم يساعد المعلمين والباحثين والكتاب والجهات التعليمية من خلال تحديد أصالة محتوى الإنتاج الفكري المكتوب وكشف غير الأصلي والسماح لهم بتجنب بعض الأخطاء التي هي عادة تقع عندما يقدموا أعمالهم[1].

وهناك عدة برامج ومواقع إلكترونية أخرى تستخدم للكشف عن السرقات العلمية، غير أنها لا تدعم اللغة العربية مثل: Plagiarism Detector، PlagiarismChcker.com، plagium، Plagiarisma.Net، Turnitin، Ferret Copy Detection Software...الخ.

[1] هيفاء مشعل الحربي وميساء النشمي الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

**خلاصة:**

مع التطور التكنولوجي أصبحت البيئة الرقمية من أهم المصادر التي يلجأ إليها الطلبة والأساتذة في بحوثهم الأكاديمية لإنجاز رسائلهم وأطروحاتهم الجامعية، وذلك لعدم وجود رقابة أو برامج تكشف كل ما خولت له نفسه استغلال معلومات من المواقع الإلكترونية سواءً عن قصد أو بدون قصد حتى وإن وجدت فهي قليلة جدا بما هو موجود من عدد البحوث. حيث أنها تعد مشكلة أخلاقية تتنافى مع أخلاقيات البحث العلمي الذي يتميز بالنزاهة والأمانة العلمية، ومشكلة قانونية يحاسب عليها القانون كأنها جريمة.

# الفصل الثالث

## الجانب التطبيقي للدراسة

**تمهيد**

**1-عرض وتحليل بيانات استمارة الاستبيان**

**2-عرض ومناقشة النتائج على ضوء التساؤلات**

**3-النتائج العامة للدراسة**

**تمهيد:**

يعد هذا الفصل بمثابة فصل تطبيقي ومن المتعارف عليه أن جل الدراسات الميدانية تسعى دائما إلى إيجاد تفسير وتحليل المعلومات المجمعة كميا، والغرض منها نسج وتعزيز الأفكار المعروضة في الدراسات السابقة والقسم النظري للدراسة وكذا الإجابة عن التساؤلات المطروحة والإشكالية العامة للدراسة، وهذا ما نسعى إليه في هذا الفصل بعد تفريغ بيانات استمارة الاستبيان التي قسمت إلى أربعة محاور تحوي كل منها أسئلة أجاب عليها المبحوثين لتعبر عن استجاباتهم لاستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية، واستخلاصا لهذه الدراسة يكون عرض موجز لأهم النتائج المتحصل عليها وهي تعد أحد نتائج الدراسة العامة.

## 1- عرض وتحليل بيانات استمارة الاستبيان:

### المحور الأول: البيانات الشخصية

**الجدول رقم (01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ذكر | 90 | %50 |
| أنثى | 90 | %50 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة حول توزيعهم حسب متغير الجنس كانت نسبة الذكور والإناث متكافئة بنسبة 50% لكل فئة منهما.

ويرجع سبب ذلك لأن اختيارنا لمفردات البحث كان بطريقة الحصص المتساوية، من أجل منح إمكانية الظهور المتساوي لكلا الجنسين، نظرا لتعذر الحصول على العدد الإحصائي الإجمالي والنسب الحقيقية للطلبة والطالبات في الجامعة.

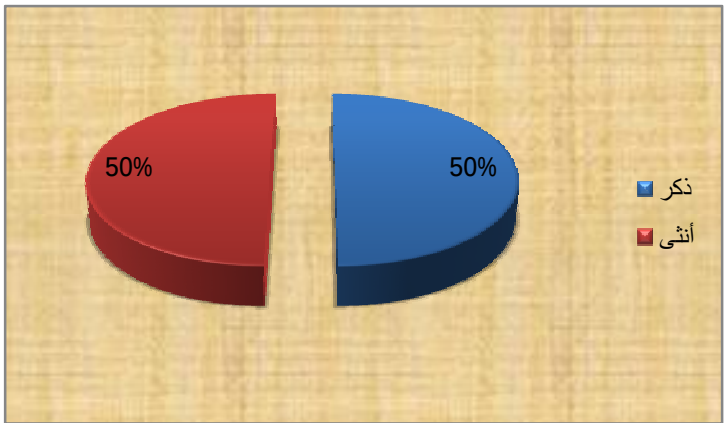


**الشكل رقم (04)**: يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

**الجدول رقم (02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن**

| السن | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| من 18 إلى 21 سنة | 33 | %18.3 |
| من 22 إلى 25 سنة | 81 | %45 |
| أكثر من 25 سنة | 66 | %36.7 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أنا إجابات أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية أن الأكثر منها كانت للفئة [من 22 إلى 25 سنة] والتي تأخذ النسبة الأعلى بنسبة 45%، ثم تليها فئة [أكثر من 25 سنة] بنسبة 36.7%، وفي الأخير الفئة العمرية [من 18 إلى 21 سنة] بنسبة 18.3%.

ويفسر ذلك بأن الفئة العمرية الأكثر حضورا هي [من 22 إلى 25 سنة] وهذا يتوافق مع السن الطبيعي لطلبة الماستر باعتبارهم الفئة الغالبة على هذه العينة، ثم هناك طلبة الدكتوراه وكذا الليسانس من لم يحالفهم الحظ بالتحصل على شهادة البكالوريا في السنين الأولى إلا بعد عدة محاولات، وتبقى الفئة الأقل حضورا هي [من 18 إلى 21 سنة] للطلبة من طور الليسانس فهم حديثي التواجد في الجامعة ولم يقوموا بعد بإعداد مذكرة تخرج هذا إن وجدت ستكون في السنة الثالثة.

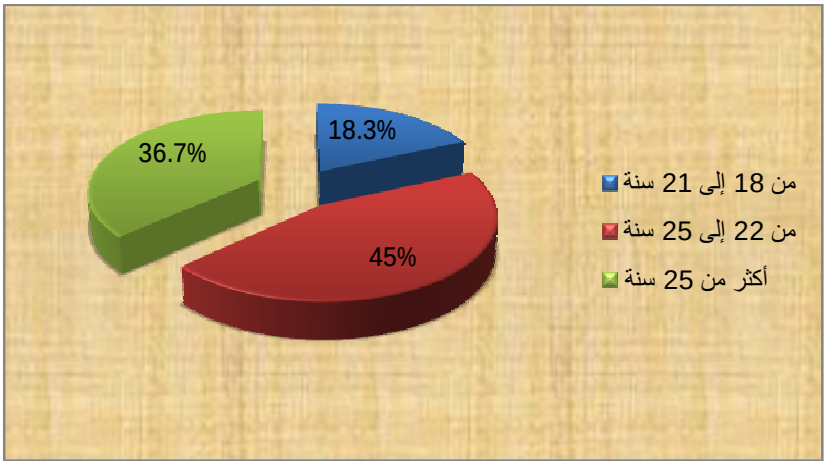


**الشكل رقم (05):** يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

**الجدول رقم (03): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي**

| المستوى التعليمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ليسانس | 66 | %36.7 |
| ماستر | 103 | %57.2 |
| دكتوراه | 11 | %6.1 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي أن الأكثر حضورا من مفردات العينة هو مستوى طور الماستر بنسبة قدرت بـــ 57.2%، ثم يليها طور الليسانس بنسبة قدرت بـــ 36.7%، وفي الأخير نسبة ضئيلة من طور الدكتوراه بنسبة قدرت بـــ 6.1%.

ويمكن تفسير ذلك بأن طلبة الماستر هم الأكثر حضورا بسبب أنه سبق لهم وأن قاموا ببحث علمي وإعداد مذكرة لنيل شهادة الليسانس مما يعني أخذ تجربة في السياق، ثم لطلبة الليسانس الذين هم بصدد إعداد مذكرة وبحث علمي لنهاية الطور، أما فيما يخص طلبة الدكتوراه فهم ليسوا بكثيرين لأن كل التخصصات يكون ضمنها ثلاث طلبة على الأكثر كل سنة مع أنهم لا يتلقون التكوين داخل الجامعة مما ولد صعوبة الوصول إليهم، وحتى إن وصلت إليهم لا يكون إلا عن طريق الخبرة والمعرفة الشخصية.

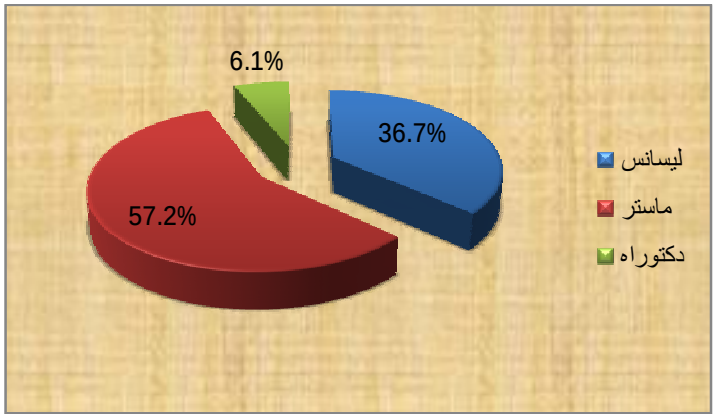


**الشكل رقم (06)**: يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

**الجدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الكلية**

| الكلية/ المعهد | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الآداب واللغات | 20 | %11.11 |
| العلوم الإنسانية والاجتماعية | 20 | %11.11 |
| الحقوق والعلوم السياسية | 20 | %11.11 |
| معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية | 20 | %11.11 |
| العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير | 20 | %11.11 |
| التكنولوجيا | 20 | %11.11 |
| رياضيات وإعلام آلي | 20 | %11.11 |
| العلوم | 20 | %11.11 |
| معهد تسيير التقنيات الحضرية | 20 | %11.11 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن توزيع أفراد العينة حسب متغير الكلية كان متساويا في كل الكليات أي 20 مفردة لكل كلية (10 ذكور و10 إناث)، وهذا ما نسبته قدرت بـ 11.11% لكل كلية.

وهذا راجع للاعتماد على العينة القصدية ذات الحصص المتساوية، لتعذر الحصول على القوائم المضبوطة لعدد الطلبة بكل كلية، وحتى يكون هناك تمثيل متساوي لكل كلية بغض النظر عن العدد الحقيقي لطلبتها وما يمثله هذا العدد بالنسبة للعدد الإجمالي لطلبة الجامعة، بالإضافة إلى معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية الذي لا يوجد به إناث بشكل كبير، الأمر الذي أدى بنا إلى اختيار 10 مفردات فقط.

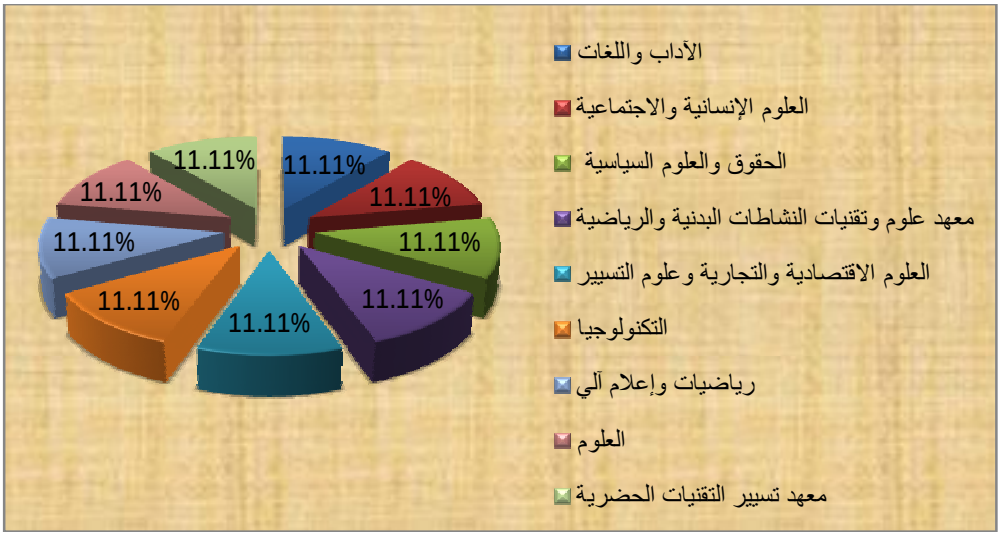


**الشكل رقم (07)**: يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الكلية

**الجدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الشعبة**

| الشعبة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| علمي/ تقني | 107 | %59.4 |
| أدبي | 73 | %40.6 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة حول متغير الشعبة أن أعلى نسبة كانت من نصيب التخصص العلمي والتقني وذلك بنسبة قدرت بـــ 59.4%، أما فيما يخص التخصص الأدبي فكان بنسبة قدرت بـــ 40.6%.

ويمكن تفسير ذلك بأنه يوجد بالجامعة بها تسع كليات خمس منها ذات تخصص علمي وتقني، وأربع أخرى هي ذات تخصص أدبي، حيث أننا نجد الفئة الغالبة هي الشعب العلمية لأنها الأكثر حضورا، وذلك لأن أغلب التخصصات الأدبية بها طلبة علميين أو تقنيين لرغبتهم في الدراسة بأحد التخصصات الأدبية وكذا العلوم الإنسانية والاجتماعية أو اللغات الأجنبية، أما التخصص الأدبي نجد أنه في معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية يقبل الطلبة ذوي التخصص الأدبي كطلبة مسجلين ضمن أقسامه.

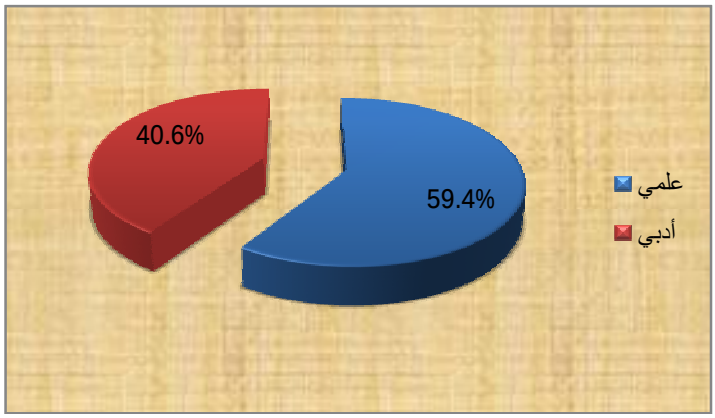


**الشكل رقم (08)**: يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

**المحور الثاني: أنماط استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البحث العلمي ومجالاته**

**الجدول رقم (06): يوضح مدى قدرة الطالب الجامعي على التحكم في استخدام الحاسوب وشبكة الإنترنت**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| جيدة | 71 | %39.4 |
| متوسطة | 96 | %53.3 |
| ضعيفة | 13 | %7.2 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه مدى قدرة الطالب الجامعي على التحكم في استخدام الحاسوب وشبكة الإنترنت والتي كانت متوسطة بالدرجة الأولى بنسبة قدرت بـــ 53.3%، تليها قدرة استخدام جيدة بنسبة تقدر بـــ 39.4%، وفي الأخير قدرة استخدام ضعيفة بنسبة ضئيلة قدرت بـــ 7.2%.

ويمكن تفسير ذلك بأن أغلب الطلبة تتوفر لديهم أجهزة الحاسوب وشبكة الإنترنت، بالإضافة إلى أن طبيعة التخصص سواء كانت من فئة الشعب العلمية والتقنية التي تعتمد بشكل كبير على جهاز الحاسوب في جل الأعمال والبحوث اليومية، وهناك كذلك من يحسنون استعمال الحاسوب والإنترنت بدرجة متوسطة لاعتمادهم عليه في بعض الأحيان باستخدام الحاسوب المحمول أو في مقاهي الإنترنت الأمر الذي مكنهم من ممارسة ومعرفة أبجديات الاستخدام المتوسطة.

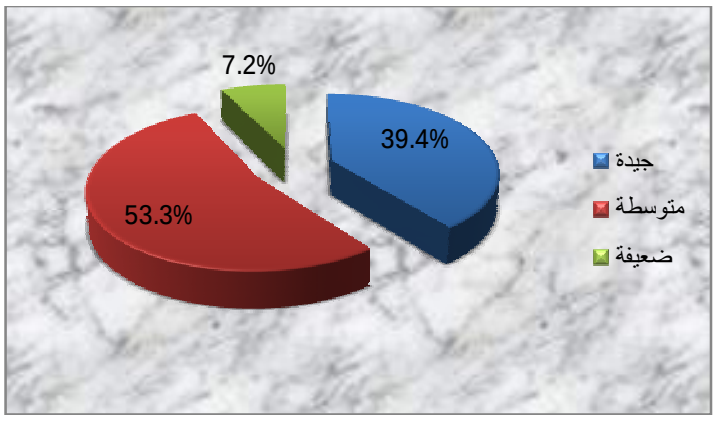


**الشكل رقم (09)**: يمثل مدى قدرة الطالب الجامعي على التحكم في استخدام الحاسوب وشبكة الإنترنت

**الجدول رقم (07): يوضح ترتيب الوسائل الأكثر استخدما للتصفح من طرف الطلبة الجامعيين**

| الإجابة | التكرارات | النسبة |
|---|---|---|
| الحاسوب المكتبي | 135 | %33.09 |
| الحاسوب المحمول | 106 | %25.98 |
| الهاتف الذكي | 167 | %40.93 |
| المجموع | 408 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة حسب ترتيب الوسيلة الأكثر استخدما للتصفح من طرف الطلبة الجامعيين كانت للهاتف النقال بالمرتبة الأولى بنسبة قدرت بـــ 40.93%، تليها المرتبة الثانية لوسيلة الحاسوب المكتبي بنسبة قدرها 33.09%، وفي المرتبة الثالثة كانت للحاسوب المحمول بنسبة قدرت بـــ 25.98%.

ويرجع ذلك إلى توفر الهاتف الذكي لمعظم الطلبة وسهولة استخدامه، بالإضافة إلى توفر الحواسيب بالمنازل والحاسوب المحمول في قاعات المكتبة والأحياء الجامعية، وهذا ما يتوافق مع نتائج دراسة "رشدي العطري وآخرون" التي تقول: "أن غالبية الطلبة يميلون أكثر للاعتماد على أجهزتهم خاصة في استخداماتهم للإنترنت من هواتف ذكية أو حواسيب محمولة"[1]، وهذا ما تثبته كذلك نظرية انتشار المستحدثات "كلما توافر للمستحدث إمكانية التجريب، ولو كان على مستوى محدود، كانت إمكانية تبنيه من الأفراد أكبر، وخاصة إذا أثبتت التجربة إمكانية تبنيه"[2].

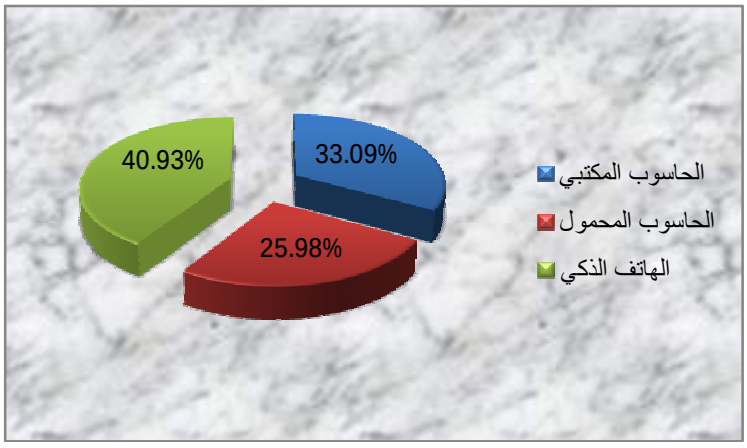


**الشكل رقم (10):** يمثل ترتيب الوسائل الأكثر استخدما للتصفح من طرف الطلبة الجامعيين

[1] رشدي العطراوي، نور الدين زغدودي، بلال عطاب، **الأنترنيت والانتحال العلمي لدى طلبة الماستر "بجامعة 8 ماي 54 قالمة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر: بجامعة 8 ماي 54 قالمة، الجزائر، 2016-2017، ص 69.

[2] محمد لطف علي الحميري، مرجع سبق ذكره، ص 86.

**الجدول رقم (08): يوضح ترتيب أماكن استخدم الحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي**

| الإجابة | التكرارات | النسبة |
|---|---|---|
| الجامعة | 102 | %34.2 |
| المنزل | 153 | %51.3 |
| مقهى الإنترنت | 36 | %12.1 |
| أخرى | 7 | %2.3 |
| المجموع | 408 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة حول ترتيب أماكن استخدم الحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي من طرف الطالب الجامعي كانت المرتبة الأولى للاستخدام في المنزل بنسبة قدرها 51.3%، ثم المرتبة الثانية فكانت في الجامعة بنسبة قدرها 34.2%، وفي المرتبة الثالثة مقاهي الإنترنت بنسبة مقدرة بـــ 12.1%، ثم أماكن أخرى ذكرت بنسبة قدرها 2.3% تمثلت في أماكن العمل والمكتبة.

ويرجع سبب ذلك إلى لتوفر أجهزة الحاسوب وشبكة الإنترنت في المنازل وذلك بإدخال خط الهاتف الأرضي وتركيب شبكة الإنترنت أو استخدام مودام 4G اللاسلكي لاتصالات الجزائر أو أحد متعاملي الهاتف النقال، أو شحن رصيد الهاتف المحمول الذي يمكن من الاتصال بشبكة الإنترنت وتوفر خدمة الإنترنت (3G/4G)، وهذا ما تم ملاحظته من خلال شبكة الملاحظة، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة "بدر الدين بلمولاي" الذي يقول أنه: "هناك زيادة في عدد الأسر المشتركة بشبكة الإنترنت في المنازل"[1]، أما فيما يخص الاستخدام في الجامعة فإن الطلبة يلتقون في مكتبة الجامعة أو في الأحياء الجامعية، أما من يستخدم في مقاهي الإنترنت فهو راجع لعدم وجود أو توفر جهاز الحاسوب، أما مكان العمل نظرا لعدم وجود وقت للقيام بالبحث في المنزل أو الجامعة فإنه يقوم بالاقتطاع من وقت عمله أو استغلال وقت الفراغ.

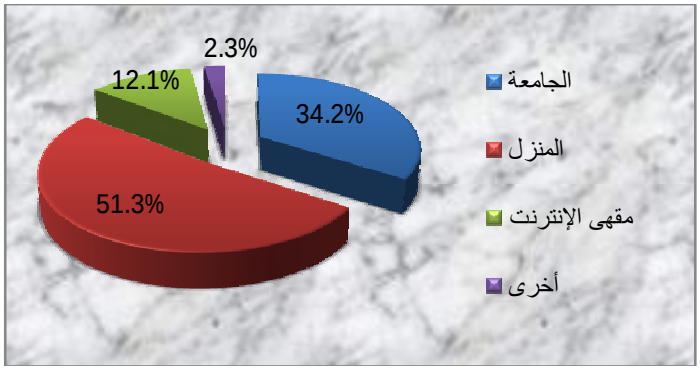


**الشكل رقم (11)**: يمثل ترتيب أماكن استخدم الحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي

[1] بدر الدين بلمولاي، مرجع سبق ذكره، ص 172.

**الجدول رقم (09): يوضح المجالات الأكثر استخداما للحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| إعداد البحوث | 52 | %28.9 |
| تحميل الكتب والملفات | 58 | %32.2 |
| التواصل مع الآخرين | 37 | %20.6 |
| الاطلاع على كل ما هو جديد ونشر المعلومات | 33 | %18.3 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة حول المجالات الأكثر استخداما للحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي كان بالدرجة الأولى لتحميل الكتب والملفات بنسبة قدرها 32.2%، يليها إعداد البحوث بنسبة قدرها 28.9%، ثم يليها التواصل مع الآخرين بنسبة قدرها 20.6%، وفي الأخير الاطلاع على كل ما هو جديد ونشر المعلومات بنسبة قدرها 18.3%.

ويمكن تفسير ذلك بأن الطلبة الذين يستخدمون أجهزة الحاسوب والإنترنت لإشباع حاجاتهم العلمية من تحميل للكتب والملفات بمختلف أنواعها ومواكبة التطور والحصول على كل ما هو جديد، والقيام بإعداد البحوث اليومية أو نهاية التدرج، وبتوفر الهاتف الذكي وشبكة الإنترنت به يمكن من التواصل مع الآخرين وكذا الاطلاع على كل ما هو جديد ونشر المعلومات عبر حسابات مواقع التواصل الاجتماعي وذلك لسد أوقات الفراغ والترويح عن النفس وأخذ قسط من الراحة وبعض الأفكار الجديدة والتثقيف، ولأن الطالب مجبر على الحضور والذهاب إلى المكتبة فإن وسيلة الهاتف ساهمت في تواصله مع الآخرين بشكل كبير ونشره لكل ما هو مفيد حول الدراسة. وهذا ما يوافق دراسة "بدر الدين بلمولاي": «وهذا لأن هذه الوسيلة في الحقيقة لا تستخدم إلا في أغراض معينة أي حسب الظروف، وخصوصا في جانب الاتصالات الذي هو الغرض الأسمى من تبني واستعمال هذه الوسيلة»[1].

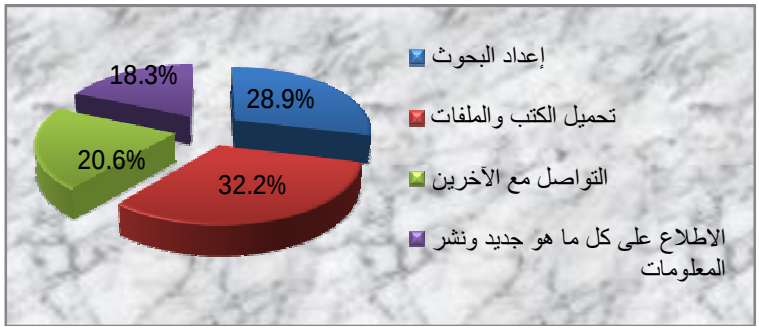


**الشكل رقم (12)**: يمثل المجالات الأكثر استخداما للحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي

[1] بدر الدين بلمولاي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

**الجدول رقم (10): يوضح هل طبيعة التخصص تفرض عليك استخدام شبكة الانترنت**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 165 | %91.7 |
| لا | 15 | %8.3 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه ما إذا كانت طبيعة التخصص تفرض على الطالب الجامعي استخدام شبكة الانترنت فكانت أغلب إجابات المبحوثين من الطلبة بالموافقة على أن طبيعة التخصص تفرض عليك استخدام شبكة الإنترنت بنسبة 91.7%، أما من ينفون ذلك فكانت بنسبة 8.3%.

ويرجع سبب ذلك إلى حسب أراء المبحوثين إلى أن الفئة الموافقة على أن التخصص العلمي يفرض استخدام شبكة الإنترنت كل حسب حاجته فيرجعوها إلى الاطلاع والبحث عن المعلومات وتحميل الكتب لعدم توفر بعض المراجع وغلاء ثمنها، وكذلك لأنها متعددة وليس لها حدود، بالإضافة إلى مرونة وسهولة الاستخدام وسرعة الوصول إلى المعلومات المطلوبة، ومتابعة آخر الدراسات والبحوث، المناقشة والتشاور مع مختلف الفاعلين، وهذا ما ورد في نظرية الاستخدامات والإشباعات في تحقيق الحاجات معرفية «وهي اكتساب المعلومات، المعرفة، والفهم»[1]، أما من يصرحون بأن التخصص لا يفرض عليهم استخدامها فيرجعون ذلك إلى لأن هناك مصادر أخرى منها توفر الكتب بالمكتبة الجامعية، ولأن كل المعلومات موجودة في الكتب، فيما يصرح البعض إلى أنهم يستخدمون مصادر خاصة أو يشترون الكتب.

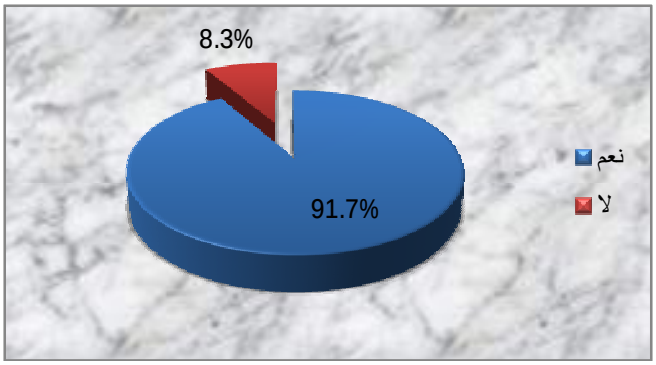


**الشكل رقم (13)**: يمثل هل طبيعة التخصص تفرض عليك استخدام شبكة الانترنت

[1] رضا عبد الواجد أمين، الصحافة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

**الجدول رقم (11): يوضح المصادر التي يفضلها الطالب الجامعي ويعتمد عليها أكثر**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| مصادر مطبوعة | 46 | %25.6 |
| مصادر إلكترونية | 52 | %28.9 |
| معا | 82 | %45.6 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المصادر التي يفضلها الطالب الجامعي ويعتمد عليها أكثر أثناء قيامه بالبحث العلمي كانت بالدرجة الأولى لكلا المصدرين المطبوعة والإلكترونية معا بنسبة قدرت بـــ 45.6%، ثم في المرتبة الثانية للمصادر الإلكترونية بنسبة قدرها 28.9%، وفي الأخير المصادر المطبوعة بنسبة قدرت بـــ 25.6%.

ويمكن تفسير سبب ذلك بأن المبحوثين يستعلمون المصدرين معا للاستفادة بشكل أكبر والحصول على معلومات أكثر، واستغلال الوقت وتنويعها، ولتدعيم النقائص من كل مصدر، أما من يستخدمون المراجع الإلكترونية فيرجعون سبب ذلك إلى سهولة وسريعة الوصول والاستعمال وغير مكلفة، بالإضافة لربح الوقت والجهد، وتبني كل ما هو مستحدث وهذا ما تثبته نظرية انتشار المبكرات «اتجهت الدراسات الإعلامية إلى تناول هذه الوسائل كمستحدثات، مثل الحاسبات الشخصية، والمؤتمرات عن بعد، والتلفزيون الكابلي التفاعلي، وأنظمة نقل الرسائل الإلكترونية، والإنترنت»[1]، أما من يستخدمون المراجع المطبوعة فيرجع ذلك إلى اعتبار أن المصادر المطبوعة معلوماتها صادقة وموثوقة أكثر وأسهل في الاستعمال والقراءة فيها مريحة، بالإضافة إلى لتفادي الإشهارات المزعجة عبر شبكة الانترنت، وسهولة التصفح، وهذا ما أثبتته الملاحظة العلمية.

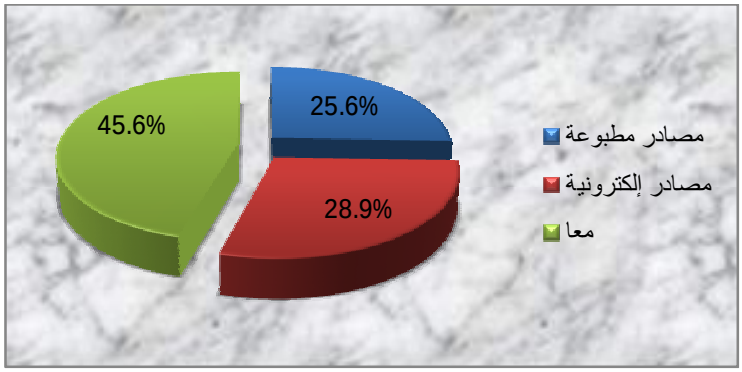


**الشكل رقم (14)**: يمثل المصادر التي يفضلها الطالب الجامعي ويعتمد عليها أكثر

[1] محمد لطف علي الحميري، مرجع سبق ذكره، ص 106.

**الجدول رقم (12): يوضح المصادر المطبوعة التي يطلع عليها الطالب الجامعي أكثر**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| كتب في التخصص | 119 | %66.1 |
| كتب الثقافة والفكر | 29 | %16.1 |
| كتب علمية | 27 | %15 |
| أخرى | 5 | %2.8 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه من بين المصادر المطبوعة التي يطلع عليها الطالب الجامعي أكثر كانت من نصيب الكتب في التخصص بنسبة قدرت بـــ 66.1%، ثم تليها كتب الثقافة والفكر بنسبة قدرها 16.1%، ثم يأتي بعدها الكتب العلمية بنسبة مقدرة بـــ 15%، ثم في الأخير كتب أخرى تمثلت في الروايات الأدبية بنسبة قدرت بـــ 2.8%.

ويمكن تفسير ذلك بأن أغلب الطلبة الذين يستخدمون المصادر المطبوعة كان أكثرها كتب في التخصص لأن أغلب البحوث تكون في ضمنها، مما يؤدي بهم إلى البحث عن معلومات أكثر في ميدان البحث، وباعتبار أن أغلب الأعمال لا ينبغي أن يكون عنوانها خارج عن التخصص إلا في بعض الحالات ويجب أن يحاكيه، أما كتب الثقافة والفكر فهي لزيادة الوعي الثقافي والفكري وتعبئة الرصيد المعرفي بالأفكار والمعلومات المفيدة في الحياة العلمية والمهنية مستقبلا، أما الكتب العلمية فهي في التخصصات العلمية وزيادة رصيد علمي مبني على حقائق ونتائج وتفسيرات علمية يحتاج إليها في تعاملاته وفي حياته اليومية، بالإضافة إلى باقي الطلبة الذين لديهم هواية المطالعة وحب الغوص في غمار الروايات والجانب السردي والقصصي للتسلية والخيال وقضاء أوقات الفراغ بما هو مفيد.

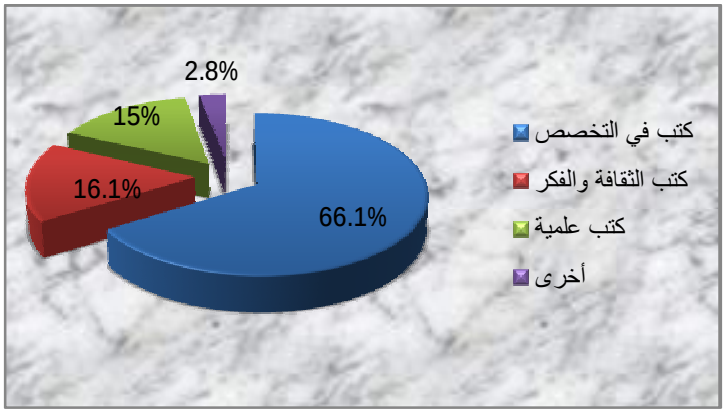


**الشكل رقم (15)**: يمثل المصادر المطبوعة التي يطلع عليها الطالب الجامعي أكثر

**الجدول رقم (13): يوضح المصادر الإلكترونية التي يعتمد عليها الطالب الجامعي أكثر في البحث العلمي**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| كتب ورسائل بصيغة PDF | 118 | %65.6 |
| مواقع الإنترنت والمدونات | 23 | %12.8 |
| معا | 39 | %21.7 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المصادر الإلكترونية التي يعتمد عليها الطالب الجامعي أكثر في البحث العلمي كانت القيمة الأكبر من نصيب الكتب والرسائل بصيغة PDF بنسبة قدرها 65.6%، ثم تليها الاعتماد على كتب ورسائل بصيغة PDF ومواقع الإنترنت والمدونات معا بنسبة قدرت بـــ 21.7%، ثم في الأخير مواقع الإنترنت والمدونات بنسبة قدرت بـــ 12.8%.

ويمكن تفسير ذلك بأن أفراد العينة الذين يميلون إلى الاعتماد على الكتب والرسائل بصيغة (PDF) بشكل أكبر ثم مواقع الإنترنت والمدونات، لأن الإنترنت وسهولة استخدامها وتوفرها في أغلب الأحيان يمكنان من الحصول على هذه المصادر بكل سهولة، والذي يتيح بدوره الحصول على الكتاب أو الرسالة بنسخة أصلية أو النص المراد استخدامه وكذا مجانيته عكس المطبوع، مع إمكانية الطباعة منه دون عناء وجهد يذكر، وهذا ما تثبته مرحلة تبني المستحدث، «فالفرد قد انتهى إلى قرار بتبني الفكرة المستحدثة بعد أن اقتنع بجدواها وفوائدها»[1].

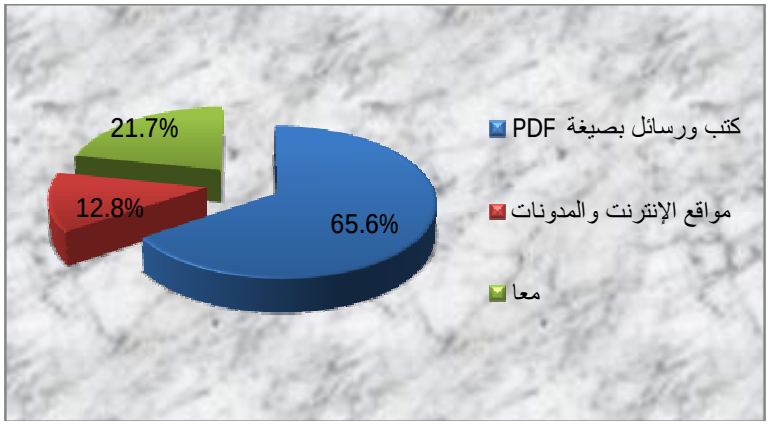


**الشكل رقم (16)**: يمثل المصادر الإلكترونية التي يعتمد عليها الطالب الجامعي أكثر في البحث العلمي

[1] حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 259.

**الجدول رقم (14): يوضح مع من يقوم الطالب ببحث علمي**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| بمفردك | 98 | %54.4 |
| تستعين بالزملاء | 62 | %34.4 |
| تكلف صاحب المكتبة أو مقهى الإنترنت | 20 | %11.2 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة حول مع من يقوم الطالب ببحث علمي كانت بالدرجة الأولى يقوم الطالب بالبحث بمفرده بنسبة قدرها 54.4%، ثم يليها الاستعانة بالزملاء بنسبة قدرت بـــ 34.4%، وفي الأخير تكليف صاحب المكتبة أو مقهى الإنترنت للقيام بالبحث بنسبة قدرت بـــ 11.2%.

ويمكن تفسير سبب ذلك لأن الطالب يقوم بالبحث بمفرده فهم فئة يميلون إلى الخصوصية وكذا القيام بإعداد البحوث تكون أحيانا بصفة فردية على العموم، أما من يستعين بالزملاء فذلك راجع إلى أن الجامعة تفرض عليهم في بعض الأحيان المشاركة في إنجاز بحث علمي مما يؤدي بهم إلى مشاركة زملائهم في ما وجدوه وعثروا عليه من معلومات سواء مصادر مطبوعة أو إلكترونية على شبكة الإنترنت، في حين من يقوم بتكليف صاحب المكتبة أو مقهى الإنترنت بالقيام بالبحث إلى أن عدم التمكن من استخدام الحاسوب وشبكة الإنترنت بشكل جيد، إضافة إلى الكسل وعدم إعطاء البحث العلمي الجدية اللازمة، وعدم التحلي بأخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية.

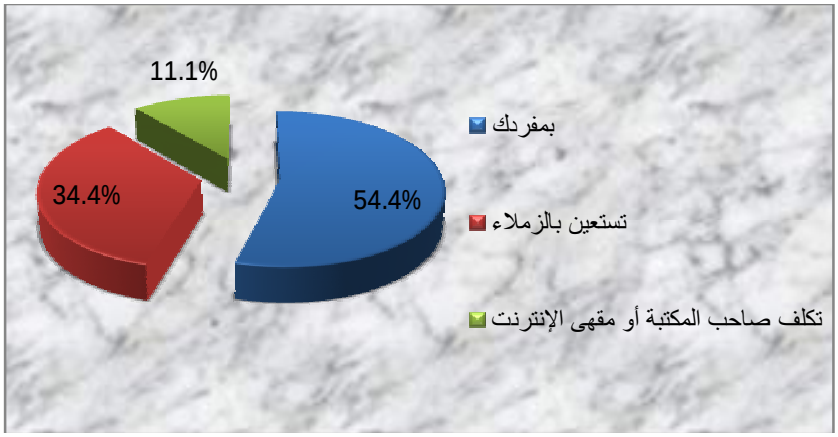


**الشكل رقم (17)**: يمثل مع من يقوم الطالب ببحث علمي

**المحور الثالث: أسباب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الانتحال العلمي**

**الجدول رقم (15): يوضح المصادر الالكترونية التي تعتمد عليها في إنجازك للبحوث**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الكتب الإلكترونية (PDF) | 133 | %73.9 |
| مواقع البحث المتخصصة | 32 | %17.8 |
| مواقع لتحميل الرسائل الجامعية | 15 | %8.3 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات مفردات العينة حول المصادر الالكترونية التي تعتمد عليها في إنجازك للبحوث كانت بالدرجة الأولى للكتب الإلكترونية بصيغة (PDF) بنسبة قدرها 73.9%، ثم تليها مواقع البحث المتخصصة بنسبة قدرها 17.8%، ثم في الأخير مواقع لتحميل الرسائل الجامعية بنسبة قدرها 8.3%.

ويمكن تفسير سبب ذلك إلى أن الإنترنت وفرت باعا كبيرا من الكتب الإلكترونية بصيغة (PDF) الأمر الذي مكن الطلبة على الإقبال على هذا النوع دون غيره من الأصناف الأخرى، وذلك راجع لإمكانية الحصول على الكتاب بسهولة وكذا المجانية النسبية، عكس مواقع البحث المتخصصة التي تتطلب اشتراكا وعضوية وهناك من منها يتطلب الدفع، أما فيما يخص مواقع لتحميل الرسائل الجامعية مثل منصة تحميل رسائل التخرج من الجامعات أو البوابة الوطنية للإشعار عن المذكرات (SNDL) التي يتطلب البحث فيها على حساب مستخدم يتم طلبه عبر المكتبة المركزية للجامعة بعد عدة إجراءات متعبة ومدة انتظار، وهذا ما يتفق مع نظرية انتشار المبتكرات «خدمة أو منتج جديد يتطلب تكلفة مادية أكبر، ومن ثم تبدو عملية تبنيه أبطأ مما لو كان المستحدث المراد تبنيه بالنسبة للإنفاق عليه يبدو أعلى نسبيا، لأن الناس بشكل عام يقبلون مثلا على السلعة التي تقدم لهم نوعية أقل في العائد مقابل سعر أقل ومناسب»[1].

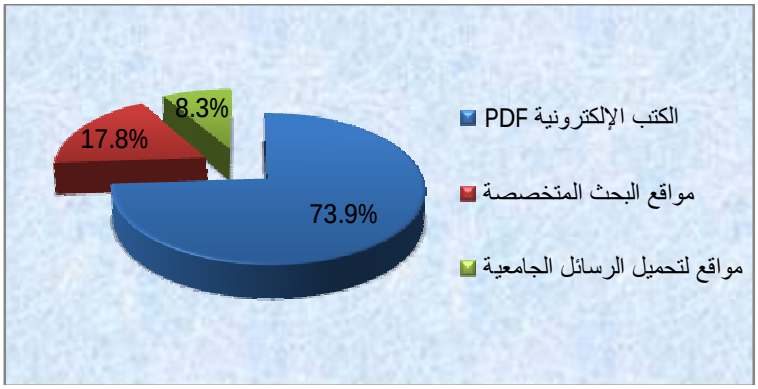


**الشكل رقم (18)**: يمثل المصادر الالكترونية التي تعتمد عليها في إنجازك للبحوث

[1] محمد لطف علي الحميري، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

**الجدول رقم (16): يوضح أسباب اعتماد الطالب الجامعي على الحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| سهولة الحصول على المعلومات | 58 | %32.2 |
| سهولة البحث والوصول إليها بسرعة | 57 | %31.7 |
| قلة المراجع الورقية وصعوبة الوصول إليها | 41 | %22.8 |
| غزارة المعلومات وسهولة نسخها | 22 | %12.2 |
| لأني لا آخذ مسألة البحث العلمي بجدية | 2 | %1.1 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة حول أسباب اعتماد الطالب الجامعي على الحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي كانت بالدرجة الأولى لسهولة الحصول على المعلومات بنسبة قدرت بـــ 32.2%، ثم تليها سهولة البحث والوصول إليها بسرعة بنسبة قدرت بـــ 31.7%، ثم يأتي بعدها قلة المراجع الورقية وصعوبة الوصول إليها بنسبة قدرها 22.8%، ثم تليها غزارة المعلومات وسهولة نسخها بنسبة قدرها 12.2%، وفي الأخير لأن الطالب لا يأخذ مسألة البحث العلمي بجدية بنسبة ضئيلة جدا بنسبة 1.1%.

ويمكن تفسير ذلك إلى أن سبب الاعتماد على الإنترنت باعتبارها فضاءً مفتوحا وواسعا يتميز بسهولة البحث والوصول إلى المعلومات، وكثرتها وتنوعها والحصول عليها بأسرع وقت، بالإضافة إلى المجانية النسبية، وكذا قلة المراجع الورقية وصعوبة الحصول عليها سواء بالشراء، أو تفادي طابور المكتبة للحصول على كتابين في الأسبوع أمر ساهم في الاعتماد على الإنترنت أكثر، وهذا ما يتوافق مع دراسة "أشرف منصور البسيوني رداد" «الرغبة في سرعة إنجاز البحوث، كثرة المعلومات المتاحة على الإنترنت، وسهولة الوصول إليها...، وضعف المهارات البحثية ومهارات الكتابة وصياغة الاستشهادات المرجعية، وضعف القدرة المالية لإجراء التجارب خارج حدود الجامعة»[1].

[1] أشرف منصور البسيوني رداد، **السرقات العلمية في المكتبات الجامعية، دراسة مسحية لمكتبات الجامعات المصرية**، مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة بني سويف، مج4، ع2، مصر، أكتوبر 2017، ص65.

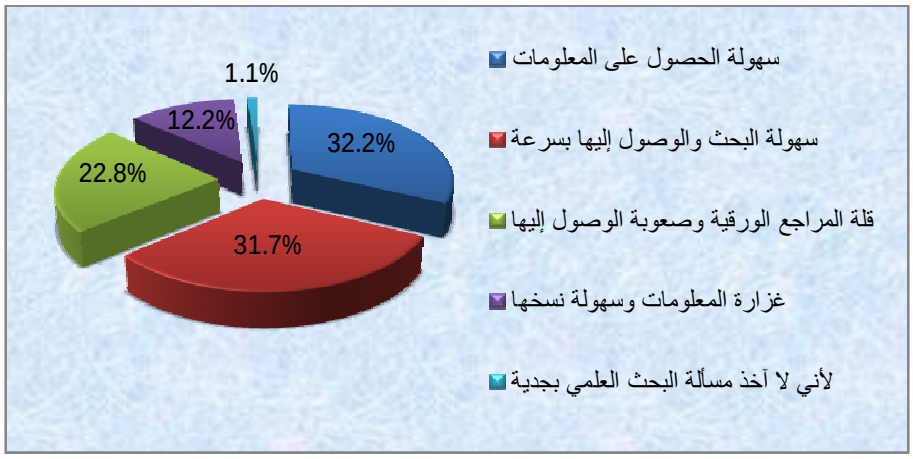


**الشكل رقم (19)**: يمثل أسباب اعتماد الطالب الجامعي على الحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي

**الجدول رقم (17): يوضح ما الذي يقوم به الطالب الجامعي عند اعتماده على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في البحث**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ/ لصق) | 33 | %18.3 |
| تمزج بين عدة عناصر نصية في بحثك دون ذكر مصادرها | 80 | %45 |
| تقوم بأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر | 29 | %16.1 |
| إدراج اسمك في البحث دون المشاركة في الإعداد | 6 | %3.3 |
| الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة المستخدمة دون ذكر المصدر والمترجم | 4 | %2.2 |
| اقتبس واحترم شروط التوثيق والتهميش | 28 | %15 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات مفردات العينة حول ما الذي يقوم به الطالب الجامعي عند اعتماده على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في البحث كان بدرجة أولى بمزج بين عدة عناصر نصية في البحث دون ذكر مصادرها بنسبة قدرها 45%، ثم يليها نسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ/ لصق) بنسبة 18.3%، ثم يأتي بعدها القيام بأخذ معلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر بنسبة تقدر بـــ 16.1%، ثم يليها اقتبس واحترم شروط التوثيق والتهميش بنسبة قدرها 15%، ثم يأتي بعدها إدراج الاسم في البحث دون المشاركة في الإعداد بنسبة تقدر بـــ 3.3%، وفي الأخير الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة المستخدمة دون ذكر المصدر والمترجم بنسبة قدرها 2.2%.

ويمكن تفسير سبب ذلك إلى أن الطالب يقوم بالسرقة العلمية عن طريق مزج عدة عناصر نصية في بحثه دون ذكر مصادرها، أو نسخ ولصق من أعمال الآخرين، أو أخذ معلومات دون ذكر مصدرها، أو إدراج اسمه في البحث دون المشاركة، أو الاقتباس والترجمة من أحد اللغات، وذلك لأنه يقوم بالسرقة عمدا وقيامه بهذا الانتحال العلمي لكي يتهرب وخوفا من كشفه بسهولة، ومنهم من يجهل بأنه ليس سرقة علمية ويعاقب عليها القانون، وهذا ما يتفق مع دراسة كل من "أشرف منصور البسيوني رداد" «إعداد بحث من خلال قص ولصق النصوص من مصادر متعددة، أخذ أفكار الغير والتعبير عنها بأسلوبه دون ذكر المصدر، نقل معلومات بنصها دون وضعها بين علامتي اقتباس (" ") ودون ذكر المصدر، نقل بحث بكامله وكتابة اسمه عليه، شراء الأبحاث من الآخرين، وأخذ الباحث أجزاء من أبحاثه السابقة دون

الإشارة لذلك»[1]، ودراسة "رشدي العطراوي وآخرون" «كانت إعادة صياغة المعلومات والأفكار بأسلوب الطلبة دون تكرار الكلمات والأفكار من مراجعها الأصلية، أكثر أنواع الانتحال العلمي شيوعًا، وهي تدل على مجهود يُبذل من قبل المنتَحل ومحاولة مقصودة للتضليل، وكذا عملية الاستبدال التي يتم فيها نسخ قطعة نصية بعد تغيير بعض الكلمات مع الحفاظ على المعلومات الأساسية للمصدر وعدم الإشارة له، أما مزج أجزاء نصية من مصادر عديدة دون ذكر مصدرها فجاء في المرتبة الثالثة، أيضا نوع من أنواع الانتحال العلمي الذي يسطو فيه الطالب على جهود الآخرين وينسبه إلى نفسه، ونلاحظ أن الأنواع الثلاثة للانتحال العلمي السالفة الذكر يحاول فيها الطالب بذل جهود وبعضٍ من الذكاء لتفادي اكتشافه، أما اقتباس الكلمات والأفكار والجمل بنفس الترتيب وكما هي دون الإشارة إلى المصدر، والقيام بنسخ عمل الآخرين بكامله على أنه عمل الطالب الخاص دون ذكر المصدر فهما يعبران عن عدم مبالاة المنتحل باكتشافه وكذا عدم بذله أدنى مجهود»[2].

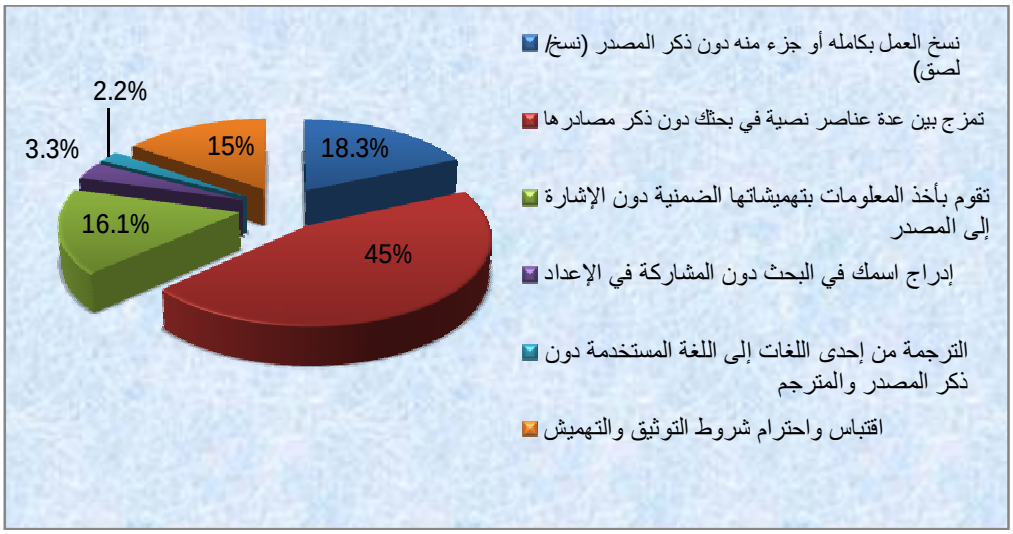


**الشكل رقم (20)**: يمثل ما الذي يقوم به الطالب الجامعي عند اعتماده على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في البحث

[1] أشرف منصور البسيوني رداد، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

[2] رشدي العطري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 77.

**الجدول رقم (18): يوضح ما إذا قام الطالب بنسخ لأعمال الآخرين دون ذكر المصدر أم لا**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 112 | %62.2 |
| لا | 68 | %37.8 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب إجابات أفراد العينة كانت تشير إلى أنه يقوم الطالب بنسخ لأعمال الآخرين دون ذكر المصدر بنسبة قدرها 62.2%، أما باقي الإجابات فكانت تشير إلى أن الطالب لم يقم بنسخ لأعمال الآخرين دون ذكر المصدر بنسبة قدرها 37.8%.

ويمكن تفسير ذلك بأن الذي يقوم بنسخ لأعمال الآخرين دون ذكر المصدر راجع لأن الطالب لا يتقن ويجهل قواعد الاقتباس والتهميش، بالإضافة إلى أنه هناك من لا يعتبره سرقة علمية، وهناك من ينسبه لكونه لم يتلقى تكوينا كافيا في منهجية البحث العلمي، وهناك فئة تسطو على أعمال الغير عمدا بحجة أنه لا توجد قوانين ردعية عن قيامه بهذا الفعل، وكذا ضيق الوقت لإنجاز البحث، وهناك من يرجعها إلى أن التكنولوجيا فضاء مفتوح لا يمكن رقابته، وكذا كثرة المعلومات وسهولة الوصول إليها والنسخ منها، وغياب التحسيس بأهمية تجنب السرقة العلمية والتحذير من مخاطرها على جودة البحث العلمي وأصالته، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة كل من "رشدي العطري وآخرون": «ثلث المستجوبين لم يعتبروا ذلك أصلاً انتحالا علميًا، فيما الثلثين المتبقيين أرجعوا ذلك إلى الجهل بكيفية التوثيق فيما يتعلق بالمصادر الإلكترونية، واعتبار الإنترنت فضاء مفتوح غير خاضع للرقابة، بالإضافة إلى غياب التحسيس في الجامعة بأهمية تجنب الانتحال العلمي بنسب متقاربة»[1]، ودراسة "أشرف منصور البسيوني رداد": «جاء على رأس الأسباب التي تكمن خلف السرقات العلمية الرغبة في سرعة إنجاز البحوث، يليه سهولة الوصول إلى المعلومات من الانترنت، ثم الجهل بأخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية، وكثرة المعلومات المتاحة على الإنترنت، فغياب العقاب عند حدوث السرقات العلمية»[2].

[1] رشدي العطري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] أشرف منصور البسيوني رداد، مرجع سبق ذكره، ص 36.

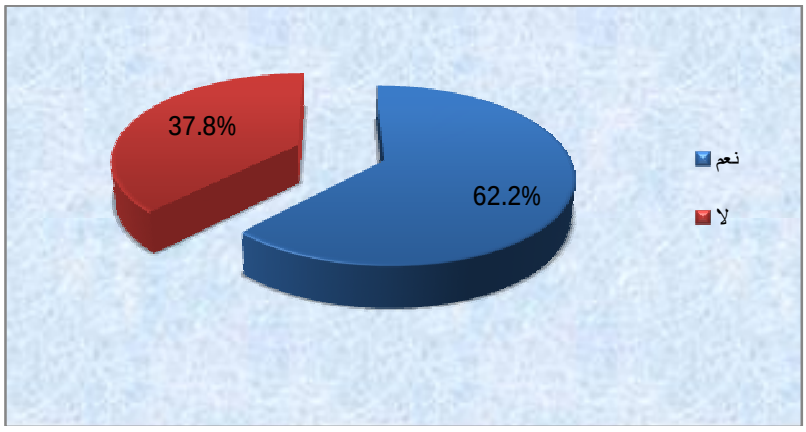


**الشكل رقم (21)**: يمثل ما إذا قام الطالب بنسخ لأعمال الآخرين دون ذكر المصدر أم لا

**الجدول رقم (19): يوضح الكيفية التي يقوم بها الطالب عند السرقة العلمية**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| عن طريق نسخ لصق من الإنترنت | 43 | %39.28 |
| عن طريق استعمال برامج تحويل من PDF إلى WORD | 57 | %48.22 |
| عن طريق كتب مطبوعة | 14 | %12.5 |
| المجموع | 112 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب إجابات مفردات العينة حول كيفية قيام الطالب بعملية النسخ دون ذكر المصدر فكانت بدرجة أولى عن طريق استعمال برامج تحويل من PDF إلى WORD بنسبة قدرها 48.22%، ثم يليها نسخ لصق من الإنترنت بنسبة قدرها 39.28%، وفي الأخير عن طريق كتب مطبوعة بنسبة قدرها 12.5%.

ويمكن تفسير ذلك إلى أن استخدام الحاسوب بدرجة جيدة يمكن الطالب من استعمال برامج تحويل من (PDF) إلى (WORD) واقتباس نصوص الغير وإدراجها في بحثه دون الإشارة إلى مصدرها، وذلك لتوفر المصادر الإلكترونية على شبكة الإنترنت التي تتيح خاصية النسخ واللصق بكل سهولة، وهذا ما يتفق مع الدراسة التي قامت بها الباحثة "عيساوي صبرينة": «يلاحظ أن أشكال السرقة العلمية تعود إلى النقل من الانترنت الأجهزة ويرجع سبب ذلك لتوفر الأجهزة الالكترونية بكثرة باستخدام خاصية النسخ واللصق»[1]، وكذا كثرة الكتب والرسائل الإلكترونية بصيغة (PDF)، الأمر الذي أدى إلى القيام بهذا العمل هو غياب الوازع الأخلاقي بالدرجة الأولى، والتكاسل في البحث والاعتماد على أعمال الآخرين حتى يضيع الوقت ويتحججون بضيق الوقت وكذا غياب سياسة العقاب، أما السرقة عن طريق الكتاب المطبوع فهذا راجع لكون الطالب يرى أنه حتى وإن استخدمت التكنولوجيا للكشف عن السرقة فإنه لأمر صعب الكشف عنه بأنه قام بعملية انتحال علمي للكتب ما لم تكن هيئة التدريس والإشراف على اطلاع بهذه المصادر، وهذا هو الأمر الذي يصعب عملية كشف السرقة العلمية من المصادر المطبوعة، وهذا ما تؤكده شبكة الملاحظة عند قيامه بمسح ضوئي للكتاب وتحويله إلى نص مكتوب، وتصريحات بعض المبحوثين لقيامهم بمثل هذا الفعل.

[1] صبرينة عيساوي، **السرقة العلمية وتأثيرها على البحث العلمي في علم المكتبات والمعلومات "رؤية لأساتذة علم المكتبات والمعلومات بجامعة العربي التبسي، تبسة-"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016-2017، ص 72.

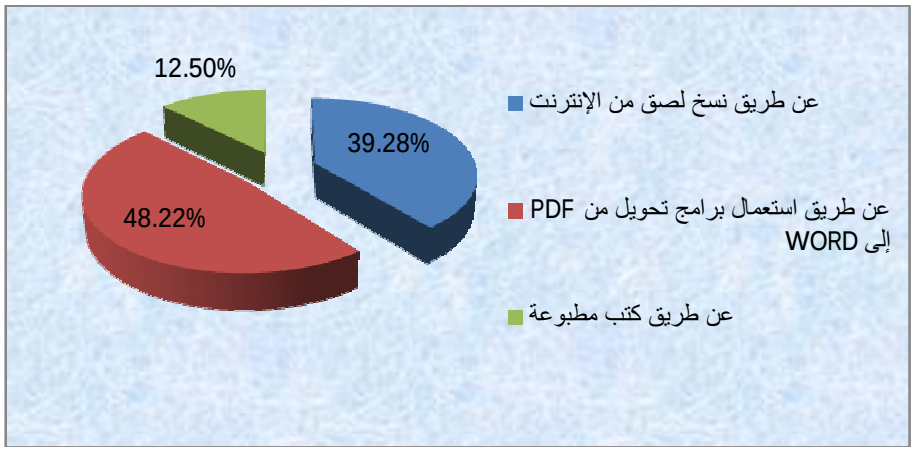


**الشكل رقم (22)**: يمثل الكيفية التي يقوم بها الطالب عند السرقة العلمية

**الجدول رقم (20): يوضح السبب الذي أدى بالطالب إلى القيام بعملية النسخ دون ذكر مصدر**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| عن جهل بقواعد الاقتباس | 61 | %54.46 |
| عن دراية بقواعد الاقتباس | 51 | %45.54 |
| المجموع | 112 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة حول السبب الذي أدى بالطالب إلى القيام بعملية النسخ دون ذكر مصدر فكان بسبب الجهل بقواعد الاقتباس والتهميش بنسبة قدرت بـــ 54.46%، أما باقي الإجابات فكانت بشكل عمدي ودراية بقواعد الاقتباس والتهميش بنسبة قدرها 45.54%.

ويمكن تفسير ذلك بأن السبب الذي أدى بالطالب للقيام بالسرقة العلمية هو جهله بقواعد التهميش والاقتباس لنقص التكوين حول الاقتباس العلمي والتوثيق والتهميش، ثم ولأنه لا يعتبرها سرقة علمية، وهذا ما يتوافق مع دراسة "رشدي العطري وآخرون": «الذين اعترفوا بقيامهم بالانتحال العلمي، كانوا غير قاصدين لأنهم لا يعتبرون ذلك أصلا انتحالا أو عملا مجرما في الوسط الأكاديمي إلى جانب جهلهم لكيفية التوثيق»[1]، أما من يعلم بأنها سرقة علمية ويعلم بقواعد الاقتباس والتهميش فيرجع ذلك إلى أن الطالب يعتبر التكنولوجيا فضاء مفتوحا لا يمكن رقابته، بالإضافة إلى ضيق الوقت، وكذلك معرفتهم للغياب التام لسياسة العقاب وتساهل هيئة التدريس والمشرفين على الأعمال وهذا ما تم ملاحظته في العديد من الحالات، وكذا غياب التحسيس في الجامعة بأهمية تجنب السرقة، أما من هم على علم كذلك ببرامج كشف السرقة العلمية، فهذا راجع إلى غياب الوازع الأخلاقي والضمير العلمي الذي سول لهم بالسطو على أعمال الغير، وبروز الروح الاتكالية وعدم إعطاء مسألة البحث العلمي الأهمية البالغة وهذا على حد قول بعض المبحوثين.

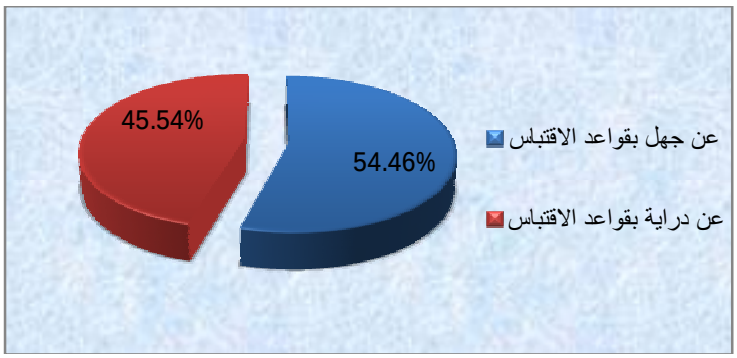


**الشكل رقم (23)**: يمثل الخلفية التي أدت إلى القيام بعملية النسخ دون ذكر مصدر

[1] رشدي العطري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 79.

**الجدول رقم (21): يوضح ما إذا كان الطالب يحسن التوثق (التهميش والإحالات) من المعلومات المحصل عنها**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 102 | %56.7 |
| لا | 78 | %43.3 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب مفردات العينة أجابوا بأنهم يحسنون طريقة التوثق (التهميش والإحالات) من المعلومات المحصل عنها وذلك بنسبة قدرها 56.7%، وأما باقي الإجابات فكانت بعدم معرفتهم بطريقة توثق المعلومات المحصل عنها من مصادرها بنسبة قدرت بـــ 43.3%.

ويمكن تفسير سبب ذلك أنه يوجد وبدرجة كبيرة تكوين وتدريب جيدين على طريقة التوثيق من المعلومات المحصل عنها، وذلك لكفاءة الأساتذة وهيئة التدريس بالجامعة وخاصة منهجية البحث العلمي، إلا أن الطالب تسول له نفسه بالسطو على أعمال الغير، وغياب أخلاقه وضميره العليم، معبرا عن ذلك بأنه يعتبر التكنولوجيا فضاء مفتوحا لا يمكن رقابته، إضافة إلى أن الجامعة لا تنظم دورات للتحسيس بمخاطر السرقة العلمية وضرورة تجنبها للحفاظ على أصالة البحث العلمي، وكذا أنه لا يوجد قانون ردعي يحد من هذا الفعل، أما الباقي فيرجعون سبب عدم معرفتهم بطرق وقواعد التوثيق والتهميش لأنهم لم يحصلوا على تكوين كافي حول الاقتباس العلمي والتوثيق والتهميش، بالإضافة إلى جهلهم بأن هذا الأمر هو في حد ذاته سرقة علمية، وهذا ما يتفق مع دراسة "سالم بن محمد السالم": «التعليم هو أفضل طريقة لتقليص حدة المشكلة، تعليم الطلاب المنهج الصحيح للتوثيق العلمي، كي يدركوا الاستخدام المشروع وغير المشروع للتقنية»[1]، وهذا ما أوصت به كذلك دراسة "هيفاء مشعل الحربي وميساء النشمي الحربي": «إضافة مقرر دراسي في المرحلة الجامعية يشرح خطورة السرقة العلمية وطرق اكتشافها باستخدام البرمجيات»[2].

[1] سالم بن محمد السالم، **السرقات العلمية في البيئة الالكترونية "دراسة للتحديات والتشريعات المعنية بحماية حقوق التأليف"**، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2010، ص 22.

[2] هيفاء مشعل الحربي، ميساء النشمي الحربي، **برمجيات كشف السرقة العلمية دراسة وصفيه تحليله**، جامعة طيبة، السعودية، 2015/2014، ص 42.

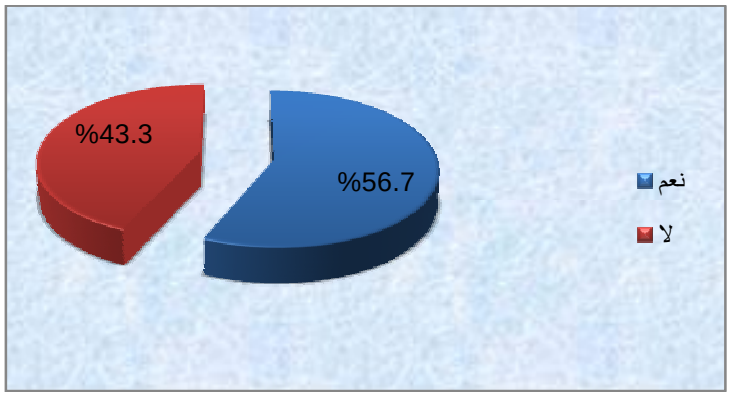


**الشكل رقم (24)**: يمثل ما إذا كان الطالب يحسن التوثق (التهميش والإحالات) من المعلومات المحصل عنها

**الجدول رقم (22): يوضح سبب عدم معرفة طرق التوثيق من المعلومات المحصل عنها**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| لنقص التكوين حول الاقتباس العلمي والتوثيق والتهميش | 16 | %20.51 |
| لأنك لا تعتبره سرقة علمية | 19 | %24.35 |
| لأنك تعتبر التكنولوجيا فضاء مفتوحا لا يمكن رقابته | 26 | %33.34 |
| لغياب التحسيس في الجامعة بأهمية تجنب السرقة العلمية | 17 | %21.79 |
| المجموع | 78 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معظم إجابات أفراد العينة حول سبب عدم معرفة طرق التوثيق من المعلومات المحصل عنها راجع بالدرجة الأولى لأن الطالب يعتبر التكنولوجيا فضاء مفتوحا لا يمكن رقابته بنسبة قدرها 33.34%، ثم يليها غياب التحسيس في الجامعة بأهمية تجنب السرقة العلمية بنسبة قدرها 24.35%، ثم يأتي بعدها لأن الطالب لا يعتبرها سرقة علمية بنسبة قدرها 21.79%، وفي الأخير لنقص التكوين حول الاقتباس العلمي والتوثيق والتهميش بنسبة قدرها 20.51%.

ويمكن تفسير ذلك بغياب الوازع الأخلاقي واللامبالاة بالبحث العلمي من طرف الطلبة، الذين صار همهم الوحيد هو النقطة والشهادة على حساب التحصيل العلمي، وهذا ما يتفق مع دراسة "عيساوي صبرينة": «يلاحظ أن سبب لجوء الباحثين للسرقة العلمية هو اختصار الوقت، وعدم وجود قوانين أصلا والفراغ القانوني، كذلك يرون أن المشكل نقص الوازع العلمي الأخلاقي، ثم الجهل بقوانين الملكية الفكرية، بالإضافة إلى سبب ضيق وقلة المادة العلمية، والعمل الذي يقومون به لا يعتبر سرقة علمية في نظرهم»[1].

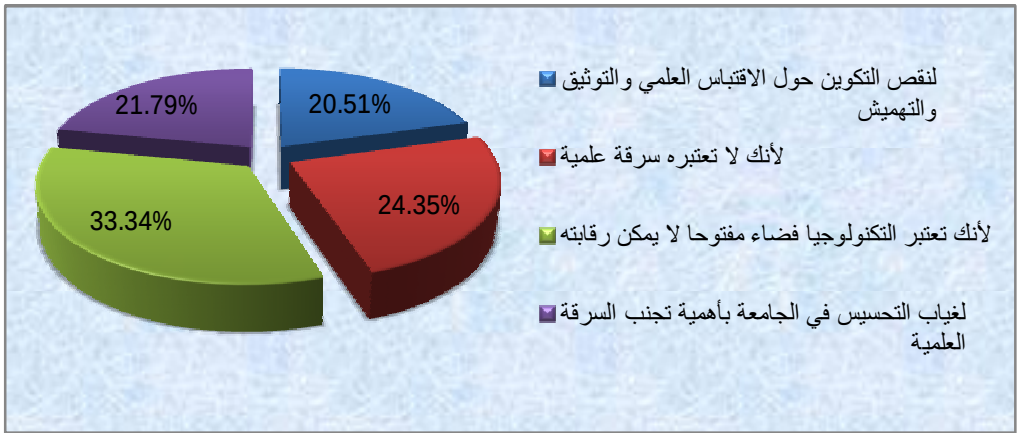


**الشكل رقم (25)**: يمثل سبب عدم معرفة طرق التوثيق من المعلومات المحصل عنها

[1] صبرينة عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

**الجدول رقم (23): يوضح ما إذا كان الطالب يعلم أنه في حال نسخه لنص من أعمال آخرين دون ذكر مصدرها يعد سرقة**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 159 | %88.3 |
| لا | 21 | %11.7 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة حول ما إذا كان الطالب يعلم أنه في حال نسخه لنص من أعمال آخرين دون ذكر مصدرها يعد سرقة فإن أغلب هذه الإجابات كانت بنعم بنسبة قدرها 88.3%، أما باقي الإجابات فكانت بلا بنسبة قدرها 11.7%.

ويمكن تفسير ذلك إلى أن أغلب الطلبة الذين هم على علم بأن أي عمل يقومون به دون ذكر المصدر هو سرقة علمية راجع لتكوينهم وتلقيهم معلومات وتدريبات في البحث العلمي، بالإضافة إلى أن الأساتذة المدرسين أو المشرفين على الطلبة يلزمونهم في إعدادهم لمذكرات التخرج بثبت للمراجع المستخدمة في إنجازهم لبحوثهم، فتتكون لهم معرفة بطرق وأبجديات التوثيق والتهميش، أما من لا يعلمون بأنها ليست سرقة علمية فراجع لكونهم مستهترون بالبحث ولا يعطونه أهمية بالغة، وغيابهم في أغلب الأحيان عن حصصهم، ثم قيامهم بعمليات الغش في الامتحانات، فهنا لا يمكنهم التمييز بين الصحيح والخطأ، فتغيب لديهم قيم وأخلاق البحث العلمي.

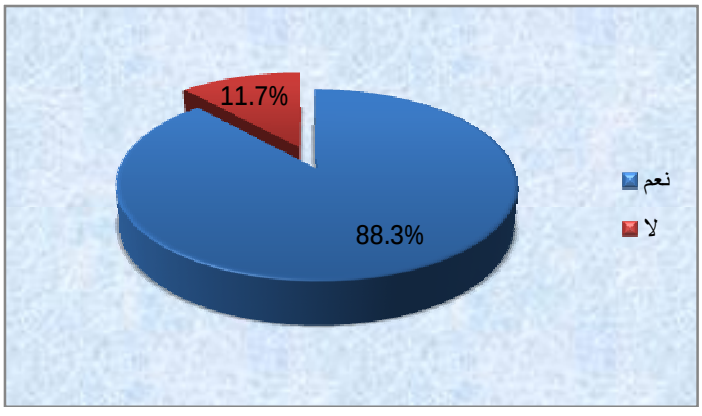


**الشكل رقم (26)**: يمثل ما إذا كان الطالب يعلم أنه في حال نسخه لنص من أعمال آخرين دون ذكر مصدرها يعد سرقة

**الجدول رقم (24): يوضح ما إذا كان الطالب يعلم أن السرقة العلمية يعاقب عليها القانون الجامعي**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 103 | %57.2 |
| لا | 77 | %42.8 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معظم إجابات أفراد العينة حول ما إذا كان الطالب يعلم أن السرقة العلمية يعاقب عليها القانون الجامعي هي نعم بنسبة 57.2%، أما باقي الإجابات فكانت بأنهم لا يعلمون بأنها سرقة علمية ويعاقب عليها القانون الجامعي وذلك بنسبة قدرت بـــ 42.8%.

ويمكن تفسير ذلك أن أغلب الطلبة على علم بالقانون الداخلي للجامعة ويعون جيدا بأن السرقة العلمية جريمة يعاقب عليها القانون الجامعي، بالإضافة إلى التكوين الذي يتلقونه في مقياس منهجية البحث العلمي، وكذا اطلاع البعض على القوانين الخارجية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية، فيما يفسر عدم علم البعض الآخر بأنهم لا يطلعون على القانون الداخلي للجامعة وعلى القرارات الصادرة من طرف الوزارة الوصية، وعدم اهتمامهم وعدم أخذهم بمسألة بالبحث العلمي بجدية، وذلك لعدم انضباطهم ويعرفون بأنه لا يوجد مركز خاص بالتبليغ عن السرقات العلمية. كما أوصت به الباحثة "سايح فطيمة": «بضرورة تكوين الطلاب في جميع أطوار التعليم (التدرج وما بعد التدرج وفي مدارس الدكتوراه) وتدريبهم من طرف مختصين وذوي كفاءة وخبرة عالية في كيفية إعداد البحوث والكتابة العلمية للمقالات وللمذكرات وفي كيفية الاقتباس الصحيح والأمانة العلمية واحترام أخلاقيات البحث العلمي»[1].

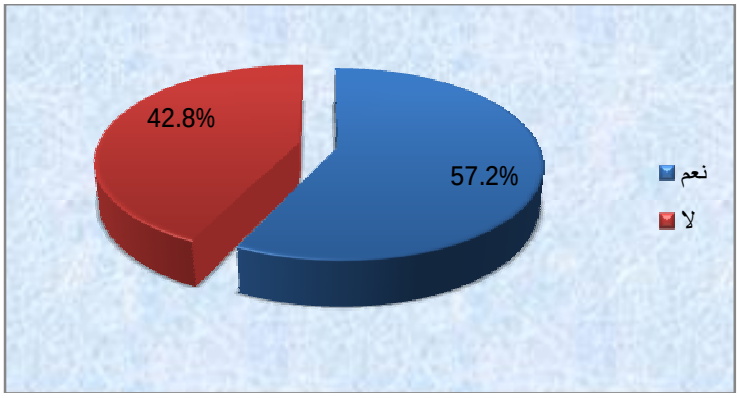


**الشكل رقم (27):** يمثل ما إذا كان الطالب يعلم أن السرقة العلمية يعاقب عليها القانون الجامعي

[1] فطيمة سايح، **السرقات العلمية وسبل مكافحتها -مع الإشارة إلى حالة الجزائر-**، مجلة المدرسة للبحوث والدراسات العلمية مجلة المبدع، المركز الجامعي لغليزان، العدد الثاني، الأغواط، ديسمبر 2017، ص 252.

**الجدول رقم (25): يوضح الأسباب التي تؤدي بالطالب إلى السرقة العلمية**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ضيق الوقت لإنجاز بحثك | 73 | %40.6 |
| معرفة أنه لا توجد أي عقوبة تأديبية | 18 | %10 |
| تكاسل في البحث والاعتماد على أعمال الآخرين | 64 | %35.6 |
| غياب الوازع الأخلاقي | 25 | %13.8 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة حول الأسباب التي تؤدي بالطالب إلى الاعتماد على السرقة كانت بالدرجة الأولى بسبب ضيق الوقت لإنجاز البحث بنسبة تقدر بـــ 40.6%، ثم تليها تكاسل في البحث والاعتماد على أعمال الآخرين بنسبة قدرها 35.6%، ثم يليها غياب الوازع الأخلاقي بنسبة تقدر بـــ 13.9%، وفي الأخير اعتبار أنه لا توجد أي عقوبة تأديبية في هذا الصدد بنسبة تقدر بـــ 10%.

ويمكن تفسير ذلك بأن ضيق الوقت لإنجاز البحث راجع للكم الساعي الكبير لطلبة نظام (ل م د)، وكذلك المدة التي يتم فيها إنجاز المذكرة ليست بالكافية لأن مدة نصف موسم قليلة لإنجاز بحث علمي جيد، بالإضافة إلى تأخر الإدارة في الكشف عن المواضيع المقبولة، ويعبر الباقي أنه يتكاسل في البحث ويعتمد على أعمال الآخرين كحل للهروب من التأخر في إنجاز البحث، بالإضافة إلى عدم إعطاء البحث العلمي أهمية بالغة وعلى محمل الجد، ثم غياب الوازع الأخلاقي الذي يضرب الجامعة الجزائرية من غش في الامتحانات وكذا سرقة الأعمال والبحوث العلمية، وكذا الجهل بأخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية، والجهل بحقوق الملكية الفكرية، كما أنها تختلف باختلاف المستويات التعليمية والتنوع الثقافي للطلاب، أما من عبروا أنه هناك فراغ قانوني ومعرفة أنه لا توجد أي عقوبة تأديبية، راجع إلى البيئة المساعدة التي لا تتخذ عقوبات رادعة ضد مرتكبي هذه الجرائم.

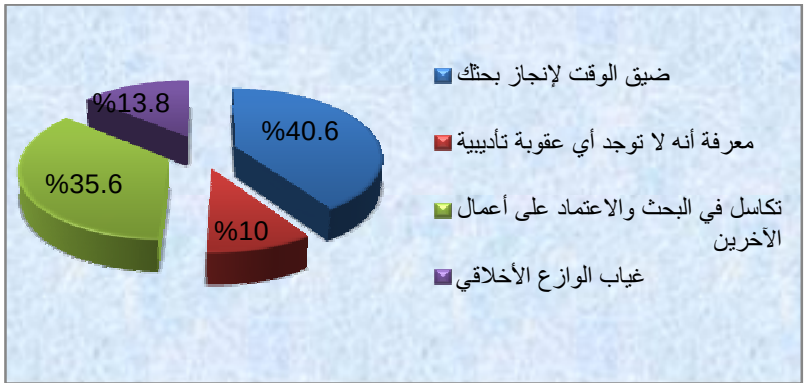


**الشكل رقم (28)**: يمثل الأسباب التي تؤدي بالطالب إلى السرقة العلمية

**المحور الرابع: عواقب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقة العلمية**

**الجدول رقم (26): يوضح رأي المبحوثين في الإنتاج الفكري الذي يتعرض لظاهرة السرقة العلمية أكثر**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الكتب والبحوث العلمية | 28 | %15.6 |
| الرسائل والمذكرات الجامعية | 139 | %77.2 |
| المقالات والمجلات | 13 | %7.2 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة حول الإنتاج الفكري الذي يتعرض لظاهرة السرقة العلمية أكثر كانت معظمها أن الرسائل والمذكرات الجامعية بنسبة قدرت بـــ 77.2%، ثم تليها الكتب والبحوث العلمية بنسبة قدرها 15.6%، وفي الأخير المقالات والمجلات بنسبة تقدر بـــ 7.2%.

ويمكن تفسير ذلك بأن الرسائل والمذكرات الجامعية هي الأكثر عرضة للسرقات العلمية لكونها بحوث جاهزة وعند سرقتها لا يتحمل عناء لإعادة صياغة أو بحث عن مجموعة كتب فإنها عبارة عن فصول تحتوي مصادر ومراجع كثيرة في داخلها، كما أنها تتيح خاصية النسخ واللصق بكل سهولة حتى أن أغلب برامج التحويل من PDF إلى WORD سهلة التعامل مع المذكرات والرسائل لأنها محولة بالطريقة العكسية على عكس، أما الكتب التي تكون ممسوحة ضوئيا يصعب في بعض الأحيان عملية تحويلها، وهذا ما تم ملاحظته ميدانيا، أما الكتب والبحوث العلمية فيرجع سبب السرقة منها لكون أن المذكرات لا تحتوي ما يتطلبه البحث أو لكون الطالب يريد المزج بين عدة عناصر من كتب ومذكرات ومقالات، أما المجلات والمقالات فيرجع اعتمادها على أنها لا تفي بالغرض العلمي المراد عمله.

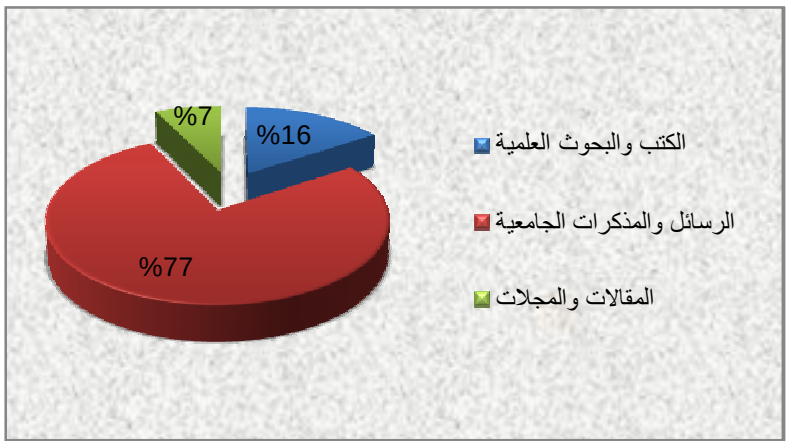


**الشكل رقم (29)**: يمثل رأي المبحوثين في الإنتاج الفكري الذي يتعرض لظاهرة السرقة العلمية أكثر

**الجدول رقم (27): يوضح تصنيف السرقة العلمية جريمة من أي ناحية**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| أخلاقية | 74 | %41.1 |
| علمية | 97 | %53.9 |
| قانونية | 9 | %5 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة عبروا عن رأيهم بأن السرقة العلمية هي جريمة علمية وفي حق العلم والمعرفة بنسبة قدرت بـــ 53.9%، ثم تصنف إلى أنها جريمة أخلاقية بنسبة قدرت بـــ 41.1%، ثم بنسبة ضئيلة قدرت بـــ 5% على أنها جريمة قانونية.

يمكن تفسير ذلك إلى أن السرقة العلمية هي جريمة في حق العلم والبحث العلمي وذلك راجع لعدم تعلم الطلبة أبجديات الاقتباس خصوصا طلبة السنوات الأخيرة (ليسانس، ماستر)، أما جريمة أخلاقية فهذا راجع إلى غياب أخلاقيات البحث العلمي لدى الطلبة والباحثين وعدم معرفتهم بمدى أهمية ومصداقية البحث العلمي، ويقومون بسرقة أعمال غيرهم عمدا، وذلك راجع لغياب التنبيه والتوعية التي تبدأ من المراحل الأولى عند بداية التعلم الجامعي، والنقص الفادح في التصحيح الصارم لمذكرات وأطروحات التخرج، أما جريمة قانونية فهذا راجع إلى عدم تطبيق القانون فهناك تساهل كبير حتى من طرف الأساتذة عندما يكتشفون سرقات علمية ومن الإدارة أيضا، وكذا عدم تفعيل كافة الإجراءات الكفيلة بالقضاء على الظاهرة أو الحد منها، من تنفيذ القوانين والتشريعات، وضرورة التشديد والصرامة في تطبيق العقوبات.

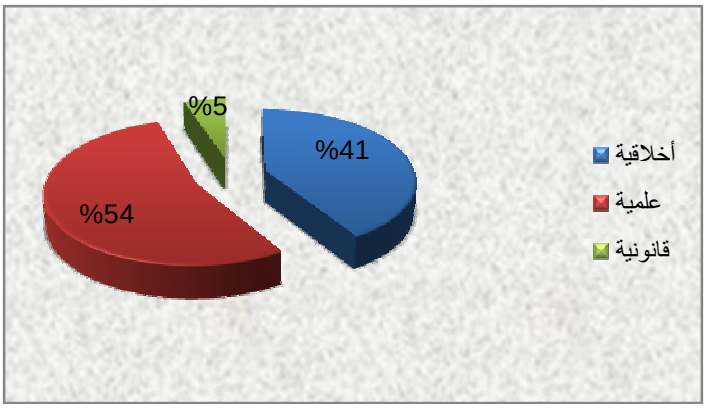


**الشكل رقم (30)**: يمثل تصنيف السرقة العلمية جريمة من أي ناحية

**الجدول رقم (28): يوضح مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في انتشار السرقة العلمية**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| بشكل كبير | 150 | %83.3 |
| بشكل متوسط | 30 | %16.7 |
| بشكل ضعيف | 0 | %0 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معظم إجابات أفراد العينة حول مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في انتشار السرقة العلمية كانت بشكل كبير بنسبة قدرها 83.3%، أما باقي الإجابات الأخرى فكانت بشكل متوسط بنسبة 16.7%، أما بشكل ضعيف فهي نسبة منعدمة.

ويمكن تفسير ذلك أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة ساهمت في زيادة السرقة العلمية بكل كبير أو متوسط راجع لعدم وجود عقوبات تندرج ضمن هذا السياق، وتهاون كبير من طرف الجامعة فيما يخص تحسيس وتدريب الطلبة والباحثين على كيفية تجنب السرقة العلمية، وتعريفهم أكثر بأبجديات منهجية البحث العلمي وإلزامهم باحترام الأمانة العلمية، وكذا عدم تركيزها أيضا على تلقين الممارسات الأكاديمية الجيدة والتوعية الأخلاقية، بالإضافة إلى الفراغ القانوني وعدم صرامته، فقرار واحد سنته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لا يكفي للحد من السرقة وهو (القرار 933)، ما لم يكن هناك عدة نصوص تشريعية وتطبق بصرامة، وهذا ما أورده الباحث "طه عيساني" بقوله: "وكذلك استخدام البرمجيات الإلكترونية التي تتعامل مع اللغة العربية ولا يمكنها البحث في المصادر القديمة التي لم يتم إدراجها على شبكة الإنترنت، ولا يمكنها البحث في الرسائل والمقالات المحمية بكلمة مرور"[1]، الأمر الذي أدى إلى على انتشار السرقة بشكل أكبر.

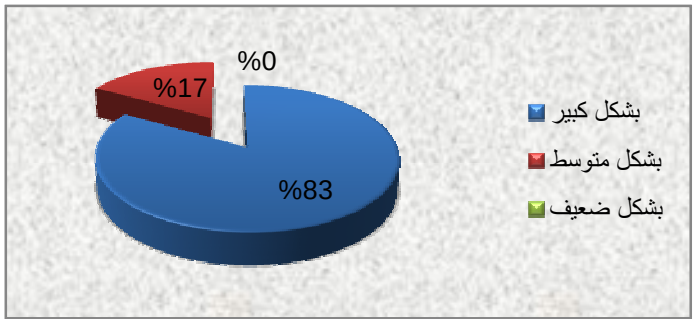


**الشكل رقم (31)**: يمثل مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في انتشار السرقة العلمية

[1] طه عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 147.

**الجدول رقم (29): يوضح مدى علم الطالب بالبرامج التكنولوجية للكشف عن السرقة العلمية**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم | 51 | %28.3 |
| لا | 129 | %71.7 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة ليسوا على علم بالبرامج التكنولوجية التي تكشف عن السرقة العلمية بنسبة قدرها 71.7%، أما باقي أفراد العينة فكانوا على علم بوجودها بنسبة 28.3%.

ويفسر ذلك أفراد مجتمع الدراسة بأنهم ليسوا على علم بالبرامج التكنولوجية للكشف عن السرقة العلمية وذلك راجع إلى عدم البحث والتطلع وعدم أخذ مسألة البحث العلمي بجدية، وتحصيل النقطة والشهادة على حساب المعرفة العلمية والثقافة والنزاهة والتحلي بأخلاقيات البحث العلمي، وهذا ما عبرت عنه دراسة "هيفاء مشعل الحربي وميساء النشمي الحربي" في نتائجها «عدم الوعي الكافي ببرمجيات كشف السرقة العلمية»[1]، أما من هم على علم بالبرامج فهم يعتمدون على السرقة في أبحاثهم وذلك لتفادي الوقوع في فخها، فيما هناك فئة ملتزمة بضوابط وأخلاقيات البحث العلمي ومثابرة على تحصيل العلم والمعرفة ويتحلون بالضمير ويسعون جاهدين للسمو وتطوير البحث العلمي، وذلك راجع إلى توفر الإمكانات التي تساعد على التعرف على ذلك مثل استخدام الحاسوب وشبكة الإنترنت.

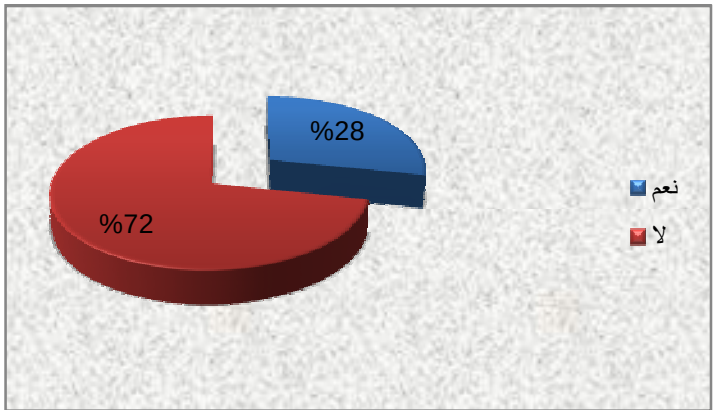


**الشكل رقم (32)**: يمثل مدى علم الطالب بالبرامج التكنولوجية للكشف عن السرقة العلمية

[1] هيفاء مشعل الحربي، ميساء النشمي الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

**الجدول رقم (30): يوضح مدى علم الطالب بأن السرقة تنقص من جودة وأصالة البحث العلمي**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| نعم أعلم | 167 | %92.8 |
| لا أعلم | 13 | %7.2 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معظم إجابات أفراد العينة حول مدى علم الطالب بأن السرقة تنقص من جودة وأصالة البحث العلمي كانت بنعم أعلم بنسبة قدرها 92.8%، أما باقي الإجابات فكانت تشير إلى أن الطالب ليس على علم بأن السرقة تنقص من جودة وأصالة البحث العلمي بنسبة قدرها 7.2%.

ويفسر ذلك بأن الطالب على وعي ومعرفة أن السرقة تنقص من جودة وأصالة البحث العلمي يقولون بأن الافتقار إلى الأصالة في البحوث العلمية يؤدي إلى السرقة العلمية، وذلك راجع لمعرفتهم بأنها تساهم في تزوير وسرقة أعمال الغير وعدم النزاهة الأكاديمية وغياب القيم والوازع الأخلاقي الذي يسمو ويرقى بالبحث العلمي، وفي المقابل ترى البقية بأن السرقة العلمية لا تؤدي إلى نقص من جودة وأصالة البحوث العلمية، لأنهم تعودوا على الغش وغاب ضميرهم عند قيامهم بالسرقة العلمية ولا يهمهم مسألة البحث العلمي، إلا أنهم يريدون الحصول على شهادة، ثم البحث عن وظيفة إما عن طريق الغش في المسابقة أو البحث عن المحسوبية أو تقديم رشوة، وهذا ما يمكن ملاحظته في الواقع.

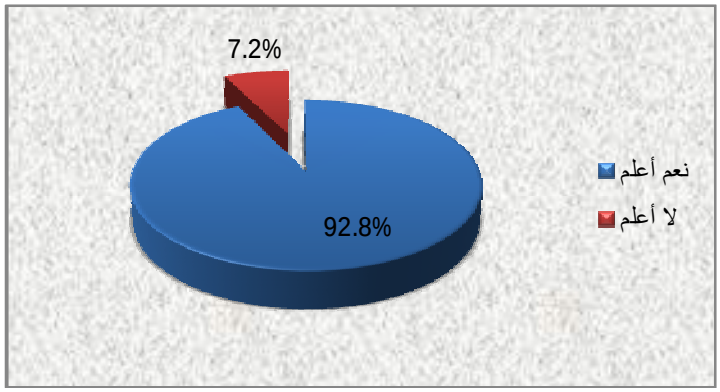


**الشكل رقم (33):** يمثل مدى علم الطالب بأن السرقة تنقص من جودة وأصالة البحث العلمي

**الجدول رقم (31): يوضح الإجراءات التي يراها الطالب مناسبة للحد من السرقة العلمية**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الطرد والفصل | 26 | %14.5 |
| المتابعة القضائية | 51 | %28.3 |
| الحرمان من الشهادة | 103 | %57.2 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة حول الإجراءات التي يرونها مناسبة للحد من السرقة العلمية فكانت بالدرجة الأولى هي الحرمان من الشهادة بنسبة تقدر بـــ 57.2%، ثم تليها المتابعة القضائية بنسبة قدرها 28.3%، ثم يأتي في المرتبة الأخيرة الطرد والفصل بنسبة بنسبة تقدر بـــ 14.5%.

ويفسر ذلك أن للسلوكيات الأخلاقية التي لها دور في الوقاية من السرقة العلمية هي مجالس التأديب متمثلة في تطبيق ميثاق الجامعة، الأمر الذي يؤدي إلى نزع الشهادات والدرجات العلمية كأسلوب ترهيب، أما المتابعة القضائية للسارقين فذلك ينم عن تطبيق القوانين والتشريعات بحذافيرها، أما الطرد والفصل النهائي كأسلوب ردعي للحد من هذه الظاهرة، وحماية الملكية الفكرية في الوسط العلمي والأكاديمي.

فيما يرى الباحث أشرف منصور البسيوني رداد أن «الحل الأمثل لهذه الظاهرة يتمثل في الملاحقة القانونية والإعلامية للصوص العلم، حيث أكد أن قوانين الملكية الفكرية كفيلة لردع هؤلاء، لكن المشكلة في الوسط الأكاديمي وعلى رأسها الجامعات حيث توجد المحسوبيات والرشوة في الأماكن التي يكثر فيها السرقات العلمية»[1].

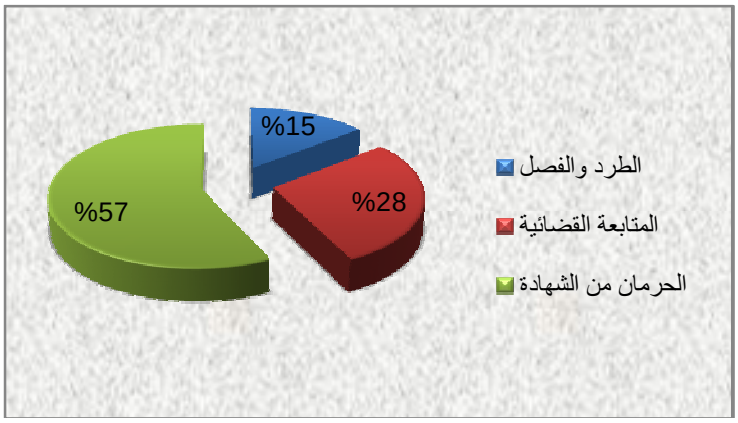


**الشكل رقم (34)**: يمثل الإجراءات التي يراها الطالب مناسبة للحد من السرقة العلمية

[1] أشرف منصور البسيوني رداد، مرجع سبق ذكره، ص 42.

**الجدول رقم (32): يوضح أهم الحلول التي يراها الطالب مناسبة للحد من ظاهرة السرقة العلمية**

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| تطبيق القوانين بحذافيرها | 59 | %32.8 |
| استغلال التكنولوجيا بشكل أكبر | 9 | %5 |
| ضرورة التوعية بأخلاقيات البحث العلمي | 62 | %34.4 |
| تعليم أبجديات الاقتباس والتهميش | 50 | %27.8 |
| المجموع | 180 | %100 |

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إجابات أفراد العينة حول أهم الحلول التي يرونها مناسبة للحد من ظاهرة السرقة العلمية فكانت في المرتبة الأولى لضرورة التوعية بأخلاقيات البحث العلمي بنسبة قدرت بـــ 34.4%، ثم يليها تطبيق القوانين بحذافيرها بنسبة قدرها 32.8%، ثم يأتي بعدها تعليم أبجديات الاقتباس والتهميش بنسبة تقدر بـــ 27.8%، ثم في المرتبة الأخيرة استغلال التكنولوجيا بشكل أكبر بنسبة قدرها 5%.

ويفسر ذلك أن الإجراءات التي يرى أفراد مجتمع الدراسة أنها مناسبة في التقليل من السرقة العلمية وذلك من خلال ضرورة التوعية بأخلاقيات البحث العلمي والتحسيس بخطورة الظاهرة، ثم تطبيق القوانين بحذافيرها ضرورة التشديد والصرامة في تطبيق العقوبات وعدم التساهل مع كل من تسول له نفسه بالسطو وسرقة عمل غيره وجعله عبرة لمن يعتبر، وكذلك تعليم أبجديات الاقتباس والتهميش، وخلق وعي جمعي للطلبة والباحثين بمدى أهمية ومصداقية البحث العلمي وتعليم الطلبة أبجديات الاقتباس والتهميش، أما بالنسبة إلى استغلال التكنولوجيا بشكل أكبر فهذا راجع إلى توفر الإمكانات التي تساعد في الكشف عن السرقة العلمية مثل البرمجيات إلا أنه لم يكن في نظرهم هذا الاقتراح للحد من السرقة العلمية.

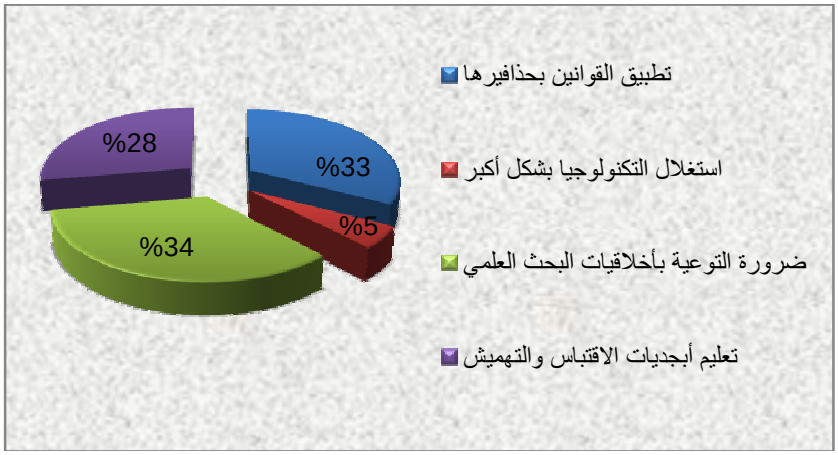


**الشكل رقم (35):** يمثل أهم الحلول التي يراها الطالب مناسبة للحد من ظاهرة السرقة العلمية

**-عرض وتحليل الجداول المركبة:**

**الجدول رقم (33): يوضح العلاقة بين مدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت والبيانات الشخصية (الجنس، المستوى التعليمي، التخصص)**

| البيانات الشخصية / قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت | | | جيدة | متوسطة | ضعيفة | المجموع | كا2 المحسوبة | درجة الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | ك | 41 | 46 | 3 | 90 | 5.640 | 2 | 0.060 |
| | | % | %45.6 | %51.1 | %3.3 | %100 | | | |
| | أنثى | ك | 30 | 50 | 10 | 90 | | | |
| | | % | %33.3 | %55.6 | %11.1 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 71 | 96 | 13 | 180 | | | |
| | | % | %39.4 | %53.3 | %7.2 | %100 | | | |
| المستوى التعليمي | ليسانس | ك | 22 | 38 | 6 | 66 | 9.573 | 4 | 0.048 |
| | | % | %33.3 | %57.6 | %9.1 | %100 | | | |
| | ماستر | ك | 40 | 56 | 7 | 103 | | | |
| | | % | %38.8 | %54.4 | %6.8 | %100 | | | |
| | دكتوراه | ك | 9 | 2 | 0 | 11 | | | |
| | | % | %81.8 | %18.2 | %0 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 71 | 96 | 13 | 180 | | | |
| | | % | %39.4 | %53.3 | %7.2 | %100 | | | |
| التخصص | علمي/تقني | ك | 45 | 56 | 6 | 107 | 1.458 | 2 | 0.482 |
| | | % | %42.1 | %52.3 | %5.6 | %100 | | | |
| | أدبي | ك | 26 | 40 | 7 | 73 | | | |
| | | % | %35.6 | %54.8 | %9.6 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 71 | 96 | 13 | 180 | | | |
| | | % | %39.4 | %53.3 | %7.2 | %100 | | | |

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي:

**أولا: بالنسبة لمتغير الجنس**: ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت كانت النسبة الأعلى بدرجة متوسطة لفئة الإناث بنسبة 55.6%، تليها بدرجة متوسطة لفئة الذكور بنسبة 51.1%، ثم يأتي بعدها درجة جيدة لفئة الذكور بنسبة 45.6%، ثم يأتي بعدها بدرجة جيدة لفئة الإناث بنسبة 33.3%، تليها بدرجة ضعيفة لفئة الإناث بنسبة 11.1%، وفي الأخير ضعيفة لفئة الذكور نسبة 3.3%.

وبتطبيق اختباركا$^2$، تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، فقيمة كا$^2$=5.64، بدرجة حرية (2)، عند مستوى الدلالة 0.06، وهو مستوى أكبر من 0.05، وبالتالي هو مستوى غير دال إحصائيا.

**ثانيا: بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي**: ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت فإن أعلى نسبة كانت بدرجة جيدة لطلبة الدكتوراه بنسبة 81.8%، تليها بدرجة متوسطة لطلبة الليسانس بنسبة 57.6%، ثم يأتي بعدها بدرجة متوسطة لطلبة الماستر بنسبة 54.4%، ثم يأتي بعدها بدرجة جيدة لطلبة الماستر بنسبة 38.8%، ثم تليها بدرجة جيدة لطلبة الليسانس بنسبة 33.3%، ثم يأتي بعدها بدرجة ضعيفة لطلبة اليسانس بنسبة 9.1%، وفي الأخير بدرجة ضعيفة لطلبة الماستر بنسبة 6.8%.

وبتطبيق اختبار كا$^2$، اتضح لنا أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب متغير المستوى التعليمي في مدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، فكانت كا$^2$=9.57، بدرجة حرية (4)، عند مستوى الدلالة 0.048، وهو أصغر من 0.05، وبالتالي فهو دال إحصائيا.

**ثالثا: بالنسبة لمتغير التخصص**: ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت فإن أعلى نسبة كانت لفئة علمي/ تقني بدرجة متوسطة بنسبة 53.3%، ثم يأتي بعدها فئة الأدبي بدرجة متوسطة بنسبة 54.8%، ثم يأتي بعدها فئة علمي/ تقني بدرجة جيدة بنسبة 42.1%، يليها فئة الأدبي بدرجة جيدة بنسبة 35.6%، ثم يأتي بعدها فئة أدبي بدرجة ضعيفة بنسبة 9.6%، وفي الأخير فئة علمي/ تقني بدرجة ضعيفة بنسبة 5.6%.

وبتطبيق اختبار كا$^2$، اتضح لنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب متغير التخصص في مدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، حيث بلغت قيمة كا$^2$=1.45، بدرجة حرية (2)، عند مستوى دلالة 0.48، وهو أكبر من 0.05، وبالتالي فهو غير دال إحصائيا.

**الجدول رقم (34): يوضح العلاقة بين مدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت وشكل السرقة العلمية التي يقوم بها**

| قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت / شكل السرقة العلمية التي يقوم بها الطالب | | جيدة | متوسطة | ضعيفة | المجموع | كا2 المحسوبة | درجة الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ /لصق) | ك | 6 | 23 | 4 | 33 | 18.164 | 10 | 0.052 |
| | % | %18.2 | %69.7 | %12.1 | %100 | | | |
| تمزج بين عدة عناصر نصية في بحثك دون ذكر مصادرها | ك | 33 | 41 | 7 | 81 | | | |
| | % | %40.7 | %50.6 | %8.6 | %100 | | | |
| تقوم بأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر | ك | 14 | 14 | 1 | 29 | | | |
| | % | %48.3 | %48.3 | %3.4 | %100 | | | |
| إدراج اسمك في البحث دون المشاركة في الإعداد | ك | 0 | 5 | 1 | 6 | | | |
| | % | %0 | %83.3 | %16.7 | %100 | | | |
| الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة المستخدمة دون ذكر المصدر والمترجم | ك | 2 | 2 | 0 | 4 | | | |
| | % | %50 | %50 | %0 | %100 | | | |
| أقتبس وأحترم قواعد الاقتباس والتهميش | ك | 16 | 11 | 0 | 27 | | | |
| | % | %59.3 | %40.7 | %0 | %100 | | | |
| المجموع | ك | 71 | 96 | 13 | 180 | | | |
| | % | %39.4 | %53.3 | %7.2 | %100 | | | |

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا مدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت وشكل السرقة العلمية التي يقوم بها كانت النسبة الأعلى لإدراج الاسم في البحث دون المشاركة في الإعداد وقدرة استخدام متوسطة بنسبة 83.3%، تليها نسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ/ لصق) وقدرة استخدام متوسطة بنسبة 69.7%، ثم يأتي بعدها أقتبس وأحترم قواعد الاقتباس والتهميش وقدرة استخدام جيدة بنسبة 59.3%، يليها المزج بين عدة عناصر نصية في بحثك دون ذكر مصادرها بقدرة استخدام متوسطة بنسبة 50.6%، ثم يأتي بعدها الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة المستخدمة دون ذكر المصدر والمترجم بقدرة استخدام جيدة ومتوسطة بنسبة متكافئة مقدرة بـــ 50%، تليها القيام بأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر بقدرة استخدام متوسطة وجيدة بنسبة متكافئة مقدرة بـــ 48.3%، ثم يأتي بعدها أقتبس وأحترم قواعد الاقتباس والتهميش بقدرة استخدام متوسطة بنسبة 40.7%، يليها نسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ/ لصق) بقدرة جيدة على الاستخدام بنسبة 18.2%، ثم يأتي بعدها إدراج الاسم في البحث دون المشاركة في الإعداد بقدرة استخدام ضعيفة بنسبة 16.7%، ثم يأتي بعدها نسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ/ لصق) بقدرة استخدام ضعيفة بنسبة 12.1%، يليها المزج بين عدة عناصر نصية في بحثك دون ذكر مصادرها وقدرة استخدام ضعيفة بنسبة 8.6%، وفي الأخير القيام

بأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر بقدرة استخدام ضعيفة بنسبة 3.4%.

وبتطبيق اختباركا$^2$، تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت وشكل السرقة العلمية التي يقوم بها، فقيمة كا$^2$=18.164، بدرجة حرية (2)، عند مستوى الدلالة 0.052، وهو مستوى أكبر من 0.05، وبالتالي هو مستوى غير دال إحصائيا.

**الجدول رقم (35): يوضح علاقة أشكال السرقة العلمية التي يقوم بها الطالب مع البيانات الشخصية (الجنس، المستوى التعليمي، التخصص)**

| أشكال السرقة العلمية التي يقوم بها الطالب / البيانات الشخصية | | | نسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ/لصق) | تمزج بين عدة عناصر نصية في بحثك دون ذكر مصادرها | تقوم بأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر | إدراج اسمك في البحث دون المشاركة في الإعداد | الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة المستخدمة دون ذكر المصدر والمترجم | أقتبس وأحترم قواعد الاقتباس والتهميش | المجموع | كا2 المحسوبة | درجة الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | ك | 23 | 33 | 14 | 2 | 3 | 15 | 90 | 9.933 | 5 | 0.077 |
| | | % | %25.6 | %36.7 | %15.6 | %2.2 | %3.3 | %16.7 | %100 | | | |
| | أنثى | ك | 10 | 48 | 15 | 4 | 1 | 12 | 90 | | | |
| | | % | %11.1 | %53.3 | %16.7 | %4.4 | %1.1 | %13.3 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 33 | 81 | 29 | 6 | 4 | 27 | 180 | | | |
| | | % | %18.3 | %45.0 | %16.1 | %3.3 | %2.2 | %15 | %100 | | | |
| المستوى التعليمي | ليسانس | ك | 12 | 34 | 12 | 2 | 2 | 4 | 66 | 34.129 | 10 | 0.000 |
| | | % | %18.2 | %51.5 | %18.2 | %3 | %3 | %6.1 | %100 | | | |
| | ماستر | ك | 21 | 45 | 16 | 4 | 2 | 15 | 103 | | | |
| | | % | %20.4 | %43.7 | %15.5 | %3.9 | %1.9 | %14.6 | %100 | | | |
| | دكتوراه | ك | 0 | 2 | 1 | 0 | 0 | 8 | 11 | | | |
| | | % | %0 | %18.2 | %9.1 | %0 | %0 | %72.7 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 33 | 81 | 29 | 6 | 4 | 27 | 180 | | | |
| | | % | %18.3 | %45 | %16.1 | %3.3 | %2.2 | %15 | %100 | | | |
| التخصص | علمي/تقني | ك | 18 | 52 | 15 | 4 | 3 | 15 | 107 | 2.505 | 5 | 0.776 |
| | | % | %16.8 | %48.6 | %14 | %3.7 | %2.8 | %14 | %100 | | | |
| | أدبي | ك | 15 | 29 | 14 | 2 | 1 | 12 | 73 | | | |
| | | % | %20.5 | %39.7 | %19.2 | %2.7 | %1.4 | %16.4 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 33 | 81 | 29 | 6 | 4 | 27 | 180 | | | |
| | | % | %18.3 | %45 | %16.1 | %3.3 | %2.2 | %15 | %100 | | | |

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي:

**أولا: بالنسبة لمتغير الجنس**: وأشكال السرقة العلمية التي يقوم بها الطالب فإنه كانت أعلى نسبة للإناث اللواتي قمن بالمزج بين عدة عناصر نصية في بحثك دون ذكر مصادرها بنسبة 53.3%، ثم فئة الذكور بنسبة 36.7%، يليها الذكور الذين قاموا بنسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ/لصق) بنسبة 25.6%، ثم يأتي بعدها فئة الذكور الذين قاموا باقتباس مع احترام قواعد الاقتباس والتهميش والإناث اللواتي قمن بأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر بنسبة متساوية قدرت بـــ 16.7%، ثم الذكور الذين قاموا بأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر بنسبة 15.6%، ثم يأتي بعدها والإناث اللواتي قمن باقتباس واحترام قواعد الاقتباس والتهميش بنسبة 13.3%، ثم يأتي بعدها الإناث اللواتي قمن نسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ/لصق) بنسبة 11.1%، ثم يأتي بعدها الإناث اللواتي قمن بإدراج اسمك في البحث دون المشاركة في الإعداد بنسبة 4.4%، ثم يليها الذكور الذين قاموا بالترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة المستخدمة دون ذكر المصدر والمترجم بنسبة 3.3%، وفي الأخير الذكور الذين قاموا بإدراج أسمائهم في البحث دون المشاركة في الإعداد وكذا الإناث اللواتي قمن بالترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة المستخدمة دون ذكر المصدر والمترجم بنسبة متساوية تقدر بـــ 1.1%.

وبتطبيق اختباركا$^2$، تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنس ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، فقيمة كا$^2$=9.933، بدرجة حرية (5)، عند مستوى الدلالة 0.077، وهو مستوى أكبر من 0.05، وبالتالي هو مستوى غير دال إحصائيا.

**ثانيا: بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي**: وأشكال السرقة العلمية التي يقوم بها الطالب يبين لنا أن النسبة الأعلى كانت لطلبة الدكتوراه الذين يقتبسون ويحترمون قواعد الاقتباس والتهميش بنسبة 72.7%، يليها الذين يقومون بمزج عدة عناصر نصية في بحثك دون ذكر مصادرها من طلبة الليسانس بنسبة 51.5%، وطلبة الماستر 43.7%، ثم يأتي بعدها طلبة الماستر الذين قاموا بنسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ/لصق) بنسبة 20.4%، ثم يليها طلبة الليسانس بنسبة 18.2% لنفس الشكل، ثم يأتي بعدها طلبة الدكتوراه ممن قاموا بمزج عدة عناصر نصية في بحثك دون ذكر مصادرها وكذا طلبة الليسانس الذين قاموا بأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر بنسبة متساوية تقدر بـــ 18.2%، ثم يأتي بعدها طلبة الماستر الذين قاموا بأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر بنسبة 15.5%، يليها طلبة الماستر الذين اقتبسوا واحترموا قواعد الاقتباس والتهميش بنسبة 14.6%، ثم يأتي بعدها طلبة الدكتوراه الذين قاموا بأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى

المصدر بنسبة 9.1%، ثم يأتي بعدها طلبة الليسانس الذين اقتبسوا واحترموا قواعد الاقتباس والتهميش بنسبة 6.1%، يليها طلبة الماستر الذين أدرجوا أسماءهم في البحث دون المشاركة في الإعداد بنسبة 3.9%، ويأتي بعدها طلبة الليسانس الذين أدرجوا أسماءهم في البحث دون المشاركة في الإعداد بنسبة 3.3%، والذين قاموا بالترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة المستخدمة دون ذكر المصدر والمترجم بنسبة 3%، وطلبة الماستر لنفس الشكل الأخير بنسبة 1.9%.

وبتطبيق اختبار كا$^2$، اتضح لنا أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير المستوى التعليمي ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، فكانت كا$^2$=34.129، بدرجة حرية (10)، عند مستوى الدلالة 0.000، وهو أصغر من 0.05، وبالتالي فهو دال إحصائيا.

**ثالثا: بالنسبة لمتغير التخصص**: وأشكال السرقة العلمية التي يقوم بها الطالب كانت النسبة الأعلى للتخصص علمي/ تقني ممن قاموا بمزج عدة عناصر نصية في بحثك دون ذكر مصادرها بنسبة 48.6%، ثم التخصص الأدبي لنفس الشكل بنسبة 39.7%، يليها التخصص الأدبي الذين قاموا بنسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ/لصق) بنسبة 20.5%، ثم يأتي بعدها التخصص الأدبي الذين قاموا بأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر بنسبة 19.2%، يليها التخصص علمي/ تقني ممن قاموا بنسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ/لصق) بنسبة 16.8%، ثم يأتي بعدها التخصص الأدبي ممن اقتبسوا واحترموا قواعد الاقتباس والتهميش بنسبة 16.4%، يليها التخصص علمي/ أدبي الذين قاموا بأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر وكذا اقتبسوا واحترموا قواعد الاقتباس والتهميش بنسبة متساوية قدرت بـــ 14%، ثم يأتي بعدها التخصص علمي/ تقني ممن قاموا بإدراج أسماءهم في البحث دون المشاركة في الإعداد بنسبة 3.7%، ثم الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة المستخدمة دون ذكر المصدر والمترجم بنسبة 2.8%، وفي الأخير التخصص أدبي ممن قاموا بإدراج أسماءهم في البحث دون المشاركة في الإعداد بنسبة 2.7%، ثم الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة المستخدمة دون ذكر المصدر والمترجم بنسبة 1.4%.

وبتطبيق اختبار كا$^2$، اتضح لنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير التخصص ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، حيث بلغت قيمة كا$^2$=2.505، بدرجة حرية (5)، عند مستوى دلالة 0.776، وهو أكبر من 0.05، وبالتالي فهو غير دال إحصائيا.

**الجدول رقم (36): يوضح العلاقة بين ما إذا قام الطالب بنسخ دون ذكر المصدر مع البيانات الشخصية (الجنس، المستوى التعليمي، التخصص)**

| البيانات الشخصية / النسخ دون ذكر المصدر | | | نعم | لا | المجموع | كا2 المحسوبة | درجة الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | ك | 53 | 37 | 90 | 0.851 | 1 | 0.356 |
| | | % | %58.9 | %41.1 | %100 | | | |
| | أنثى | ك | 59 | 31 | 90 | | | |
| | | % | %65.6 | %34.4 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 112 | 68 | 180 | | | |
| | | % | %62.2 | %37.8 | %100 | | | |
| المستوى التعليمي | ليسانس | ك | 48 | 18 | 66 | 16.358 | 2 | 0.000 |
| | | % | %72.7 | %27.3 | %100 | | | |
| | ماستر | ك | 63 | 40 | 103 | | | |
| | | % | %61.2 | %38.8 | %100 | | | |
| | دكتوراه | ك | 1 | 10 | 11 | | | |
| | | % | %9.1 | %90.9 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 112 | 68 | 180 | | | |
| | | % | %62.2 | %37.8 | %100 | | | |
| التخصص | علمي/ تقني | ك | 71 | 36 | 107 | 1.917 | 1 | 0.166 |
| | | % | %66.4 | %33.6 | %100 | | | |
| | أدبي | ك | 41 | 32 | 73 | | | |
| | | % | %56.2 | %43.8 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 112 | 68 | 180 | | | |
| | | % | %62.2 | %37.8 | %100 | | | |

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي:

**أولا: بالنسبة لمتغير الجنس**: وما إذا قام الطالب بنسخ دون ذكر المصدر فإن أعلى نسبة كانت للإناث الذين صرحوا بأنهم قاموا بنسخ دون ذكر المصدر بنسبة 65.6%، تليها فئة الذكور بنسبة 58.96%، ثم يأتي بعدها فئة الذكور الذين نفوا قيامهم بنسخ دون ذكر المصدر بنسبة 41.1%، تليها فئة الإناث بنسبة 34.4%.

وبتطبيق اختباركا$^2$، تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنس ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، فقيمة كا$^2$=0.851، بدرجة حرية (1)، عند مستوى الدلالة 0.356، وهو مستوى أكبر من 0.05، وبالتالي هو مستوى غير دال إحصائيا.

**ثانيا: بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي**: وما إذا قام الطالب بنسخ دون ذكر المصدر فإن أعلى نسبة كانت لطلبة الدكتوراه الذين نفوا بأنهم قاموا بنسخ دون ذكر المصدر بنسبة 90.9%، ثم يأتي بعدها طلبة الليسانس الذين صرحوا بقيامهم بنسخ دون ذكر المصدر بنسبة 72.7%، يليها طلبة الماستر بنسبة 61.2%، ثم يأتي بعدها طلبة الماستر الذين نفوا بأنهم قاموا بنسخ دون ذكر المصدر بنسبة 38.8%، يليها طلبة الليسانس بنسبة 27.3%، وفي الأخير طلبة الدكتوراه الذين صرحوا بقيامهم بنسخ دون ذكر المصدر بنسبة 9.1%.

وبتطبيق اختبار كا$^2$، اتضح لنا أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير المستوى التعليمي ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، فكانت كا$^2$=16.358، بدرجة حرية (2)، عند مستوى الدلالة 0.000، وهو أصغر من 0.05، وبالتالي فهو دال إحصائيا.

**ثالثا: بالنسبة لمتغير التخصص**: وما إذا قام الطالب بنسخ دون ذكر المصدر فإن أعلى نسبة كانت للتخصص علمي/ تقني الذين صرحوا بأنهم قاموا بنسخ دون ذكر المصدر بنسبة 66.4%، يليها التخصص الأدبي بنسبة 56.2%، ثم يأتي بعدها التخصص الأدبي الذين نفوا قيامهم بنسخ دون ذكر المصدر بنسبة 43.8%، يليها تخصص علمي/ تقني بنسبة 33.6%.

وبتطبيق اختبار كا$^2$، اتضح لنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير التخصص ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، حيت بلغت قيمة كا$^2$=1.917، بدرجة حرية (1)، عند مستوى دلالة 0.166، وهو أكبر من 0.05، وبالتالي فهو غير دال إحصائيا.

**الجدول رقم (37): يوضح العلاقة بين ما إذا كان الطالب يتقن طرق الاقتباس والتوثيق مع البيانات الشخصية (الجنس، المستوى التعليمي، التخصص)**

| البيانات الشخصية / إتقان طرق التوثيق | | | نعم | لا | المجموع | كا2 المحسوبة | درجة الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | ك | 53 | 37 | 90 | 0.564 | 1 | 0.453 |
| | | % | %58.9 | %41.1 | %100 | | | |
| | أنثى | ك | 48 | 42 | 90 | | | |
| | | % | %53.3 | %46.7 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 101 | 79 | 180 | | | |
| | | % | %56.1 | %43.9 | %100 | | | |
| المستوى التعليمي | ليسانس | ك | 35 | 31 | 66 | 5.790 | 2 | 0.055 |
| | | % | %53 | %47 | %100 | | | |
| | ماستر | ك | 56 | 47 | 103 | | | |
| | | % | %54.4 | %45.6 | %100 | | | |
| | دكتوراه | ك | 10 | 1 | 11 | | | |
| | | % | %90.9 | %9.1 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 101 | 79 | 180 | | | |
| | | % | %56.1 | %43.9 | %100 | | | |
| التخصص | علمي/ تقني | ك | 57 | 50 | 107 | 0.864 | 1 | 0.353 |
| | | % | %53.3 | %46.7 | %100 | | | |
| | أدبي | ك | 44 | 29 | 73 | | | |
| | | % | %60.3 | %39.7 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 101 | 79 | 180 | | | |
| | | % | %56.1 | %43.9 | %100 | | | |

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي:

**أولا: بالنسبة لمتغير الجنس**: وما إذا كان الطالب يتقن طرق الاقتباس والتوثيق فإن أعلى نسبة كانت للذكور الذين صرحوا بأنهم يتقنون طرق الاقتباس والتوثيق بنسبة 58.9%، تليها فئة الإناث بنسبة 53.3%، ثم يأتي بعدها فئة الإناث الذين نفوا قيامهم بنسخ دون ذكر المصدر بنسبة 46.7%، تليها فئة الذكور بنسبة 41.1%.

وبتطبيق اختباركا$^2$، تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنس ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، فقيمة كا$^2$=0.564، بدرجة حرية (1)، عند مستوى الدلالة 0.453، وهو مستوى أكبر من 0.05، وبالتالي هو مستوى غير دال إحصائيا.

**ثانيا: بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي**: وما إذا كان الطالب يتقن طرق الاقتباس والتوثيق فإن أعلى نسبة كانت لطلبة الدكتوراه الذين صرحوا بأنهم يتقنون طرق الاقتباس والتوثيق بنسبة 90.9%، يليها طلبة الماستر بنسبة 54.4%، يليها طلبة الليسانس بنسبة 53%، ثم يأتي بعدها طلبة الليسانس الذين نفوا بأنهم يتقنون طرق الاقتباس والتوثيق بنسبة 47%، يليها الماستر طلبة بنسبة 45.6%، وفي الأخير طلبة الدكتوراه بنسبة 9.1%.

وبتطبيق اختبار كا$^2$، اتضح لنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير المستوى التعليمي ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، فكانت كا$^2$=5.79، بدرجة حرية (2)، عند مستوى الدلالة 0.055، وهو أكبر من 0.05، وبالتالي فهو غير دال إحصائيا.

**ثالثا: بالنسبة لمتغير التخصص**: وما إذا كان الطالب يتقن طرق الاقتباس والتوثيق فإن أعلى نسبة كانت للتخصص الأدبي الذين صرحوا بأنهم يتقنون طرق الاقتباس والتوثيق بنسبة 60.3%، يليها التخصص علمي/ تقني بنسبة 53.3%، ثم يأتي بعدها التخصص علمي/ تقني الذين لا يتقنون طرق الاقتباس والتوثيق بنسبة 46.7%، يليها التخصص الأدبي بنسبة 39.7%.

وبتطبيق اختبار كا$^2$، اتضح لنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير التخصص ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، حيت بلغت قيمة كا$^2$=0.864، بدرجة حرية (1)، عند مستوى دلالة 0.353، وهو أكبر من 0.05، وبالتالي فهو غير دال إحصائيا.

**الجدول رقم (38): يوضح العلاقة بين ما إذا يعلم الطالب بأن نسخ أعمال الآخرين دون ذكر المصدر هو سرقة علمية مع البيانات الشخصية (الجنس، المستوى التعليمي، التخصص)**

| البيانات الشخصية / علم الطالب بأن نسخ أعمال الآخرين هو سرقة | | | نعم | لا | المجموع | كا2 المحسوبة | درجة الحرية | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | ك | 83 | 7 | 90 | 2.642 | 1 | 0.104 |
| | | % | %92.2 | %7.8 | %100 | | | |
| | أنثى | ك | 76 | 14 | 90 | | | |
| | | % | %84.4 | %15.6 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 159 | 21 | 180 | | | |
| | | % | %88.3 | %11.7 | %100 | | | |
| المستوى التعليمي | ليسانس | ك | 55 | 11 | 66 | 3.437 | 2 | 0.179 |
| | | % | %83.3 | %16.7 | %100 | | | |
| | ماستر | ك | 93 | 10 | 103 | | | |
| | | % | %90.3 | %9.7 | %100 | | | |
| | دكتوراه | ك | 11 | 0 | 11 | | | |
| | | % | %100 | %0 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 159 | 21 | 180 | | | |
| | | % | %88.3 | %11.7 | %100 | | | |
| التخصص | علمي/ تقني | ك | 93 | 14 | 107 | 0.514 | 1 | 0.473 |
| | | % | %86.9 | %13.1 | %100 | | | |
| | أدبي | ك | 66 | 7 | 73 | | | |
| | | % | %90.4 | %9.6 | %100 | | | |
| المجموع | | ك | 159 | 21 | 180 | | | |
| | | % | %88.3 | %11.7 | %100 | | | |

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي:

**أولا: بالنسبة لمتغير الجنس**: وما إذا يعلم الطالب بأن نسخ أعمال الآخرين دون ذكر المصدر هو سرقة علمية فإن أعلى نسبة كانت للذكور الذين صرحوا بأنهم يعلمون بأن نسخ أعمال الآخرين دون ذكر المصدر هو سرقة علمية بنسبة 92.2%، تليها فئة الإناث بنسبة 88.3%، ثم يأتي بعدها فئة الإناث الذين لا يعلمون بأن نسخ أعمال الآخرين دون ذكر المصدر هو سرقة علمية بنسبة 15.6%، تليها فئة الذكور بنسبة 7.81%.

وبتطبيق اختباركا$^2$، تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنس ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، فقيمة كا$^2$=2.642، بدرجة حرية (1)، عند مستوى الدلالة 0.104، وهو مستوى أكبر من 0.05، وبالتالي هو مستوى غير دال إحصائيا.

**ثانيا: بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي**: وما إذا يعلم الطالب بأن نسخ أعمال الآخرين دون ذكر المصدر هو سرقة علمية فإن أعلى نسبة كانت لطلبة الدكتوراه الذين صرحوا بأنهم يعلمون بأن نسخ أعمال الآخرين دون ذكر المصدر هو سرقة علمية بنسبة 100%، يليها طلبة الماستر بنسبة 90.3%، يليها طلبة الليسانس بنسبة 83.3%، ثم يأتي بعدها طلبة الليسانس الذين لا يعلمون بأن نسخ أعمال الآخرين دون ذكر المصدر هو سرقة علمية بنسبة 16.7%، يليها الماستر طلبة بنسبة 9.7%.

وبتطبيق اختبار كا$^2$، اتضح لنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير المستوى التعليمي ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، فكانت كا$^2$=3.437، بدرجة حرية (2)، عند مستوى الدلالة 0.179، وهو أكبر من 0.05، وبالتالي فهو غير دال إحصائيا.

**ثالثا: بالنسبة لمتغير التخصص**: وما إذا يعلم الطالب بأن نسخ أعمال الآخرين دون ذكر المصدر هو سرقة علمية فإن أعلى نسبة كانت للتخصص أدبي الذين صرحوا بأنهم يعلمون بأن نسخ أعمال الآخرين دون ذكر المصدر هو سرقة علمية بنسبة 90.4%، يليها التخصص علمي/ تقني بنسبة 86.9%، ثم يأتي بعدها التخصص علمي/ تقني ين لا يعلمون بأن نسخ أعمال الآخرين دون ذكر المصدر هو سرقة علمية بنسبة 13.1%، يليها التخصص الأدبي بنسبة 9.6%.

وبتطبيق اختبار كا$^2$، اتضح لنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير التخصص ومدى قدرة استخدام الطالب للحاسوب وشبكة الإنترنت، حيت بلغت قيمة كا$^2$=0.514، بدرجة حرية (1)، عند مستوى دلالة 0.473، وهو أكبر من 0.05، وبالتالي فهو غير دال إحصائيا.

**2-عرض ومناقشة النتائج على ضوء التساؤلات:**

من خلال عرض وتحليل نتائج استمارة الاستبيان سنقوم بتحليل ومناقشة أسئلة الدراسة:

-**تحليل ومناقشة السؤال الأول:** ما هي أنماط استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في البحث العلمي لدى الطالب الجامعي؟

أظهرت النتائج أن قدرة الطالب الجامعي على التحكم في استخدام الحاسوب وشبكة الإنترنت كانت بصفة متوسطة، ثم بصفة جيدة، وكان الهاتف النقال في المرتبة الأولى من بين الوسائل الأكثر استخدما للتصفح من طرف الطلبة الجامعيين، ثم الحاسوب المكتبي في المرتبة الثانية، ثم الحاسوب المحمول في المرتبة الثالثة، ويعد المنزل أكثر الأماكن استخدما للحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي، ثم الجامعة في المرتبة الثانية ثم مقهى الإنترنت في المرتبة الثانية ثم أماكن العمل والمكتبة.

أما المجالات الأكثر استخداما للحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي كانت لتحميل الملفات والكتب، ثم إعداد البحوث، ثم التواصل مع الآخرين، وفي الأخير الاطلاع على كل ما هو جديد ونشر المعلومات، أما المصادر التي يفضلها الطالب الجامعي ويعتمد عليها أكثر كانت لكلا من المصادر المطبوعة والمصادر الإلكترونية معا بنسبة، ثم المصادر الإلكترونية فقط فكانت، ثم المطبوعة فقط فكانت، ويقوم الطالب بإعداد البحث بمفرده عند قيامه بإعداد بحث علمي، ويليه الاستعانة بالزملاء وفي الأخير يكلف صاحب المكتبة أو مقهى الإنترنت.

**ومنه يمكننا الإجابة على السؤال الأول: "ما هي أنماط استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في البحث العلمي لدى الطالب الجامعي؟" أنه هناك أنماط مختلفة لاستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في البحث العلمي لدى الطلبة الجامعيين.**

-**تحليل ومناقشة السؤال الثاني:** ما هي أسباب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة وتقنياتها في السرقات العلمية لدى الطالب الجامعي؟

أظهرت النتائج أن سهولة الحصول على المعلومات من أهم أسباب اعتماد الطالب الجامعي على الحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي، ثم سهولة البحث والوصول إليها بسرعة، وكذا قلة المراجع الورقية وصعوبة الوصول إليها، وغزارة المعلومات وسهولة نسخها، ويقوم الطالب بمزج بين عدة عناصر نصية في بحثك دون ذكر مصادرها عندما يقوم بالبحث باعتماده على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، ثم نسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ/ لصق)، وبأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر، كما يقوم الطالب بنسخ لأعمال الآخرين دون ذكر المصدر، مستخدما في ذلك برامج تحويل من PDF إلى WORD من بين الطريقة الأكثر استخداما لدى الطالب عند قيامه بالسرقة العلمية، وعن

طريق نسخ لصق من الإنترنت، وعن طريق كتب مطبوعة، ويعد الجهل بقواعد الاقتباس والتهميش هو أكثر الأسباب التي أدت بالطالب إلى القيام بعملية النسخ دون ذكر مصدر، بالإضافة إلى أن الطالب لا يحسن طريقة التوثق (التهميش والإحالات) من المصادر المحصل عنها.

ومن بين أكثر الأسباب لعدم معرفة طرق التوثيق من المعلومات المحصل عنها لدى الطالب هي لأنه يعتبر التكنولوجيا فضاء مفتوحا لا يمكن رقابته، بالإضافة إلى أنه لا يعتبره سرقة علمية، ولغياب التحسيس في الجامعة بأهمية تجنب السرقة العلمية، وفي الأخير لنقص التكوين حول الاقتباس العلمي والتوثيق والتهميش، كما أن الطالب يعلم أنه في حال نسخه لنص من أعمال آخرين دون ذكر مصدرها يعد سرقة بنسبة كبيرة، ويعلم كذلك أن السرقة العلمية يعاقب عليها القانون الجامعي، وضيق الوقت لإنجاز البحث هو أكثر الأسباب التي تؤدي بالطالب إلى الاعتماد على السرقة، ثم تكاسل في البحث والاعتماد على أعمال الآخرين.

**ومنه يمكننا الإجابة على السؤال الثاني: "ما هي أسباب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة وتقنياتها في السرقات العلمية لدى الطالب الجامعي؟" أن أسباب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية متعددة ومتنوعة منها حسن استخدام هذه التكنولوجيا، وسهولة الحصول على المعلومة، بالإضافة إلى الجهل بقواعد الاقتباس والتهميش لنقص التكوين، وكذا غياب الوازع الأخلاقي وعدم إعطاء البحث العلمي القيمة الفعلية، ومعرفة أن التكنولوجيا فضاء لا يمكن رقابته.**

-**تحليل ومناقشة السؤال الثالث**: ما هي عواقب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية على جودة وأصالة البحث العلمي؟

أظهرت النتائج أن الرسائل والمذكرات الجامعية هي الإنتاج الفكري الذي يتعرض لظاهرة السرقة العلمية أكثر، ثم الكتب والبحوث العلمية، وتصنيف السرقة العلمية كجريمة علمية، ثم جريمة أخلاقية، كما يرى الطلبة أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة تساهم في انتشار السرقة العلمية بشكل كبير، فيما عبر الباقي أنها بدرجة متوسطة، ويعلم ويعي الطالب بأن السرقة تنقص من جودة وأصالة البحث العلمي، ثم أنه لا يعلم بالبرامج التكنولوجية للكشف عن السرقة العلمية.

ومن بين أهم الإجراءات التي يراها الطالب مناسبة للحد من السرقة العلمية هي الحرمان من الشهادة، تليها المتابعة القضائية، ثم الفصل والطرد، ومن أهم الحلول التي يراها الطالب مناسبة للحد من ظاهرة السرقة العلمية هي ضرورة التوعية بأخلاقيات البحث العلمي، ثم تطبيق القوانين بحذافيرها على السارقين، ثم تعليم أبجديات الاقتباس والتهميش.

**ومنه يمكننا الإجابة على السؤال الثالث: "ما هي عواقب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية على جودة وأصالة البحث العلمي؟" أن عواقب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية على جودة وأصالة البحث العلمي تؤثر على جودة وأصالة البحث العلمي بشكل كبير، ويغيب فيها الوعي العلمي والأخلاقي والنزاهة العلمية والأكاديمية، بالإضافة إلى ضياع حقوق الملكية الفكرية وتنامي الروح الاتكالية وكذا الإخلال بمناهج العلمي وخيانة الأمانة العلمية.**

*** -تحيل ومناقشة التساؤل الرئيسي للدراسة: "ما مدى مساهمة تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية لدى الطالب الجامعي؟".**

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها لمعرفة مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقة العلمية لدى الطالب الجامعي"، وانطلاقا من المعالجة الإحصائية للبيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان، وشبكة الملاحظة، خلصنا إلى جملة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

توفر التكنولوجيا الحديثة من حاسوب وهاتف وشبكة إنترنت لدى الطالب ساهم بشكل آخر في تنامي ظاهرة السرقات العلمية في الوسط الجامعي، وكذا توفر قواعد بيانات إلكترونية من كتب ورسائل جامعية بصيغة PDF مكن من استعمال برامج تحويل الملفات من صيغة PDF إلى WORD ومعالجتها ودمج عدة عناصر في البحث دون الإشارة إلى المصدر.

كما ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في انتشار السرقات العلمية بشكل كبير، حيث سهلت الوصول والحصول على المعلومات، وذلك من حسن استخدام لهذه التكنولوجيا من طرف الطالب الجامعي، بالإضافة إلى عدم علم الطلبة ببرامج كشف السرقة ومعرفة أن التكنولوجيا فضاء مفتوح لا يمكن رقابته أسباب ساهمت في انتشار السرقة العلمية.

**ومن خلال ما تم استنتاجه يمكننا الإجابة على التساؤل الرئيسي بأن: تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة ساهمت بشكل كبير في انتشار السرقات العلمية لدى الطالب الجامعي بالخصوص والوسط الأكاديمي على العموم.**

**3-النتائج العامة للدراسة:**

-السن الأكثر حضورا كان لفئة [من 22 إلى 25 سنة] بنسبة 45%، ثم تليها فئة [أكثر من 26 سنة] بنسبة 36.7%، وفي الأخير الفئة العمرية [من 18 إلى 21 سنة] بنسبة 18.3%.

-التخصص الأكثر حضورا كان من نصيب التخصص العلمي والتقني بنسبة 59.4%، والتخصص الأدبي بنسبة 40.6%.

-قدرة الطالب الجامعي على التحكم في استخدام الحاسوب وشبكة الإنترنت كانت بصفة متوسطة بنسبة 53.3%، ثم بصفة جيدة بنسبة 39.4%، أما ضعيفة في ضئيلة جدا.

-كان الهاتف النقال في المرتبة الأولى من بين الوسائل الأكثر استخدما للتصفح من طرف الطلبة الجامعيين ثم الحاسوب المكتبي في المرتبة الثانية ثم الحاسوب المحمول في المرتبة الثالثة.

-المنزل هو أكثر الأماكن استخدما للحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي، ثم الجامعة في المرتبة الثانية ثم مقهى الإنترنت في المرتبة الثانية ثم أماكن العمل والمكتبة.

-المجالات الأكثر استخداما للحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي كانت لتحميل الملفات والكتب بنسبة 32.2%، ثم إعداد البحوث بنسبة 28.9%، ثم التواصل مع الآخرين بنسبة 20.6%، وفي الأخير الاطلاع على كل ما هو جديد ونشر المعلومات بنسبة 18.3%.

-تفرض طبيعة التخصص على الطلبة استخدام شبكة الانترنت بدرجة كبيرة جدا وذلك بنسبة 91.7%.

-المصادر التي يفضلها الطالب الجامعي ويعتمد عليها أكثر كانت لكلا من المصادر المطبوعة والمصادر الإلكترونية معا بنسبة 45.6%، أما المصادر الإلكترونية فقط فكانت بنسبة 28.9%، أما المطبوعة فقط فكانت بنسبة 25.6%.

-الكتب في التخصص هي أكثر المصادر المطبوعة التي يطلع عليها الطالب الجامعي بكثرة، تليها كتب الثقافة والفكر، فالكتب العلمية، ثم الروايات.

-كتب ورسائل بصيغة PDF هي المصادر الإلكترونية التي يعتمد عليها الطالب الجامعي أكثر في البحث العلمي، تليها كتب ورسائل بصيغة PDF ومواقع الإنترنت والمدونات معا.

-يقوم الطالب بإعداد البحث بمفرده عندما يريد أن يقوم بإعداد بحث علمي، ويليه الاستعانة بالزملاء وفي الأخير فئة قليلة من يكلف صاحب المكتبة أو مقهى الإنترنت.

-تعد الكتب بصيغة PDF أكثر المصادر الالكترونية التي تعتمد عليها الطالب في إنجازه للبحوث، ثم تليها مواقع البحث المتخصصة.

-سهولة الحصول على المعلومات من أهم أسباب اعتماد الطالب الجامعي على الحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي، ثم سهولة البحث والوصول إليها بسرعة، وكذا قلة المراجع الورقية وصعوبة الوصول إليها، وغزارة المعلومات وسهولة نسخها.

-يقوم الطالب بمزج بين عدة عناصر نصية في بحثك دون ذكر مصادرها عندما يقوم بالبحث باعتماده على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، ثم نسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ/ لصق)، وبأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر، وهناك أيضا من يقتبس ويحترم شروط التوثيق والتهميش.

-يقوم الطالب بنسخ لأعمال الآخرين دون ذكر المصدر بنسبة 62.2%، أما الباقي لم يقم بنسخ لأعمال الآخرين دون ذكر المصدر.

-استعمال برامج تحويل من PDF إلى WORD هي الطريقة الأكثر استخداما من طرف الطالب عند قيامه بالسرقة العلمية، عن طريق نسخ لصق من الإنترنت، وفي الأخير عن طريق كتب مطبوعة.

-الجهل بقواعد الاقتباس والتهميش هو أكثر الأسباب التي أدت بالطالب إلى القيام بعملية النسخ دون ذكر مصدر بنسبة 54.46%، أما الباقي عن دراية بقواعد الاقتباس والتهميش.

-يحسن الطالب طريقة التوثق (التهميش والإحالات) من المصادر المحصل عنها بنسبة 56.7%، أما الباقي فلا يحسنون طريقة التوثيق.

-أكثر الأسباب لعدم معرفة طرق التوثيق من المعلومات المحصل عنها لدى الطالب هي لأنه يعتبر التكنولوجيا فضاء مفتوحا لا يمكن رقابته، بالإضافة إلى أنه لا يعتبره سرقة علمية، ولغياب التحسيس في الجامعة بأهمية تجنب السرقة العلمية، وفي الأخير لنقص التكوين حول الاقتباس العلمي والتوثيق والتهميش.

-يعلم الطالب أنه في حال نسخه لنص من أعمال آخرين دون ذكر مصدرها يعد سرقة بنسبة كبيرة تقدر بـــ 88.3%، أما الباقي فليس لهم علم بذلك.

-يعلم الطالب أن السرقة العلمية يعاقب عليها القانون الجامعي بنسبة 57.2%، أما الباقي فلا يعلمون بذلك.

-ضيق الوقت لإنجاز البحث هو أكثر الأسباب التي تؤدي بالطالب إلى الاعتماد على السرقة، ثم تكاسل في البحث والاعتماد على أعمال الآخرين.

-الرسائل والمذكرات الجامعية هي الإنتاج الفكري الذي يتعرض لظاهرة السرقة العلمية أكثر بنسبة 77.2%، ثم الكتب والبحوث العلمية.

-تصنيف السرقة العلمية جريمة علمية بنسبة 53.9%، ثم جريمة أخلاقية بنسبة 41.1%.

-تساهم تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في انتشار السرقة العلمية بشكل كبير بنسبة 83.3%، فيما عبر الباقي أنها بدرجة متوسطة.

-يعلم ويعي الطالب بأن السرقة تنقص من جودة وأصالة البحث العلمي بنسبة 92.8%.

-لا يعلم الطالب بالبرامج التكنولوجية للكشف عن السرقة العلمية بنسبة 71.7%.

-الحرمان من الشهادة هي أهم الإجراءات التي يراها الطالب مناسبة للحد من السرقة العلمية، ثم المتابعة القضائية، ثم الفصل والطرد.

-ضرورة التوعية بأخلاقيات البحث العلمي هي أهم الحلول التي يراها الطالب مناسبة للحد من ظاهرة السرقة العلمية، ثم تطبيق القوانين بحذافيرها على السارقين، ثم تعليم أبجديات الاقتباس والتهميش.

# خاتمة

**خاتمة:**

كان اختيارنا لهذه الدراسة "استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية لدى الطالب الجامعي" على أساس ضرورة الوقوف عند المستوى الذي بلغه استخدام هذه التكنولوجيا في الجامعة الجزائرية عموما، وعند فئة الطلبة خصوصا، ومعرفة مدى استخدام هذه الفئة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في السرقات العلمية، وكذا مدى استخدامها لمختلف التكنولوجيات الحديثة في مجال الإعلام والاتصال.

ولقد أبدى الطلبة ارتباطهم الكبير بالانترنت وأجهزة الحاسوب والهاتف الذكي، وذلك من خلال كثافة الاستخدام وأنماطها، يبدو واضحا أن أنماط الاستخدام لدى الطلبة كان وراءه اختلافا في مستويات الاهتمام والتفضيل لديهم، وكذلك لاختلاف الدوافع والحاجات أيضا، وهي تمثل الخصائص المعرفية والمقدرة والتكوين الأكاديمي، ويضاف إلى ذلك الخصائص الديمغرافية والتي تشمل الجنس والمستوى العلمي والتخصص.

وعلى الرغم من استخدام الطلبة لهذه التكنولوجيا في البحث العلمي واستفادتهم من إفرازاتها، إلا أنهم صاروا يقومون بعمليات الانتحال والسرقة العلمية، واستخدام هذه التكنولوجيا في جانبها السلبي الذي يؤثر بكافة أشكاله على أصالة وجودة البحث العلمي والأمانة العلمية، ومكنهم من نسخ النصوص والمعلومات بكل سهولة، ودمج عدة عناصر في بحوثهم غير مراعين في ذلك ضوابط الاقتباس والتوثيق العلمي، بغية الحصول على شهادات وترقيات عليا، عن طريق السطو وسرقة أعمال الغير.

وعليه فإن استخدام أجهزة الحاسوب والهاتف النقال وشبكات الانترنت من طرف الطلبة في قيامهم بالسرقة العلمية، أصبح واقعا ملموسا ويتزايد بشكل سريع ومخيف، وفي ظل التكوين الأكاديمي، وهذا لأن أغلب الطلبة يحسنون استخدام هذه الوسائل بشكل جيد، ساهم في انتشار السرقات العلمية بشكل كبير.

**- اقتراحات الدراسة:**

يمكننا أن نورد مجموعة من المقترحات هي كالآتي:

-تصميم برامج حديثة تتوافق مع اللغة العربية، ذات قاعدة بيانات عالية المستوى للكشف عن السرقة العلمية.

-تدريب وتكوين المشرفين وهيئة التدريس على التحكم الجيد في تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة ومعرفة كافة خفاياها التقنية.

-تعريف الطالب بالبرامج التكنولوجية التي يمكنها الكشف عن السرقة العلمية.

-الصرامة من قبل هيئة التدريس والمشرفين والمناقشين وعدم التساهل عند اكتشاف السرقة العلمية، وتقديم المنتحلين للجهات الوصية وتطبيق القوانين بصرامة.

-توعية الطلبة بأخلاقيات البحث العلمي والأمانة العلمية، وتعليمهم أبجديات الاقتباس والتهميش.

-تنظيم حملات توعية لتعريف الطلبة بأن السرقة تنقص من جودة وأصالة البحث العلمي، عن طريق ندوات ولقاءات خاصة بالبحث العلمي وأخلاقياته.

-سن قوانين ردعية للحد من السرقة العلمية، وتطبيق هذه القوانين بحذافيرها على السارقين ومتابعتهم قضائيا.

-طرح المواضيع والموافقة عليها في السنة التي تسبق السنة النهائية للتخرج تفاديا لضيق الوقت.

-الاستغناء عن الجانب النظري في البحوث الأكاديمية لأنه هو الأكثر عرضة للسرقة العلمية.

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع:**

1. **القرآن الكريم.**

2. **الحديث الشريف.**

**-الكتب:**

3. أمين رضا عبد الواجد، **الصحافة الإلكترونية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

4. أمين رضا عبد الواجد، **النظريات العلمية في مجال الإعلام الإلكتروني**، ب د ن، القاهرة، 2007.

5. أنجرس موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية "تدريبات علمية"**، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

6. بن مرسلي أحمد، **مناهج البحث العلمي في بحوث الإعلام والاتصال**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

7. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، **السرقة العلمية، ما هي؟ وكيف أتجنبها؟**، سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، وزارة التعليم العالي، السعودية، 1434هـ.

8. جامعة الملك سعود، **الاقتباس العلمي، الأنواع، الضوابط والشروط مسودة**، الخطة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، السعودية، ب ت.

9. حسن إسماعيل محمود، **مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير**، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

10. حمدي حسن، **وظائف الاتصال الجماهيري، الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991.

11. حمدي محمد الفاتح وآخرون، **تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة "الاستخدام والتأثير"**، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

12. خرفان خير الدين حجار، **محاضرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال**، سنة ثانية إعلام واتصال، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2018-2019.

13. خوخة أشرف فهمي، **الإخراج الصحفي والطباعة**، ط1، دار المعارف الجامعة، الإسكندرية، 2008.

14. دليو فضيل، **الاتصال، مفاهيمه، نظرياته، وسائله**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

15. رجب فوزي، **الانتحال العلمي**، إضاءات، منظمة المجتمع العلمي العربي، ب م ن، 2016.

16. الزعبي محمد، **التغير الاجتماعي**، ب ط، دار الطليعة، القاهرة، 1998.

17. شطاح محمد، قضايا الإعلام في زمن العولمة بين التكنولوجيا والإيديولوجيا، الجزائر، دار الهدى، 2006.

18. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي**، ب ط، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
19. الطرابيشي ميرفت، عبد العزيز السيد، نظريات الاتصال، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006.
20. العادلي مرزوق عبد الحكيم، **الإعلانات الصحفية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
21. عبد الباقي زيدان، **قواعد البحث الاجتماعي**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
22. عبد الحميد محمد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط2، عالم الكتب، مصر، 2004.
23. عبد الحميد محمد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط3، عالم الكتاب، القاهرة، 1993.
24. عبد العزيز بركات، **مناهج البحث الإعلامي الأصول النظرية ومهارات التطبيق**، ط1، دار الكتاب الحديث، مصر، 2011.
25. العبد الله مي، **نظريات الاتصال**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2006.
26. عبد الهادي زين، **تكنولوجيا الاتصال في الإعلام**، ب ط، كلية الآداب جامعة حلوان، القاهرة، 2008.
27. العبد عاطف عدلي، نهى عاطف العبد، **نظريات الإعلام وتطبيقاتها العربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2011.
28. عبيدات وآخرون، **البحث العلمي مفهومه أدواته وأساليبه**، ب ط، دار أسامة للنشر والتوزيع، السعودية، 1999.
29. عزي عبد الرحمان، **دراسات في الاتصال**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
30. علم الدين محمود، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة**، دار الرحاب،القاهرة، 2005.
31. كيفي ريمون ولوك فان كمبنهود، **دليل الباحث في العلوم الاجتماعية**، تعريب: يوسف الجباعي، ب ط، المكتبة العصرية، بيروت، 1996.
32. اللبان شريف درويش، **تكنولوجيا النشر الصحفي الاتجاهات الحديثة**، ط 2، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، 2007.
33. ماتلار أرمان مارشال، **تاريخ نظريات الاتصال**، تر: نصر الدين العياضي والصادق رابح، ط3، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2004.
34. محمد عبد الوهاب عبد الباسط، **استخدام تكنولوجيا الاتصال في الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني "دراسة تطبيقية ميدانية"**، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
35. محمد فهمي محمود، **عدم الأمانة في البحوث العلمية**، قسم هندسة الحاسبات والتحكم الآلي، كلية الهندسة، جامعة طنطا، مصر، ب ت.
36. المزاهرة منال هلال، **تكنولوجيا الاتصال والمعلومات**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2014.

37. مصباح عامر، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ب ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

38. مكاوي حسن عماد، الشريف سامي، **نظريات الإعلام**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2000.

39. مكاوي حسن عماد، عاطف عدلي العبد، **نظريات الاتصال**، ب د ن، القاهرة، 2007.

40. مكاوي حسن عماد، ليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط3، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة، 2002.

41. منير حجاب محمد، **أساليب البحوث الإعلامية والاجتماعية**، ط2، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2003.

42. منير حجاب محمد، **المعجم الإعلامي**، دار الفجر، القاهرة، 2004.

43. النجار سعيد الغريب، **تكنولوجيا الصحافة في عصر التقنية الرقمية**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.

**-القرارات:**

44. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القرار رقم 933، المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 28 جويلية 2016.

**-القواميس:**

45. الأيوبي محمد وآخرون، **قاموس أكسفورد المحيط؛ انجليزي- عربي Dictionary English Arabical – Muhit Oxford Study**، لبنان أكاديميا، بيروت، 2003.

**-الرسائل الجامعية:**

46. بلمولاي بدر الدين، **استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في العلاقات الاجتماعية، دراسة ميدانية بجامعة بسكرة حول استخدام الانترنت والهاتف النقال في اختيار الزوج**، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011-2012.

47. بن محمد السالم سالم، **السرقات العلمية في البيئة الالكترونية "دراسة للتحديات والتشريعات المعنية بحماية حقوق التأليف"**، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2010.

48. الحربي هيفاء مشعل وميساء النشمي الحربي، **برمجيات كشف السرقة العلمية "دراسة وصفيه تحليله"**، قسم المعلومات ومصادر التعلم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، السعودية، 2015.

49. الحميري محمد لطف علي، **التقنيات المعاصرة في الاتصال "المستحدثات والاستخدامات"**، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006/2007.

50. خدنة يسمينة، **واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية "دراسة حالة جامعة منتوري –قسنطينة"**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري –قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.

51. رايس مراد، **أثر تكنولوجية المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2005-2006.

52. رزق سامية سليمان، **دور الاتصال الشخصي في نشر الأفكار المزرعية المستحدثة في المجتمعات الريفية**، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1978.

53. رشدي العطراوي، نور الدين زغدودي، بلال عطاب، **الأنترنيت والانتحال العلمي لدى طلبة الماستر "بجامعة 8 ماي 54 قالمة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر: بجامعة 8 ماي 54 قالمة، الجزائر، 2016-2017.

54. عيساوي صبرينة، **السرقة العلمية وتأثيرها على البحث العلمي في علم المكتبات والمعلومات "رؤية لأساتذة علم المكتبات والمعلومات بجامعة العربي التبسي -تبسة-"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016-2017.

**-المجلات والمقالات:**

55. بن جيلالي سعاد، **أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية**، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، عدد 2، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، جوان 2018.

56. رداد أشرف منصور البسيوني، **السرقات العلمية في المكتبات الجامعية، دراسة مسحية لمكتبات الجامعات المصرية**، مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة بني سويف، مج4، ع2، مصر، أكتوبر 2017.

57. سايح فطيمة، **السرقات العلمية وسبل مكافحتها-مع الإشارة إلى حالة الجزائر-**، مجلة المدرسة للبحوث والدراسات العلمية مجلة المبدع، المركز الجامعي لغليزان، العدد الثاني، الأغواط، ديسمبر 2017.

58. طالب ياسين، **جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933**، كتاب أعمال ملتقى الأمانة العلمية، المنعقد بالجزائر العاصمة يوم 11-2017/07.

59. طه عيساني، **الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية**، أعمال ملتقى تثمين أدبيات البحث العلمي، الملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 29 ديسمبر 2015.

**-المراجع الأجنبية:**

60. Thomas W. Valente & Johns Hopkins, **Diffusion of innovations and policy decision making**, Journal of communication, Vol. 43. Winter 1993.

**-المواقع الإلكترونية:**

61. بوقصـــة إيمـــان، **آليـــات الحـــد مـــن الســـرقة العلميـــة فـــي الوســـط الأكـــاديمي**، https://www.morebooks.de/store/es/book/، يوم: 2020/04/30، الساعة: 12:00.

62. Darde Jean-Noël, **La tolérance au plagiat et la protection des plagiaires**, parmi les causes principales du plagiat universitaire, In, www.archeologie-copier-coller.com/?p=13295

# الملاحق

**الملحق رقم (1):**

**جامعة عمار ثليجي بالأغواط**

**كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة**

**قسم علوم الإعلام والاتصال**

**استمارة استبيان**

# استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقات العلمية لدى الطالب الجامعي

**-دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة-**

**إعداد الطالب:**

**- يوسف معزوز**

**إشراف الدكتور:**

**- سليم معيزة**

في إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم الإعلام والاتصال، تخصص اتصال وعلاقات عامة، يرجى منكم التكرم بملأ هذه الاستمارة بعناية عبر الإجابة على مختلف الأسئلة التي تتضمنها، علما أن المعلومات التي تدلون بها من لن تستغل إلا في غرض البحث العلمي.

شكرا لتعاونكم.

**السنة الجامعية: 2020/2019**

**المحور الأول: البيانات الشخصية**

**1. الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

**2. السن:** من 18-21 سنة ☐ من 22 إلى 25 سنة ☐ أكثر من 26 سنة ☐

**3. المستوى العلمي:** ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

**4. الكلية:**..... **التخصص:** أدبي ☐ علمي/ تقني ☐

**المحور الثاني: أنماط استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البحث العلمي ومجالاته**

**5. ما مدى قدرتك على التحكم في استخدام الحاسوب وشبكة الإنترنت؟**

جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

**6. ما هي الوسائل التي تستخدمها للتصفح أكثر؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة)**

الحاسوب المكتبي ☐ الحاسوب المحمول ☐ الهاتف الذكي ☐

**7. أين تستخدم الحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة واحدة)**

الجامعة ☐ المنزل ☐ مقاهي الإنترنت ☐ أخرى أذكرها.....

**8. ما هي المجالات الأكثر استخداما للحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي؟**

-إعداد البحوث ☐ تحميل الملفات والكتب ☐ التواصل مع الآخرين ☐

الاطلاع على كل ما هو جديد ونشر المعلومات ☐ أخرى أذكرها.....

**9. هل طبيعة التخصص تفرض عليك استخدام شبكة الانترنت؟**

نعم ☐ لا ☐

-برر لماذا؟ .....

**10. ما هي المصادر التي تفضل الاعتماد عليها أكثر؟**

مصادر مطبوعة ☐ مصادر إلكترونية ☐ معا ☐

-برر لماذا؟ .....

**11. ما هي المصادر المطبوعة التي تطلع عليها أكثر؟**

كتب في التخصص ☐ كتب الثقافة والفكر ☐ كتب علمية ☐ أخرى أذكرها.....

**12. ما هي المصادر الإلكترونية التي تعتمد عليها أكثر في البحث العلمي؟**

كتب ورسائل بصيغة PDF ☐ مواقع الإنترنت والمدونات ☐ معا ☐

**13. عند القيام ببحث علمي هل تقوم بالبحث؟**

بمفردك ☐ تستعين بالزملاء ☐ تكلف صاحب المكتبة أو مقهى الإنترنت ☐

**المحور الثالث: أسباب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الانتحال العلمي**

**14. ما هي المصادر الالكترونية التي تعتمد عليها في إنجازك لهذه البحوث؟**

الكتب الإلكترونية (PDF) ☐ مواقع البحث المتخصصة ☐

مواقع لتحميل الرسائل الجامعية ☐ أخرى أذكرها.....

**15. ما هي أسباب اعتمادك على الحاسوب وشبكة الإنترنت في البحث العلمي؟**

-سهولة الحصول على المعلومات ☐
-سهولة البحث والوصول إليها بسرعة ☐
-قلة المراجع الورقية وصعوبة الوصول إليها ☐
-غزارة المعلومات وسهولة نسخها ☐
-لأني لا آخذ مسألة البحث العلمي بجدية ☐
- اقتبس واحترم شروط التوثيق والتهميش ☐

**16. عند اعتمادك على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في البحث هل تقوم بـــ:**

-نسخ العمل بكامله أو جزء منه دون ذكر المصدر (نسخ/ لصق) ☐
-تمزج بين عدة عناصر نصية في بحثك دون ذكر مصادرها ☐
-تقوم بأخذ المعلومات بتهميشاتها الضمنية دون الإشارة إلى المصدر ☐
-إدراج اسمك في البحث دون المشاركة في الإعداد ☐
-الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة المستخدمة دون ذكر المصدر والمترجم ☐

**17. هل سبق لك وأن قمت بنسخ لأعمال الآخرين دون ذكر المصدر؟**

نعم ☐ لا ☐

**-إذا كانت إجابتك بنعم كيف تقوم بعملية النسخ؟**

-عن طريق نسخ لصق من الإنترنت ☐
-عن طريق استعمال برامج تحويل من PDF إلى WORD ☐
-عن طريق كتب مطبوعة ☐
-أخرى أذكرها.....

**-هل قمت بهذا النسخ؟**

-عن جهل بقواعد الاقتباس ☐ عن دراية بقواعد الاقتباس ☐

**18. هل تتقن طريقة توثق المعلومات (التهميش والإحالات) المحصل عنها من هذه المصادر؟**

نعم ☐ لا ☐

**-إذا كانت إجابتك بـــ "لا" هل هذا راجع؟**

-لنقص التكوين حول الاقتباس العلمي والتوثيق والتهميش ☐
-لأنك لا تعتبره سرقة علمية ☐
-لأنك تعتبر التكنولوجيا فضاء مفتوحا لا يمكن رقابته ☐
-لغياب التحسيس في الجامعة بأهمية تجنب السرقة العلمية ☐

**19. هل تعلم أنك في حال نسخك لنص من أعمال آخرين دون ذكر مصدرها يعد سرقة؟**

نعم ☐ لا ☐

**20. هل تعلم أن السرقة العلمية يعاقب عليها القانون الجامعي؟**

نعم ☐ لا ☐

**21. هل ترى أن أسباب الاعتماد على السرقة راجع؟**

-ضيق الوقت لإنجاز بحثك ☐

-معرفة أنه لا توجد أي عقوبة تأديبية ☐

-تكاسل في البحث والاعتماد على أعمال الآخرين ☐

-غياب الوازع الأخلاقي ☐

**المحور الرابع: عواقب استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في السرقة العلمية**

**22. ما هو نوع الإنتاج الفكري الذي يتعرض لظاهرة السرقة العلمية أكثر حسب رأيك؟**

-الكتب والبحوث العلمية ☐

-الرسائل والمذكرات الجامعية ☐

-المقالات والمجلات ☐

**23. هل تعتبر ظاهرة السرقة العلمية جريمة؟**

أخلاقية ☐ علمية ☐ قانونية ☐

**24. إلى أي مدى ترى أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة ساهمت في انتشار السرقة العلمية؟**

بشكل كبير ☐ بشكل متوسط ☐ بشكل ضعيف ☐

**25. هل أنت على علم بالبرامج التكنولوجية للكشف عن السرقة العلمية؟**

نعم ☐ لا ☐

**26. هل تعلم أن هذه السرقة تنقص من جودة وأصالة البحث العلمي؟**

نعم ☐ لا ☐

**27. ما هي الإجراءات التي تراها مناسبة للحد من السرقة العلمية؟**

-الطرد والفصل ☐

-المتابعة القضائية ☐

-الحرمان من الشهادة ☐

**28. ما هي أهم الحلول التي تراها مناسبة للحد من ظاهرة السرقة العلمية؟**

-تطبيق القوانين بحذافيرها ☐

-استغلال التكنولوجيا بشكل أكبر ☐

-ضرورة التوعية بأخلاقيات البحث العلمي ☐

-تعليم أبجديات الاقتباس والتهميش ☐

## الملحق رقم (2):

## قائمة المحكمين:

| الرقم | الاسم واللقب | الدرجة العلمية | الجامعة |
|---|---|---|---|
| 01 | أ.د.بودالي بن عون | أستاذ التعليم العالي | جامعة عمار ثليجي الأغواط |
| 02 | أ.د.بدر الدين زواقة | أستاذ التعليم العالي | جامعة باتنة |
| 03 | د.عزوز نش | أستاذ محاضر (ب) | جامعة غرداية |
| 04 | د.حسين مساعدي | أستاذ مساعد | جامعة عمار ثليجي الأغواط |
| 05 | د.تواتي خضرون | أستاذ مساعد | جامعة عمار ثليجي الأغواط |

تم بحمد الله